وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

– جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

الموضوع

ألية الحد من المخاطر التسويقية في البنوك التجارية
دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص :تسويق مصرفي

من إعداد الطالب (ة):

- ومان أميرة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

أ.د/ بن براهيم الغالي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـــنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- يزغش كميليا	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا	بسكرة
- بن براهيم الغالي	أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
- رايس عبد الحق	أستاذ محاضر -أ-	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021 -2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

– جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

الموضوع

ألية الحد من المخاطر التسويقية في البنوك التجارية
دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص :تسويق مصرفي

من إعداد الطالب (ة):

- ومان أميرة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

أ.د/ بن براهيم الغالي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـــنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- يزغش كميليا	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا	بسكرة
- بن براهيم الغالي	أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
- رايس عبد الحق	أستاذ محاضر -أ-	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021 -2022

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

أشكر الله بداية وأحمده على توفيقه إياي لإنجاز هذا العمل.

واعترافا بالود وحفظا للجميل نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف على هذه الدراسة الأستاذ الدكتور " بن براهيم الغالي "

على توجيهاته طيلة فترة انجاز المذكرة

كما أشكر لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر

لجميع الأساتذة الذين رافقونا طيلة المشوار الأكاديمي

بطوريه الأول والثاني وأخص بالذكر الأستاذ بلحسن علي والأستاذ روينة عبد السميع والأستاذ خان ناصر.

إلى كل من ساعدني من موظفي بنك ترست وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة

وكل من ساهم في إتمام هذا البحث جزاكم الله كل خير.

الإهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على صاحب الشفاعة

سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه الميامين

من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى من وهبتني الحياة ولم تذخر نفسا في تربيتي ...أمي الحنون

إلى من يزيدني انتسابي له فخرا واعتزازا وتشققت يداه في سبيل رعايتي...أبي الصبور

إلى اخواتي فاطمة زهراء، حفيظة، إكرام، رانيا، عبير، لينا

إلى اخواني عمار، نزار، رمزي، حسين، عبد الرحمن

إلى زوج أختي أكرم

حفظهم الله

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة أخص بالذكر شمس، منال، ليندة

إلى كل من كان لهم الأثر على حياتي

إلى كل من نصحني ووجهني

ملخص الدراسة

الملخص

تناولت هذه الدارسة **ألية الحد من المخاطر التسويقية في البنوك التجارية**، وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–كنموذج لدراسة الميدانية، قصد معرفة مدى اهتمام البنك بالمخاطر التسويقية وأليات إدارتها،

وقد تم تسليط الضوء في الإطار النظري حول إعطاء صورة شاملة للمخاطر التسويقية التي تتعرض لها البنوك التجارية وأساليب إدارتها، وتدعيم هذه الدراسة بجانب تطبيقي لمعرفة ما هو موجود فعلا على أرض الواقع، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات بالاعتماد على" المقابلة" من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على مسؤول تمويل التجارة الخارجية والمدير الفرعي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–ومن ثم تحليل نتائج المقابلة للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات وقد أظهرت نتائج الدراسة أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يتعرض لمخاطر تغير في أسعار الفائدة و أسعار سلع بصفة كبيرة و إنما يتعرض لمخاطر تغير سعر الصرف كونه يقوم بعمليات تمويل التجارة الخارجية، لذا يعتمد في إدارتها على مختلف الأساليب والإجراءات التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر التسويقية، أساليب إدارة المخاطر التسويقية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–

Abstract

The Bank of Agriculture and Rural Development - Biskra Agency - was chosen as a model for the field research in order to determine the level of the bank's interest in marketing risks and their management procedures. The theoretical framework was illuminated in order to provide a full picture of the marketing risks faced by commercial banks and their management approaches, as well as to supplement this research with an applied component in order to understand what truly exists on the ground. From interviewing a foreign trade finance official and a sub-director of the Bank of Agriculture and Rural Development - Biskra Agency - to evaluating the interview data to solve the study's problem and evaluate hypotheses. However, as it conducts foreign trade finance activities, it is susceptible to the dangers of fluctuating currency rates, thus it bases its management on the numerous techniques and processes provided in international conventions.

Keywords: Marketing risks, Marketing risk management methods, Bank of Agriculture and Rural Development - Biskra Agency –

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	الخطر الناتج عن انخفاض سعر الصرف.	72
2-3	الخطر الناتج عن ارتفاع سعر الصرف.	73

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	مصادر تمويل البنوك التجارية واستخداماته	31
1–2	التوزيع الاحتمالي للعائد.	37
2–2	أنواع المخاطر التسويقية.	39
3–2	مراحل إدارة المخاطر.	45
4–2	العجز المتوقع والقيمة المعرضة للخطر.	52
1–3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–	63
2–3	خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي.	70

﴿ مقدمة ﴾

تعد البنوك التجارية من المؤسسات الحيوية في الاقتصاد الوطني اذ تعتمد فكرة انشاؤها على أساس وجود فائض من الدخل لدى شريحة من المجتمع تزيد عن حاجتها للإنفاق (أصحاب الفوائض)، ومن جهة أخرى وجود من يرغب بإنفاق أكثر من دخله (أصحاب العجز) سواء للاستهلاك أو الاستثمار، وهو ما يتطلب انشاء مؤسسات تقوم بتحويل الأموال من الشريحة الأولى إلى الشريحة الثانية التي تعاني من عجز في التمويل، وهو أساس عمل المصارف، وتعتبر من أهم المؤسسات التي تقوم بالتوسط بين المودعين والمقترضين سواء كانت الحاجة إلى تمويل أو خدمات مصرفية أخرى.

وعلى ضوء الوظائف التي تقوم فيها البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات المختلفة والاستيرادات وتمويل الصادرات عن طريق منح القروض للمصدرين وتمويل القروض السكنية والعقارات. ومنح العميل الحق في استثمار أمواله في حسابات ودائع تحمل أسعار فائدة متغير وودائع السوق النقدية بهدف تحقيق ربح فإنها تتعرض لمختلف المخاطر.

إن الطبيعة الخاصة لنشاطات البنوك التجارية والعائد الذي تسعى لتحقيقه دوما جعل هذه الأخيرة تتعرض لمخاطر كبيرة ومختلفة التي يجب تجنبها أو التقليل من حدتها وأثارها السلبية، وهذا للحفاظ على سلامة البنك وسلامة القطاع المصرفي ككل لأن أي خلل في القطاع سيؤثر على كافة القطاعات الأخرى، وللمخاطر تأثير على مختلف العمليات المصرفية وأصول البنك التجاري، وهنا تبرز أهمية وجود إدارة للمخاطر خاصة بكل بنك تهتم بقياس ومراقبة جميع المخاطر بما فيها المخاطر التسويقية التي تتعرض لها البنوك التجارية و وضع القوانين و الإجراءات المناسبة .

إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم، فقد تزايد وعي الباحثين وادراكهم بأن الميزة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك التجارية هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، بمعنى تحديد تلك المخاطر قياسها والسيطرة عليها ومراقبتها.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

- ✓ **ما هي الأساليب والإجراءات التي تعتمدها البنوك التجارية لإدارة المخاطر التسويقية التي تتعرض لها؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما نوع المخاطر التسويقية التي يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية لها في إطار نشاطاته المختلفة؟
2. ما هي مختلف المقاييس التي تستخدمها البنوك التجارية لإدارة المخاطر التسويقية؟
3. هل تقوم البنوك التجارية بالاعتماد على أساليب فعالة لإدارة المخاطر التسويقية؟
4. هل تقوم البنوك التجارية بإدارة المخاطر التسويقية وفق معايير دولية؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم صياغة الفرضية الرئيسية كالتالي:

- ✓ تستخدم البنوك التجارية أساليب مختلفة لإدارة المخاطر التسويقية كقبول المخاطرة، أو تجنب المخاطرة، وتحويل المخاطرة كل ذلك بهدف تقليل من أثارها وحماية أرباح البنك.

وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. تتمثل المخاطر التسويقية في كل المخاطر التي تتعلق بعملية بيع وشراء السلع والخدمات البنكية؛
2. تستخدم البنوك التجارية لإدارة المخاطر التسويقية العديد من المقاييس وتقنيات حديثة تقسم إلى مقاييس تتعلق بالمعايير الإحصائية ومقاييس تعتمد على تحليل الجوانب المالية للبنك التجاري؛
3. تقوم البنوك التجارية بإدارة المخاطر التسويقية بالاعتماد على إجراءات مختلفة لتغطية المخاطر التسويقية والتحكم بها؛
4. تستخدم البنوك التجارية مختلف المقاييس التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية (اتفاقية لجنة بازل) لإدارة المخاطر المصرفية عامة والتسويقية خاصتا.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ محاولة التعرف على البنوك التجارية والأهداف التي تسعى إليها ومختلف مصادر الأموال واستخداماتها؛
- ✓ إبراز أهمية المخاطر التسويقية في البنوك التجارية وكيفية إدارتها وقياسها؛
- ✓ مناقشة أنواع المخاطر التسويقية التي تخص البنوك التجارية؛
- ✓ التعرف على مصادر المخاطر التسويقية؛
- ✓ التركيز على أهمية إدارة المخاطر وفق المعايير الدولية عامة وفق الأساليب والإجراءات الحديثة خاصة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. تحديد وضبط المخاطر التسويقية في البنوك التجارية وكيفية التعامل معها؛
2. الإسهام في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة التي تواجه البنوك عند ممارسة نشاطها وهي إدارة المخاطر التي تعتبر إجراء وقائي من الأزمات التي تواجه البنوك؛
3. الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطر، والعمل على التحكم فيها أو التخفيف منها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية والدراسات الأقرب لموضوع الدراسة هي:

1. الويزة أوصغير: مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل–دراسة حالة مجموعة سوستي جنرال–مقالة مجلة النور الاقتصادية، العدد 10، جامعة برج بوعريريج، جوان 2020،
حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في" ما مدى اعتماد مجموعة سوسيتي جنرال على المعايير الدولية للجنة بازل في إدارة مخاطر السوق، وما هي الصعوبات التي تعرضتها عند تطبيقها "، وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة سوسيتي جنرال تطبق المعايير التي نصت عليها لجنة بازل لإدارة مخاطر السوق ولم تتعرض لصعوبات في تطبيقها، ويظهر ذلك من خلال اعتماد المجموعة أساليب قياس المخاطر السوقية التي نصت عليها معايير بازل، لتقدير حجم الخطر الذي تتعرض له ومقابلته بمتطلبات رأسمالية.
وقد تقاطعت هذه الدراسة مع موضوع المذكرة في إدارة المخاطر التسويقية، وتختلف في أنها تهتم بالبنوك الدولية، عكس موضوع الدراسة الذي يتناول إدارة المخاطر التسويقية في البنوك التجارية.
2. صلوح محمد العيد:" آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية –دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال–" مقالة الجزائرية لدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر 2015، حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في" ما مدى اعتماد البنوك دولية النشاط على المشتقات المالية في تغطيتها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وما حجم استخدام مجموعة بنك سوسيتي جنرال لهذه التقنيات في عمليات التحوط من هذه المخاطر"، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك دولية النشاط ، و من بينها مجموعة بنك سوسيتي جنرال تستعمل نماذج متعددة في قياس الأخطار و إدارتها، كنموذج القيمة المعرضة للمخاطر و اختبارات الاجهاد.
وتتقاطع هذه الدراسة مع موضوع المذكرة في مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتختلف في أنها تعتمد على المشتقات المالية كتقنية لتحوط منها، عكس موضوع الدراسة الذي يتناول مختلف الأساليب والتقنيات لتحوط من المخاطر التسويقية.
3. حياة نجار: "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل– دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية العمومية –"أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،15مارس2014،حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في "هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية لمراقبة المصرفية ،وتوصلت إلى النتائج المدرجة في أن إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية تقتصر بالدرجة الأولى على إدارة مخاطر القروض نظرا لطبيعة نشاط هذه الفئة من البنوك، وخصوصية البيئة المصرفية الجزائرية ،فإن إدارة هذه المخاطر مستوحاة في الأصل من مقترحات بازل.

وقد تقاطعت هذه الدراسة مع موضوع المذكرة في إدارة المخاطر، وتختلف أنها تدرس المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل، على عكس موضوع الدراسة الذي يتناول مختلف الأساليب والتقنيات إدارة المخاطر التسويقية.

منهج البحث:

تماشيا وطبيعة هذا الموضوع تم تتبع نماذج من مناهج البحث والتي تتمثل فيما يلي:

1. المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المخاطر التسويقية التي يتعرض لها البنك والكشف عن مبادئ إدارتها وتقنيات الحد منها؛
2. ولتحقيق أهداف الدراسة وجمع البيانات ثم استخدام أداة " المقابلة" من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على المسؤول تمويل التجارة الخارجية ومدير الفرعي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–ومن ثم تحليل نتائج المقابلة للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1. الحدود المكانية.

شملت هذه الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة، ومن بين مبررات اختيار بنك الفلاحة والتنمية بسكرة أنه من البنوك تتعرض لنوع من المخاطر التسويقية المتمثل في مخاطر سعر الصرف، وذلك لقيامها بتمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية.

2. الحدود البشرية.

يتمثل في المسؤولين على قسم التجارة الخارجية وكذا المدير الفرعي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة–.

3. الحدود الزمنية.

الإطار الزمني الذي مرت به الدراسة الميدانية يحدد بدءا من جمع بيانات المذكرة إلى غاية الانتهاء من تحليل المقابلة، وقد بدأت هذه العملية من فيفري 2022 إلى غاية جوان 2022.

خطة مختصرة لدراسة:

تمت الدراسة في إطار خطة شملت ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول: البنوك التجارية.

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالبنوك التجارية.

المبحث الثاني: مصادر الأموال في البنوك التجارية.

البحث الثالث: استخدامات الأموال في البنوك التجارية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمخاطر.

المبحث الأول: ماهية المخاطر التسويقية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر التسويقية.

المبحث الثالث: أساليب إدارة المخاطر التسويقية في البنوك التجارية.

الفصل الثالث: إدارة المخاطر التسويقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

المبحث الثاني: دراسة المخاطر التسويقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة.

الفصل الأول: البنوك التجارية.

﴿ تمهيد الفصل الأول ﴾

بمأن الأموال تمثل القلب النابض للحياة البشرية قديما وحاضرا، وكذلك مستقبلا، انصب عليها اهتمام كل المنظمات والدول، وأصبحت لها العديد من الأسواق المتخصصة، والتي تتميز بخصائص خاصة تجعلها تختلف عن الأسواق الأخرى.

وللبنوك التجارية على اختلاف أنواعها دورا كبير في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بتمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، وتقوم بتجميع المدخرات والقيام بأعمال الوساطة المالية، ومنح الائتمان بأشكاله المختلفة إلى غير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لاقتصاد أي بلد، كما تقوم هذه البنوك بتحريك الأموال الفائضة والراكدة لديها إلى أموال متحركة ومنتجة لصنع المستقبل.

ونظرا لما للبنوك التجارية من دورا هام، سيتم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث يسلط الضوء في المبحث الأول على مدخل لتعريف بالبنوك التجارية، وفي المبحث الثاني مصادر الأموال في البنوك التجارية، أما المبحث الثالث فقد خصص لتوظيف الأموال في البنوك التجارية.

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالبنوك التجارية.

تمهيد

تلعب البنوك بمختلف أنواعها دورا مهما في الحياة الاقتصادية لأنها عصب النشاط الاقتصادي والركيزة الأساسية للاقتصاد المالي، فهي أداة تطوير وازدهار النظم الاقتصادية في العصر الحديث، هذا وتمثل البنوك التجارية أو ما يسمى ببنوك الودائع الأماكن الأمنة لأموال الناس وودائعهم.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية.

إن تطور عمليات البنوك التجارية وتنوعها أدى إلى تزايد أهميتها خاصتا بالنسبة إلى اقتصاديات الدول، لكونها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر، وهو ما أدى إلى صعوبة إيجاد تعريف يشمل كل عمليات البنوك التجارية.

أولا: معنى كلمة بنك.

لقد أجمع الباحثون على رد أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية (banco) والتي معناها المائدة، التي كان التجار المدن الإيطالية في أواخر القرون الوسطى يضعون النقود والعملات التي يتعاملون بها ويجرون عليها مختلف عمليات البيع والشراء. ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المائدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود. (بن براهيم، ص1).

ثانيا: تعريف البنك التجاري.

إن اشتراك بعض المنشآت المالية في أداة واحدة أو أكثر من الخدمات التي تؤديها البنوك التجارية جعل من الصعب تحديد تعريف شامل ودقيق للبنوك التجارية، إذ نجد أغلب التعاريف تركز على المحاور التالية:

1. مؤسسة ائتمانية تعمل في سوق النقد تضطلع أساسا لتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير. (دغنوش،2001، ص.4)
2. مؤسسات مالية تقوم بتلقي الودائع تحت الطلب ولأجل قصير وتتعامل في الائتمان قصير الأجل، وتستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بهدف تحقيق الربح. (همام ،2016، ص.12)
3. هي المنشآت أو المؤسسات المالية التي تقرض لتقترض. ويركز هذا التعريف على الوظيفتين الأساسيتين للبنوك التجارية وهما قبول الودائع وتسليف الأموال. (السنهوري،2013، ص.34)
4. مؤسسات تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسات مستثمرة بقواعد تجارية. (القزويني ،1992، ص.4)

5. "البنوك التجارية أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات التالية": (قانون النقد والقرض ،90-10، المادة 110-114).

أ- العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور؛

ب- منح القروض؛

ج- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

✓ وبذلك أصبح التعريف البنوك التجارية:

المقصود بالبنوك التجارية هو أنها مؤسسات ائتمانية تنشط في السوق النقدية مهمتها الأساسية قبول الودائع من الأفراد ذوي الفائض المالي والهيئات (الأشخاص المعنوية)، واستخدمها في عملية منح القروض للأفراد التي تشهد عجزا مالي (ضائقة مالية)، وتقوم بعديد من العمليات الخدمية التي تهدف تحقيق الربح.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك التجارية.

إن صعوبة إيجاد تعريف جامع للبنوك التجارية لتفرقة بينها وبين غيرها البنوك، جعل من الضروري البحث عن أهمية والخصائص المميزة للبنوك التجارية عن غيرها وتتمثل هذه السمات فيمايلي:

أولا: خصائص البنك التجاري.

تتميز البنوك التجارية بخصائص عديدة تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1- البنوك التجارية هي المؤسسات المالية الأساسية في أي هيكل مصرفي وطني، تأتي في المرتبة الثانية بعد البنوك المركزية؛ (مرسلي ،2017، ص.18)

2- تنفرد البنوك التجارية بقبول أنواع مختلفة من الودائع، والتي تشكل الجزء الأكبر في هيكل رأسمالها؛

3- تشكل القروض القصيرة الأجل جزءا كبيرا من أصولها؛

4- تتمتع البنوك التجارية بدرجة عالية من السيولة مقارنة بالبنوك الأخرى؛ (بن براهيم،2019 ص3)

5- تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تقدمها لعملائها بأقل نفقة ممكنة؛

6- تخضع البنوك التجارية للرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي الذي يهدف إلى مراقبة أنشطتها وفقا لاحتياجات الوضع الاقتصادي لبلد؛

7- القيام بالخدمات بالنيابة عن عملائها، مثل التحويلات النقدية وتحصيل الشيكات أو الكمبيالات وسداد الديون نيابة عنهم عند موعد الاستحقاق؛

8- تتصف أنها أكثر البنوك مخاطرة في عملياتها مما جعلها صارمة في ممارسة فعالياتها، وعليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسيمة في إدارة الأموال. (رايس، 2008، ص4).

ثانيا: أهمية البنوك التجارية.

إن وجود البنوك في الاقتصاد أمر حيوي، ليس لكونها متعامل اقتصادي مهم فحسب، بل لأنه يتيح أيضًا إيجاد حلول للعديد من المشكلات المتعلقة بالتمويل، وتنعكس أهمية البنوك التجارية فيما يلي: (لطرش، 2010، ص7-8)

1. **بالنسبة لأصحاب الفوائض المالية:**

أ- يسمح وجود البنوك التجارية لأصحاب الفوائض المالية بالحصول على السيولة بسهولة وفي أي وقت؛

ب- يتجنب المودعون مخاطر عدم السداد، والتي قد تكون في حالة الاقتراض المباشر، وذلك لأن البنك ممول بشكل جيد وفي حالة مالية جيدة؛

2. **بالنسبة لأصحاب العجز المالي:**

أ- توفر البنوك الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وبما أن هناك تدفقات الودائع، فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائما متوفرة في الوقت المناسب؛

ب- يجنب وجود البنوك المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، لاعتبار البنك وسيط مالي وهيئة قرض مهمتها تقديم هذا الدعم؛

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية.

إن المطلع على ما يجري في البنوك التجارية سواء على مستوى القيادات العليا أو على المستوى التنفيذي، لابد وأن يخرج بحقيقة مفادها أن البنوك التجارية تضع عادة مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. **هدف الربحية** Profitability:

الأمر الذي لا شك فيه، أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية، ويتحقق تعظيم الأرباح من خلال توظيف البنوك للأموال التي حصل عليها من مصادر مختلفة. والمعيار الأساسي لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها، أي تحقيق أكبر قدر من الأرباح يعطي للبنك سمعة وتميز تنافسي يضمن له جذب أو استقطاب أكبر حجم من الودائع والعكس صحيح. (أبو حامد،2002، ص.21-22).

والأرباح في البنوك التجارية تتحقق من خلال استثمار موارد البنك في مجالات تحقق عوائد مناسبة أولها القروض التي تقدم لعملائها ثم الاستثمار في الأصول المالية المختلفة في الأسواق المالية، وكذلك العمولات والعوائد التي يتلقونها مقابل خدماتهم وتسهيلاتهم.

ولأن الأرباح تحدد من خلال الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي التكاليف، فإن البنوك التجارية تسعى إلى زيادة إراداتها الكلية، أي توجيه مواردها إلى الاستخدامات الأكثر ربحية حتى تتمكن تغطية تكاليف التشغيل، أما عن المشكلة

التي تواجهها البنوك التجارية هي أن الاستخدامات الأكثر ربحية كالقروض وغيرها من الاستثمارات تتصف بانخفاض درجة سيولتها، في حين أن عمل البنك يتطلب توافر درجة من السيولة في استخداماته للموارد المتاحة وذلك حتى يتمكن من مواجهة طلبات المودعين. ولكي يتسنى للبنك تحقيق الأرباح، يجب أن تكون إيراداته أكبر من نفقاته. (بن براهيم، 2019ص1).

2. **هدف السيولة**Liquidity :

تعني السيولة سهولة تحويل الأصول إلى نقود سائلة دون تعرض القيمة الأصلية للأصل إلى خسارة، أو أن الأصل يعتبر أكثر سيولة كلما أمكن تحويله إلى نقد بأقل جهد وأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن. (نفس المرجع السابق ص1).

وتعبر السيولة عن مجموعة التدفقات أو الأرصدة النقدية الدورية المتاحة للبنك والتي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموالا إضافية فورية. (مصطفى، عفر ،2000، ص.250).

يجب على البنوك ألا تستثمر جميع الموارد المالية والنقدية المتاحة، ولكن يجب أن تحتفظ بمقدار من السيولة لتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو الاستجابة لحالات الطوارئ، مثل عمليات السحب غير المتوقعة للمودعين، لأن الجزء الأكبر من موارد البنك يتمثل في ودائع تستحق عند الطلب. وهو ما يتطلب من إدارة البنك توفير القدر المناسب من السيولة حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته الفورية ولا يفقد ثقة عملائه لأن السيولة تعتبر من أهم مؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينها. (رايس، 2008، ص4)

وعليه فإن طبيعة عمل البنوك التجارية والعلاقة التي تربطها بالمودعين تفرض عليها توفير سيولة كافية لدى المصرف، والتي تمكنه من أداء التزاماته المالية اتجاه الغير دون تأجيل.

3. **هدف الأمان** Safety:

الغرض منه هو إبقاء البنوك التجارية عند مستوى مقبول من المخاطر، أي أنها لا تستطيع تحمل الخسائر التي تتجاوز رأس مالها. وأي خسارة من هذا القبيل تعني القضاء على بعض أموال المودعين، مما يؤدي إلى إفلاس البنوك التجارية، لذلك يسعى البنك إلى تزويد المودع بأقصى قدر من الضمانات وإقناعه باسترداد الأموال المودعة لديه والتي أقرضها خلال فترة زمنية متفق عليها.

وبالرغم من أهمية هذا الهدف إلا أنه يبدو يتعارض مع الربحية، لأن تحقيق الدرجة القصوى من الأمان يلزم البنك الاحتفاظ بالأموال في أصول نقدية أو شبه نقدية، وهو ما يؤدي إلى تخفيض الأرباح، ومهمة إدارة البنك هي إيجاد التوازن بين هذين الهدفين، عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر على أساس أن يختار البنك الاستثمارات التي تتناسب مع درجة المخاطر المقبولة مع وجود حجم مناسب من الموارد الذاتية للبنك لتوفير عنصر الأمان لأصحاب الودائع. (سليمان،1996، ص42).

المبحث الثاني: مصادر الأموال في البنوك التجارية.

تتطلب استمرارية الأنشطة المصرفية التجارية وجود مصدر رئيسي للتغذية قادر على تزويد البنوك بالسيولة اللازمة حتى يتمكن الأخير من الاضطلاع بمسؤولياته بالكامل.

المطلب الأول: الموارد الذاتية (الداخلية).

وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها داخلي، وتتمثل في التزامات البنك تجاه أصحاب رأس ماله، والتي تمثل نسبة ضعيفة من موارد البنك وتتمثل فيما يلي:

1. **رأس المال المدفوع** paid-up capital:

عند انشاء البنك، تتطلب شروط التكوين من المؤسسين دفع جزء من رأس المال هو المال المدفوع، وهو نسبة قليلة من مجموع الأموال التي يتعامل فيها البنك، ويساعد رأس المال المدفوع على خلق الثقة لدى المتعاملين مع البنك وخاصة أصحاب الودائع. (أل شبيب 2015، ص.109).

رأس المال المدفوع هو الموارد الأول الذي يبدأ فيه البنك أعماله من خلال تكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من إنفاق على تسيير أعماله، وترجع أهمية رأس المال المدفوع في البنك التجاري إلى العوامل التالية: (شلتوت، 1990ص.205)

أ- عندما يتم انشاء البنك ويبدأ نشاطه الإقراضي فإنه يقترض من رأسماله المدفوع لكونه المصدر الأول والوحيد للأموال عندئذ، وبعد استقرار البنك يبدأ في تلقي الودائع، التي يستخدم البنك بعد ذلك أموالها في الإقراض، يبقى رأس المال بمثابة ضمان لحقوق المودعين عند حدوث أي نقص في حالة انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك أمواله؛

ب- هناك جزء من الأصول يتمثل في أصول ثابتة لا يمكن استرداد الأموال المستثمر فيها إلا بعد انتهاء حياة البنك. كمشروع تجاري وتصفية أعماله ولا يمكن تمويل هذا النوع من الأصول إلا برأس المال المدفوع حيث يستخدم لشراء هذا النوع من الأصول؛

ج- قد يلجأ البنك إلى الاستثمار طويل الأجل، إما لتحقيق ربحية أكبر أو لمجرد منافسة بعض مؤسسات الوساطة المالية الأخرى، وليس هناك مصدر مالي يتاح للبنوك استثماره لمدة طويلة سوى رأس المال حيث لا يستحق الوفاء به إلا بعد تصفية أعمال البنك.

ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري، وإنما تتمثل أهميته في كونه من الضمانات لحقوق المودعين إذ يمتص النقص الحاصل في موارد المصرف عندما يستثمرها فرأس المال يعد بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين. ويعد رأس المال من أكثر بنود خصوم المصرف التجاري ثباتا واستقرارا ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من إجمالي موارد المصرف. (بن حبيب، خالدي 2015ص.164)

2. **الاحتياطات:**

هي عبارة عن المبالغ المقتطعة من الأرباح المحققة للمصرف لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله من أي اقتطاع في حالة وقوع خسارة ما، فهي تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف وتكون مبالغها من حق المساهمين لأنها تقتطع من الأرباح التي كان من المفروض أن تتوزع عليهم. (بن حبيب، خالدي 2015ص.165).

والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية فهي من طبيعة رأس المال نفسها أما عن قيمة الاحتياطات فهي تزيد عن قيمة رأس المال بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف وزاد دعم مركز البنك التجاري وأصبح قادر على مواجهة المخاطر المتوقعة. وتشمل الاحتياطات على الأنواع التالية:

أ- **الاحتياطي القانوني:** هو نسبة معينة من رأس المال، فعندما يستقر المصرف في أعماله يبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها في كل سنة حتى تصبح قيمته معادلة لقيمة رأس المال المدفوع، ويسمى الاحتياطي القانوني أو الاجباري كونه يخدم كوسيلة للوقاية ضد الخسائر التي تنتج عن العمليات المصرفية. (الصيرفي، 2006ص.38).

ب- **الاحتياطي الخاص:** يكونه البنك اختياريا ومن تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون ويكونه لنفسه تحقيقا لغرضين. (رمضان، جودة 2003ص.54).

- ✓ تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور؛
- ✓ ملافاة كل خسارة في قيمة أصول المصرف تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

وأخيرا يمكن القول إن الاحتياطي مهما كان نوعه، فانه يعتبر اقتطاع من أموال المساهمين ويكونه البنك كأداة أمان لتحوط من المخاطر التي من المتوقع أن يتعرض لها البنك.

3. **الأرباح الغير موزعة والمؤونات:**

تعرف كل من الأرباح الغير موزعة والمؤونات كما يلي:

أ- **الأرباح الغير موزعة** BENEFICES NON REPARTIS:

وهي المبالغ التي يتقرر عدم توزيعها ويتم اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين. مبالغ أرصدتها تعتبر مؤقتة بطبيعتها، حيث يتم حسابها عند تقدير الموارد المالية المتاحة لتوظيف والاستخدام.

وبصفة عامة فإن الأرباح غير الموزعة تمثل الفارق بين الأرباح التي يحققها البنك في سنة معينة، والأرباح التي يوزعها بالفعل على مساهميه، ويتميز بند الأرباح غير الموزعة بالتغير من فترة إلى أخرى عكس الاحتياطات ورأس المال الذي يتميز بالثبات. (نجار، 2014، ص.24)

ب- **المؤونات (المخصصات)** DOTATION:

هي عبارة عن الأموال التي يتم تخصيصها لإعادة قيمة الأصول إلى قيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، وتحمل الأرباح بقيمة هذه المخصصات وتختلف قيمتها حسب كل دولة وحسب ظروف العمل في كل بنك.

وعموما فالمؤونات في البنوك التجارية تكون محملة على إجمالي الربح في كل سنة لمقابلة أغراض معينة، فمنها ما تكونه لمقابلة ما تتوقع فقدانه من أصولها كتلك التي تكونها لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ولمقابلة الهبوط المحتمل في أسعار الأوراق المالية أو في أسعار العملات الأجنبية التي تحوزها ومنها ما تكونه لمجابهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها. (أل شبيب 2015، ص.113).

المطلب الثاني: الموارد غير الذاتية (الخارجية).

توفر هذه الموارد الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل المصرف والقيام بوظائفه المختلفة، وتشمل بصفة أساسية الودائع بمختلف أنواعها والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل فيمايلي:

أولا: الودائع.

نظرًا لأن الودائع هي شريان الحياة الذي يغذي البنك في صناديق الاستثمار المختلفة والمصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية، فقد سعت البنوك التجارية إلى تطبيق سياسات التسويق المصرفية لجلب الودائع بطرق مختلفة بسبب حدة المنافسة بين البنوك.

1. تعريف الودائعDeposits :

يمكن تعريف الوديعة على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود عبر وسيلة من وسائل الدفع للبنك، ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما يلزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة. (سعيد، 2006، ص.307).

وتعرف الودائع بأنها كل الأموال التي يتلقاها البنك مع التزامه بإرجاعها إلى أصحابها عند طلبها أو حسب الاتفاق بينه وبين صاحب المال. (بورقبة، 2013، ص.63).

والوديعة بمختلف أشكالها مبلغ من النقود يتم ايداعه لدى بنك من البنوك بوسيلة من الوسائل الإيداع، فينشئ وديعة لأجل أو تحت الطلب حيث يترتب على البنك الالتزام بها لصالح المودع أو لأمره عند الطلب أو بعد أجل. (الأمين، 1983، ص.208).

اتفقت معظم التعاريف على أن الودائع هي عبارة عن مبالغ من النقود يتم ايداعها على مستوى البنك إلا أن الاختلاف والتوسع ظهر في بيان طرق استردادها بطلب الوديعة لشخصه أو بأوامر لدفعه للأخرين.

هناك العديد من الاستراتيجيات لتطوير الموارد المالية للبنوك، إلا أن للبنوك التجارية منطق وعقلانية اقتصادية في قبول الودائع على غيرها في تنمية هذه الموارد ومن أبرز هذه المبررات ما يلي: (الجبر، 1984، ص.283).

أ- الودائع المصرفية تقوم بوظائف نقدية هامة، فهي تمثل وسائل دفع في المجال الاقتصادي والتجاري وأداة لتسوية الديون عن طريق نقل ملكيتها من شخص إلى أخر باستخدام الشيكات ومختلف تقنيات التحويل المصرفي؛

ب- الودائع المصرفية تستفيد منها البنوك التجارية وأصحاب الودائع، لكون الإيداع المصرفي يؤمن المودع ضد خطر سرقة أو ضياع الأموال الزائدة عن حاجته كما يمكنه الحصول على فوائد على مدخراته، الاستفادة من مختلف الخدمات والتسهيلات المصرفية، كما أنها تمكن البنك من الحصول على مبالغ طائلة يستخدمها في القيام بعمليات خصم الأوراق التجارية ومنح التسهيلات الائتمانية وهو ما يضمن له الحصول على مبالغ كبيرة في شكل عمولات.

ومن هنا تتضح أهمية الوديعة المصرفية التي تمثل جانبا أساسيا بالنسبة لموارد البنك ومحور لنشاطاته في مختلف المجالات وفي العديد من الميادين.

2. أنواع الودائع:

يعتبر قبول الودائع النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، بل اعتبرت هذه الوظيفة السبب الرئيسي لإنشاء هذه البنوك، حيث يتحدد حجم نشاط البنك التجاري بحجم الودائع التي يتلقها من العملاء، وتتنوع هذه الودائع ما بين ودائع جارية وودائع أجلة وودائع ادخارية.

أ- الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب)Demand deposits :

وهي الودائع التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء دون اشعار مسبق للبنك، ويتم السحب منها عن طريق الشيكات أو ايصالات صرف أو أوامر دفع تصدر من العميل للبنك المودع لديه، ولا تدفع البنوك عنها فوائد إلا إذا بلغت قدرا معينا، فهي أقل الودائع حصولا على الفائدة.(النصري، 2000، ص.52).

إن مقدار نسبة الودائع الجارية مقارنة بمقدار الكلي للودائع البنوك التجارية كبير، ويرجع سبب تسميتها بالودائع الجارية أو الحسابات الجارية إلى ارتفاع السحب منها بالمقارنة للودائع الأخرى خلال فترات معينة، والودائع الجارية تشكل مصدرا أساسيا لسيولة المصارف، وأهميتها النسبية من إجمالي الودائع لدى المصارف تحدد قدرة المصارف التجارية عند توزيع مواردها على أوجه الاستخدامات المختلفة بنسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع كان على المصرف أن يعطي اهتماما لاعتبار السيولة. وعلى العكس من ذلك كلما كانت الأهمية النسبية للودائع الثابتة أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي الودائع اطمأن المصرف أكثر لمركز سيولته وأن بإمكانه توجيه جزء أكبر من موارده نحو القروض والاستثمارات.(السنهوري، 2013، ص.203).

وفي الأخير فإنه يجب على البنك احتفاظ في خزائنه بأموال كافية لدفع قيمة المبالغ المودعة، ويتم استرداد هذه الوديعة عادة بواسطة الشيكات كأداة للسحب من هذه الودائع، لذا يسلم البنك إلى المودع دفتر شيكات خاص لهذا الغرض.

والحسابات الجارية تأخذ صورتين: (الشمري، 2015، ص.348).

- ✓ **حسابات جارية (دائنة)**: تتولد عن قيام الزبون بإيداع مبالغ مالية تحت رقم الحساب المفتوح له في المصرف بعد بداية فتح الحساب؛
- ✓ **حسابات جارية (مدينة)**: يقوم المصرف بإنشاء هذا الحساب ليقوم بصرف أوامر الدفع والشيكات التي يقدمها العميل.

ب- **الودائع غير الجارية (الودائع الثابتة أو لأجل):**

وهي الودائع التي لا يجوز السحب منها إلا عند حلول أجال الاستحقاق المتفق عليه، حيث يلجأ إلى هذا النوع من الإيداع الأفراد والهيئات التي يكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره، وتمنح على هذه الودائع فوائد تحتسب وفقا لتاريخ استحقاقها وتتفاوت أسعارها بحسب مدة الإيداع، فتزداد ارتفاعا كلما زادت هذه المدة.

وفي الواقع تعتبر هذه الودائع أقل شيوعا من الودائع الجارية إلا أنها أكثر فائدة بالنسبة للبنك لكونها تمنحه حرية استثمار المبالغ المودعة بالكامل دون اعتبار لعامل السيولة فيما عاد ما ينص القانون على الاحتفاظ به في البنك المركزي على شكل حساب جاري.

وفي بعض الأحيان قد يحدث أن يطلب المودع لأجل –حالات نادرة–بسحب وديعته قبل حلول أجل استحقاقها إذ يحق للمصرف في هذه الحالات أن يختار ما بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع وفي الغالب تميل البنوك إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها وفي هذه الحالة تضع المودع بين بديلين: (الصيرفي، 2006، ص.42).

- ✓ إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد؛
- ✓ وإما أن يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من سعر فائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته.

وما يتضح أن كلتا الحالتين تجعل المودع يتردد كثيرا قبل سحب وديعته قبل ميعاد استحقاقها.

ج- **الودائع التوفير (الادخارية):**

هي ودائع طويلة الأجل لا يجوز السحب منها إلا بحد معين، ويتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص وتمنح المصارف فوائد محدودة على هذا النوع من الودائع وغالبا ما يطلق عليها بودائع الادخارية. (هام، 2016، ص.65).

و تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فهذه الودائع تبقى في البنوك لفترات طويلة لا يمكن لصاحبها السحب منها لكونه تواجهه عراقيل عديدة أولها انقضاء مدة الإيداع.

ونظرا لطبيعة الادخارية التي يتميز بها أصحاب هذا النوع من الودائع، فإنه يعطى للعميل دفتر توفير توضح عليه مختلف الايداعات والسحوبات وما يستحق عليه من فوائد، أي أن أصحاب هذا النوع من الودائع لا يستطيعون استخدام الشيكات لكونها ودائع تتميز بصغر مبالغها غالبا وكبر عدد حساباتها. (لطرش، 2010، ص.28).

ووودائع التوفير تتميز بالخصائص التالية:

- ✓ أن السحب فيها يتم من قبل العميل شخصيا أو من يوكله؛
- ✓ لا تستعمل الشيكات في السحب من الوديعة الادخارية. وإنما يتم ذلك بالتسجيل على دفتر الخاص بالتوفير؛
- ✓ تدفع المصارف لصاحب هذه الحسابات فوائد تحسب شهريا وتضاف إلى الرصيد في نهاية كل ستة أشهر أو سنة.

ومما سبق تظهر الأهمية الكبيرة، للودائع في تمويل العمليات المصرفية على مستوى البنوك التجارية، ويتضح أنها تشكل أكبر جزء من موارد البنك التجاري. لذا يجب على البنك التجاري حسن استغلالها لتحقيق أكبر قدر من العوائد وكذا الحفاظ على سمعته وثقة المودعين به من خلال قدرته على ارجاع هذه الودائع عند الطلب.

ثانيا: الأموال المقترضة.

تعتبر القروض المصرفية بين البنوك من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت المعاصر، وتعتبر الأموال المقترضة من أهم المصادر التي يلجأ إليها البنك التجاري في هدا الصدد، ويلجأ البنك في هذه الحالة إلى سوق رأس المال والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى. (شحة، 1999، ص.109).

1. الاقتراض من سوق رأس المال Borrowed from market capital :

يعتبر الاقتراض من سوق المال من أنواع الاقتراض طويلة الأجل،(السنهوري، 2013، ص.206). يلجأ إليه البنك لتدعيم طاقته الاستثمارية وتأخذ هذه القروض إحدى الصورتين: إصدار سندات طويلة الأجل، أو اتفاق مباشر مع أحد المقرضين – شركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى– وفي كلتا الحالتين يدفع البنك فائدة على هذه الأموال حسب أجال استحقاقها، وتعتبر هذه القروض حماية للمودعين من المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري.

ويتميز الاقتراض من سوق المال عن الودائع، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني مثل الودائع. وكذلك فإن رصيد القرض غالبا ما يتميز بالثبات طوال فترة الاقتراض، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المرتبة عليه فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت مما يعين انخفاض تكلفة إدارة وعلى الرغم من المزايا فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها: أنها لا تمثل مصدرا خصبا لاحتياطات البنوك، إذ يصعب على البنوك الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة، كما قد تضع التشريعات المالية حد أقصى لها.(عبد الباقي، 2016، ص.188).

2. الاقتراض من البنك المركزي Borrowing from the central Bank :

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل أيضا، تلجأ البنوك التجارية اضطرار واستثناء إلى البنك المركزي للحصول على الموارد المالية من أجل تمويل النشاطات والعمليات المصرفية والمالية وذلك عند زيادة طلبات الاقتراض من البنك التجاري بشكل لا يستطيع مواجهته، وكذلك في حالة انخفاض مقدار النقدية الحاضرة لدى البنك التجاري والاحتياطي النقدي إلى حد يهدد قدرته على مواجهة طلبات السحب للمودعين. وتقدم البنوك التجارية إلى البنك المركزي ضمانات كأوراق مالية أو أوراق تجارية وغير ذلك حتى يتدخل البنك المركزي ويسارع لدعم المركز المالي للبنك قصد حمايته من الإفلاس. (بن حبيب، خالدي 2015ص.169).

3. الاقتراض من البنوك التجارية Borrowing from commercial Banks :

يمثل الاقتراض من البنوك التجارية أحد أهم المصادر التي يعتمد عليها البنك التجاري عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف، أو يواجه عجزا في السيولة. ويعد الاقتراض من البنوك التجارية اقتراض قصير الأجل ويأخذ هذا الاقتراض العديد من الصور أهمها: اقتراض الاحتياطي الفائض، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء، ويتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لقانون القرض والطلب.(عبد الباقي، 2016، ص.188).

المطلب الثالث: موارد إعادة التمويل.

مما لا شك فيه أن عملية منح القروض التي تتم على مستوى البنوك التجارية تتطلب إعادة تجديد لسيولة، وذلك لضمان استمرارية نشاطها، والمتفق عليه أن هناك مصدرين رئيسين لإعادة تمويل خزينة البنوك التجارية وهي:

1. موارد إعادة الخصم.

يعرف مصطلح إعادة الخصم بأنه، عملية شراء ورقة تجارية من طرف المصرف قبل حلول أجال استحقاقها مقابل فائدة معينة يعين نسبتها البنك المركزي. إن أهمية هذه العملية تكمن في تمكن صاحب الورقة التجارية من استرجاع دينه من ناحية ومن الحصول على سيولة تمكنه من مواصلة أعماله من ناحية أخرى (علية، 1985ص.167).

وباعتبار البنوك دوما في حاجة إلى السيولة فإنه غالبا ما تقوم البنوك التجارية بخصم الأوراق والسندات المالية يدلا من أن تجمد قيمتها لحين استحقاقها تعيد خصمها لدى البنك المركزي، وتدفع له بالمقابل معدل خصم الذي يتقاضاه البنك المركزي وتربح الفرق بين المعدلين (معدل الخصم الذي يتقاضاه مالك الورقة الأصلي، ومعدل إعادة الخصم الذي تدفعه للبنك المركزي)، من هنا يتضح أن معدل إعادة الخصم يكون أقل من معدل الخصم وارتفاع سعر الخصم يؤدي الى نقصان حركة القروض وانخفاض سعر الخصم يؤدي إلى زيادة حجم القروض.

وعموما، يفضل المصرف في الأحوال العادية وعند توفر النقود في خزائنه أن يحتفظ بهذه الأوراق المالية لحين استحقاقها لأمرين: (رمضان، جودة،2003ص. 73)

أ- **الأمر الأول**: الاستفادة من استثمار أمواله في عملية إعادة الخصم حيث يستفيد من مبلغ الخصم كاملا إذا ما احتفظ بالورقة لحين استحقاقها وبذلك يحقق ربح مادي أكبر.

ب- **الأمر الثاني**: إن إعادة الخصم أمر لا ينظر إليه بارتياح سواء من طرف مالك الورقة الأصلي أو من طرف المصرف التجاري، فعند لجوء المصرف التجاري الى إعادة الخصم قد يساء فهمه، ويفسر على أنه دليل على ضعف سيولة المصرف، وعدم قدرته على مواجهة طلبات المتعاملين معه من النقود المتوفرة لديه.

لذا يمكن القول إن المصارف التجارية لا تلجأ الى خصم الأوراق التجارية إلا عند الضرورة القصوى والمتمثلة في تدني سيولتها، وتدني رصيد أموالها الجاهزة وأخيرا زيادة فرص استثمار أموالها في نواح أكثر ربحا من إعادة الخصم. (رايس، 2008، ص22)

انطلاقا مما سبق، يتضح الدور الذي تلعبه مورد إعادة الخصم في إعادة تحديد السيولة على مستور البنك التجاري وكذا تأثيرها على المجال المصرفي.

2. موارد السوق النقدية.

السوق النقدية أو سوق ما بين البنوك هي العمليات الائتمانية قصيرة الأجل، تسمح بتدخل المؤسسات المالية الغير البنكية كشركات التأمين والخزينة العمومية ... إلخ والمؤسسات النقدية كالبنوك التجارية والبنك المركزي، وتعمل على تحصيل التوازن بين مواردها ومدفوعتها، وفيها توظف فائضها وإليها تتجه لسد عجزها. (ben Halima،1997p44).

وللإشارة فإن أدوات المتداولة في السوق النقدية (الأوراق التجارية، والسندات العامة، والمقبولات المصرفية) المستخدمة في إعادة تمويل في السوق النقدية تختلف من بلد إلى أخر، والمعاملات في هذه السوق تكون بضمانات (تسليم مجموعة من الأوراق مقابل القرض).

أما عن مجموعة الوسطاء التي تتضمنها هذه السوق فهم السماسرة، بيوت إعادة الخصم، بيوت القبول يعملون على تسهيل اللقاء بين العارضين والطالبين الذين يشترط فيهم أن يكونوا كلهم مؤسسات تمويلية أو بنوك. (رايس،2008، ص25).

إن العمليات داخل السوق النقدية تتمثل في مبادلة السيولة بين البنوك والهيئات مقابل سندات أو أوراق مقبولة التداول في السوق النقدية، وهذه العمليات تتم لأجال مختلفة، وتحدث لأجال قصيرة جدا قد لا تزيد عن يوم واحد في الكثير من الأحيان، ويمكن أن تصل بعض الشهور أو السنوات أما عن معدل السوق النقدية فهو حرا عموما إلا أن تدخل البنك المركزي ضروري لتحديده. (ben Halima،1997p44).

وتتم عمليات إعادة التمويل في السوق النقدية بطريقتين: (لطرش، 2010، ص.220).

أ- الطريقة الأولى: تتم إعادة التمويل مقابل تقديم سندات على سبيل الضمان أو الأمانة؛

ب-الطريقة الثانية: تتم عملية التمويل دون تقديم سندات مقابل القرض.

واعتمادا على ما سبق يمكن القول، إن للبنك المركزي يلعب دورا مهما في السوق النقدية لأنه يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية وكذا السندات وبهذا يؤثر على البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي في السوق النقدية حسب ثلاث طرق أساسية وهي: (ben Halima،1997p50) .

- ✓ **يوم بعد يوم** au jour le jour:

ويهدف من خلالها الى اسعاف خزينة البنوك التجارية وتعديل السوق النقدية بواسطة إعادة خصم الأوراق التجارية العامة والخاصة؛

- ✓ **تقنية المعاش** les prises en pension:

وتتم لمدة سبعة أيام بواسطة سندات الخزينة لتلبية الحاجات الغير متوقعة للبنوك التجارية والبنوك الأخرى؛

- ✓ **المشتريات الثابتة** les achats fermes:

تتم عن طريق استدعاء العروض حسب تقنية المزايدة، حيث يعلن البنك المركزي رغبته في الشراء النهائي لبعض الأوراق التجارية عندما يرى بأن الاقتصاد بحاجة إلى سيولات إضافية، فيحدد السعر والكمية لاحقا حسب رد البنوك التجارية على هذه العروض وأقل سعر هو ما يرسى عليه المزاد.

وفي الأخير يمكن القول، أن البنك المركزي يلعب دورا هاما في تغطية العجز الإجمالي في سيولة البنوك التجارية بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة، وذلك حسب الظروف السائدة في تلك الفترة.

المبحث الثالث: استخدامات الأموال في البنوك التجارية.

بعد جمع الموارد المالية من مصادر المختلفة، تقوم البنوك التجارية بتخصيصها لمجالات استخدام المتعددة. حيث لا يتبع البنك التجاري طريقة واحدة في توجيه موارده إلى أوجه الاستخدامات المختلفة، فهي تختلف من نظام مصرفي لآخر، ومن بنك لآخر تبعا لعوامل عديدة منها القانونية والاقتصادية وأخرى متعلقة بالسياسة النقدية والائتمانية والتي سوف يتم اختصارها فيمايلي: (السيسي، 1998، ص.35-36).

1. **العوامل الاقتصادية:** إن النشاط المصرفي يتأثر بالبيئة الاقتصادية السائدة سواء من حيث استقرار الخيارات الاقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد، درجة نمو الوعي الادخاري والمصرفي، القيود المفروضة على التوسعات الائتمانية، بحيث يكون تمويل مطالب التنمية الاقتصادية في حدود معينة من التوسع الائتماني؛
2. **العوامل القانونية:** وفيها يتم الأخذ بالاعتبارات التشريعية الواردة في القوانين المدنية، التجارية والمصرفية. إذ أن البيئة القانونية التي يعمل بها أي بنك تحكم نوعية توظيفاتها؛
3. **العوامل المتعلقة بالسياسة النقدية والائتمانية:** إن البنك التجاري يتأثر بالسياسة النقدية والائتمانية المفروضة من طرف البنك المركزي، سواء من حيث تأثيرها على سعر الخصم أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان، والتي تؤثر بدورها على حجم وأنواع الائتمان الممنوح من طرف الجهاز المصرفي.

عموما، إن البنك التجاري يعمل على توزيع موارده على العديد من الاستخدامات تتدرج تنازليا حسب درجة أهميتها حيث صنفت في ثلاث مجموعات يسلط الضوء عليها فيمايلي:

المطلب الأول: القروض المصرفية.

تعد القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأهم من الأصول، ويمثل العائد منها الجانب الأكبر من الإيرادات لذا فهي تعتبر مصدرا أساسيا للائتمان بمختلف أنواعه، تلجأ إليها المؤسسات والأفراد لتمويل حاجاتهم من الأموال اللازمة.

1. تعريف القروض:

ظهرت للقرض العديد من التعاريف، مستخلصة من الاستعمالات المختلفة له وبسبب الانتشار الواسع له في المجالات الاقتصادية، إذ يعرف بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص معين عندما يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحمل عليه المصرف من المقترض يتمثل في العوائد أو الفوائد أو العملات. (السيسي، 1998، ص.111).

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن القوة الشرائية للمقترض والتي تصبح متاحة للمقترضين، وهو المبلغ المدفوع إلى العميل والذي يضعه البنك تحت تصرفه وفقا للعقد المبرم بينهما ويكون للعقد أجل وسعر فائدة يتفق عليهما. (ال شبيب، 2015، ص.189).

ويعد على أنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري الحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل، أي التعهد بالدفع بعد انقضاء وقت الاستدانة أو القرض. (رضا، جودة بدون سنة نشر ص. 32).

من خلال هذا التعريف يتضح أن القرض يتكون من طرفين رئيسين هما:

أ- الطرف الأول: المقرض وهو المانح للقرض؛

ب- الطرف الثاني: المقترض (المدين) والذي يعهد بسداد الدين.

وعليه يمكن القول إن القروض المصرفية تمثل أهم بنود ميزانية البنوك التجارية وأهم مورد لتحقيق الأرباح، لكونها تقدم للعملاء بضمانات، وتعتبر أقل سيولة من الأصول الأخرى، لأنها غير قابلة للاسترجاع إلا عند حلول تاريخ استحقاقها لذا فهي أكثر الاستخدامات جاذبية للعوائد لأنها تمثل الجانب الأكبر من الموارد.

2. تصنيفات القروض.

يمكن تصنيف القروض التي تقدمها المصارف وفق أسس مختلفة أهمها: حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض والنشاط الاقتصادي الموجه له وكذا من خلال حجم القرض ونوع الضمانات التي يستوجبها القرض.

أ- القروض حسب النشاط الاقتصادي: يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في:

- ✓ **قروض إنتاجية:** هدفها تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية، أي لغرض الزيادة في القيمة المضافة، أي زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم القدرة الإنتاجية لشركة.
- ✓ **قروض استهلاكية:** هدفها تشجيع الاستهلاك، وتشمل أساسا تلك الموجهة للأفراد، أي لقطاع العائلات من أجل حيازة السكنات، السيارات ... إلخ. وهي قروض هدفها تمويل شراء السلع الاستهلاكية، وهي موجهة بالدرجة الأعلى للعائلات من أجل تلبية حاجاتها. (بن حبيب، خالدي 2015ص.169).
- ✓ **قروض تجارية:** يقصد بها القروض التي تمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي والخارجي، كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية، من أجل تمويل مستلزماتها الجارية كشراء المواد الأولية... إلخ. وزيادة على ذلك يكون هذا النوع على شكل أخر حيث تقوم المصارف بشراء السندات والأسهم المطروحة في السوق وبذلك تساهم في عملية التمويل وعادة ما تكون قصيرة الأجل. (لوراتي، 2016، ص200).

ب- القروض حسب المدة الزمنية: يمكن تقسيم هذا النوع من القروض إلى:

- ✓ **قروض قصيرة الأجل:** وتسمى أيضا بقروض الاستغلال، وهي قروض قصيرة الأجل لا يتجاوز أجالها السنة، ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية ويتم الوفاء بها مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها له ولها عدة صور أهمها: الخصم، تسهيلات الصندوق، الاكتشاف المصرفي. ولا تشكل الزيادة في منح هذا النوع من القروض أي خطر لأن أجال استردادها لا يتجاوز السنة ويدل التوسع فيها على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي. (القزويني، 1989، ص. 94).
- ✓ **قروض متوسطة الأجل:** وهي القروض التي تمنحها المصارف للمنشآت لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي أنها وسيلة لتمويل الاستثمار التشغيلي للمنشآت وتتراوح مدتها عادة ما بين 2 و7 سنوات، ويكون البنك التجاري في هذا النوع أكثر عرضة للمخاطر بسبب تجميد أمواله لفترة طويلة نسبيا وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المنشآت المقرضة. (بن حبيب، خالدي 2015ص.73)
- ✓ **قروض طويلة الأجل:** وهي تلك القروض التي يكون أجالها أكثر من خمس سنوات إلى عشرين سنة. يمنح هذا النوع للتمويل الأنشطة الرأسمالية كبناء مصانع والمشاريع ذات الاموال الثابتة عقارات معدات الات ... إلخ. (لوراتي،2016، ص201).

ج- القروض حسب الضمانات المقدمة: تصنف القروض حسب هذا النوع كما يلي:

- ✓ **قروض بضمانات شخصية:** تركز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، والذي بموجبه يعدون تسديد ديون المدين في حاله عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، أي أن الضمان لا يقوم به المدين شخصيا، بل يتطلب توفر طرف الثالث للقيام بدور الضمان ويمكن تميز نوعين من الضمانات الشخصية الكفالة والضمان الاحتياطي.

- ✓ **قروض بضمانات حقيقية:** وهي تلك القروض التي تمنح بضمان معين، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات، وللبنوك التجارية صلاحية بيع الأشياء المقدمة كضمان استرداد القرض بعد مرور 15 اليوم من تاريخ ابلاغ المدين وتؤخذ هذه الضمانات شكلي الرهن العقاري والرهن الحيازي. (بن حبيب، خالدي 2015ص.75).

3. العناصر الأساسية لمنح القروض:

أ- تقوم إدارة الائتمان بالبنك بدراسة تتعلق بعملية منح القروض، وذلك تجميع المعلومات اللازمة للحكم على مدى سلامة وضمان القروض الممنوحة من عدمها، والمقصود بذلك تحديد أهم العناصر الأساسية اللازمة لمنح القروض والتي تختصر فيما يلي: (لوراتي،2016، ص201).

ب- **الثقة:** إن أهم عنصر تقوم عليه عملية منح القروض هو الثقة، ويقصد بها مدى حرص العميل على سداد التزاماته تجاه المصرف وتمسكه بشروط الاتفاق اضافتا إلى الصفات الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها، فعلى الرغم من صعوبة التحقق التام من هذه الصفات إلا أنه يمكن الاستدلال عليها من خلال تصرفات الشخص.

ج- **المدة:** لا يوجد قرض مصرفي إلا إذا كان هناك فاصل زمني (قصير أو طويل أو متوسط) بينما يقدمه المصرف الدائم مانح القرض وما يسترده من المدين المستفيد منه، وتحدد مدة القرض عادة بعد توقيع اتفاق القرض فمن الضروري وجود فجوة زمنية ما بين منح الأموال وما بين استرجاعها وليس قرضا ان لم تكن هذه الفجوة موجودة.

د- **المخاطرة:** تعد المخاطرة محور مهنة المصرف، فالمصرف الذي يقدم قروض يتعرض حتما إلى خطر عدم السداد مهما كانت نوعية الضمانات ومهما عظمت أسباب الثقة فالمخاطرة في القروض المصرفية هو احتمال وارد مهما كانت الظروف. (بن حبيب، خالدي 2015ص.70).

المطلب الثاني: شراء العملات الأجنبية.

يمثل هذا الشطر الأصول النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأصول سائلة بالكامل، والتي تستخدم في مواجهة طلب السحب الحالي للعميل. وتنقسم هذه المجموعة عادة إلى قسمين رئيسيين، الأول يتكون من النقد في خزينة البنك، إما بالعملة الأجنبية أو في عملة البلد الأم، أما الجزء الثاني فيتضمن الأرصدة التجارية بين البنوك والبنك المركزي، والتي قد تتجاوز المبلغ الذي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به في البنك المركزي، كاحتياطي نقدي قانوني.

وتحتفظ العديد من البنوك التجارية بمبلغ معين من المعادن النفيسة، والتي أهمها الذهب، والودائع تحت الطلب المودعة من البنوك لدى شركات أخرى لصالح البنك. ما يجب التأكيد عليه للوهلة الأولى هو أن ما تحتفظ به البنوك من السيولة، إما أنها لا تستمد منه أي دخل، أو تحصل منه على دخل ضئيل، وبالتالي تسعى هذه البنوك إلى توظيف أكثر من الطلبات الحالية للسيولة القانونية وسيولة حقيقية. (رايس،2008، ص40).

تقوم المصارف توظيف جزء من مواردها في عملية بيع وشراء العملات الأجنبية، من أجل الوفاء بحاجات عملائها يوم بعد يوم، ولأجل تحقيق الأرباح إذا كانت أسعار البيع أكبر من الشراء، لذا تقوم البنوك بشراء العملات الأجنبية من

السياح سواء الأجانب أو العائدون من الخارج هذا وقد تقوم بشراء عملات أجنبية بهدف بيعها في سوق أجنبية بهدف تحقيق أرباح من خلال فرق بين السوقين، وتسمى هذه العملية بالمراجحة. وتتم عملية شراء العملات وفق احدى الطريقتين: (عجمية، العقاد 1997ص.72).

1. **شراء العملات الأجنبية مناجزة:** ويقصد بها عمليات الصرف التي يتم فيها التسليم والاستلام بين البائع والمشتري أو من ينوب عنهما في مجلس العقد، وقد تكون هذه العمليات يدا بيد وهذا نادر الحدوث كما يمكن أن تكون عن طريق قيود دفترية في حسابات المتعاملين لدى سمسار كل متعامل، أو قد يكون بواسطة سندات يصدرها المتعاملون بالمبلغ المتعاقد عليه وهي قابلة لتداول.
2. **شراء العملات الأجنبية عن طريق المواعدة:** وهي عملية شراء وصرف يجرى تسليمها في المستقبل بناء على ثمن متفق عليه في الحال. (بن حبيب، خالدي 2015ص.118).

المطلب الثالث: الاكتتاب لدى الخزينة.

إن أهم مظاهر تطور اقتصاد الصرف زيادة الطلب على الإنفاق الحكومي، كما أن هناك ظاهرة شائعة تتم دراستها في المالية العامة وهي ظاهرة زيادة الإنفاق العام، ثم الزيادة في الطلب الوطني. لزيادة الإيرادات لهذا الإنفاق، ولا تقتصر الأمور على الزيادة المستمرة في الإنفاق العام، وهو ما تدرسه أداة المالية العامة، فهناك أيضًا تقلبات موسمية في الإنفاق

خلال فترات معينة، يزداد الإنفاق وتحتاج الخزانة إلى موارد مؤقتة لتلبية تلك الاحتياجات، بينما في فترات أخرى، تزيد الإيرادات من أجل تغطية العجز السابق المؤقت أو الموسمي في الإيرادات. (حشيش، 1992ص.195).

وتحقيقا لهذه الغاية، تستثمر البنوك التجارية كمية كبيرة من الأموال المتاحة في السندات الحكومية كوسيلة مهمة للخزينة للاقتراض من مختلف الأطراف، وتظهر هذه السندات معظمها في صورة أذونات الخزانة، وتتداول هذه الأخيرة في السوق النقدية وذلك للعلاقة الوثيقة بين هذه الأوراق وبين نشاط البنك التجاري.

ويعرف الاكتتاب بأنه عملية إصدار أوراق دين (سندات خزينة) مقابل الحصول على مساعدة من البنوك التجارية. تمثل هذه السندات ديونًا للبلد والاقتصاد ككل. توجد هذه السندات في شكلين أساسيين: (عطوان، 192ص.59).

1. **سندات الخزينة العامة المطبوعة (على شكل وثائق أو استثمارات):**

وهي وثائق تثبت عملية القرض بين الخزينة العمومية ودائنيها بكافة الخصائص والشروط. هذا النوع من السندات يلاقي إقبالا كبيرا لدى المكتتبين لما يقدمه لهم من مزايا ... ولكنه بنفس الوقت يشكل خطرا دائما على سيولة الخزينة العمومية التي لا تستطيع أن تتوقع أو حتى تستعد لمواجهة طلبات تسديد السندات.

2. **سندات الخزينة العامة في الحساب الجاري:**

تختلف هذه الشهادات والسندات عن سابقتها في كونها لا تتمثل في استثمارات أو وثائق مطبوعة تختلف بها الجهات التي اكتتب بها، بل بقيود في سجلات الخزنة (أو البنك المركزي)، حيث تفتح بها حسابات جارية لأصحابها.

إن الجهة المكتتبة في مثل هذه الشهادات أو السندات تصبح كصاحب الحساب الجاري العادي لدى البنك، حيث تسجل في هذا الحساب كمية السندات التي اكتتب بها والتي تستطيع أن تنقل ملكيتها لغيرها بواسطة حوالات توجه إلى المؤسسة التي يوجد لديها الحساب الجاري (الخزينة أو البنك المركزي).

إن الوحدة المستعملة في هذه الحسابات الجارية هي شهادات أو سند الخزينة وغالبا ما يطلق عليها مصطلح "أذونات الخزينة"(Roubi،1990p27) .

حيث تفتح الحسابات الجارية لشهادات أو سندات الخزينة لكافة المؤسسات المصرفية أو المالية عادة، وليس الأفراد –حسب بعض التشريعات –ذلك لأن القوانين في الكثير من الدول غالبا ما تلزم البنوك بتوظيف جزء من احتياطاتها النقدية في السندات الحكومية، كما أن البنوك بدورها ولأسباب كثيرة قد تلجأ إلى اقتناء هذه السندات من تلقاء نفسها ودون إلزام قانوني في حالات معينة.

ويمكن تعريف أذونات الخزينة بأنها عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك، وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة على هذه القروض الممنوحة إلى الحكومة، وهنا يكون سعر الفائدة أقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة وطويلة الأجل. (الموسوي، 1993ص.278).

وأهم أنواع أذون الخزينة هي تلك التي تستحق بعد ثلاثة شهور، ورغم أنها تدر عائدا منخفضا إلا أنها تمنح بدرجة عالية من السيولة حيث يسهل تحويلها إلى نقود سائلة، أما عند استحقاقها وذلك بردها بقيمتها الاسمية أو قبل موعد استحقاقها، وذلك ببيعها للبنك المركزي نظير خصم نسبة معينة من قيمتها الاسمية وتؤدي أذون الخزينة قصيرة الأجل، جملة من المهام الرئيسية في محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية هي: (شلتوت، 1993ص.194).

أ- تتمتع أذون الخزينة بدرجة عالية من السيولة، إذ يمكن تحويلها إلى نقدية في أي وقت دون خسارة كبيرة؛

ب- تمثل أذون الخزينة مورد دخل للبنك، ورغم أن العائد منها ليس بكبير عن حجم العائد من السندات الحكومية الطويلة الأجل، إلا أن أذون الخزينة تساعد البنك على الموازنة بين الربحية والسيولة بما يلائم أهدافه؛

ج- بحيازة الخزينة يمكن للبنك التجاري رسم سياسة مؤداها شراء مجموعة كبيرة منها تستحق في تواريخ متلاحقة، لتضمن تيارا يوميا من المتحصلات في سلسلة مستمرة تحقق للبنك ما يصبوا إليه من سيولة.

كما أن هذه الحسابات الجارية بسندات الخزينة تساعد السلطة النقدية والمالية، على مراقبة كيفية توزيع هذه السندات بين مختلف الجهات المكتتبة بها، طالما أن انتقال ملكيتها لا بد أن يرافقه إجراء تحويلات أو تدوين في سجلات وقيود السلطة المذكورة، وبالتالي الإشراف على نشاط البنوك من خلال التأثير على حجم سيولتها وكيفية توزيع مواردها على مختلف أنواع الاستخدامات. (رايس،2008، ص41).

وما يجب الإشارة إليه هو تفضيل البنوك التجارية الاكتتاب في السندات الحكومية قصيرة الأجل (أذون الخزينة) عن تلك الطويلة الأجل (النوع الأول) وذلك للأسباب التالية: (شلتوت، 1990ص ص. 194-195)

- ✓ قرب موعد استحقاق السندات القصيرة الأجل، يمكن حاملها من استرداد قيمتها الاسمية أو أقل بقليل منها في أي وقت؛
- ✓ حجم المعاملات في السندات القصيرة الأجل، أكبر بكثير من حجم المعاملات في السندات طويلة الأجل حيث يعتبر كل من البنك المركزي والبنوك التجارية هذه الأذون أصولا عالية السيولة؛
- ✓ إن العلاقة بين أسعار الفائدة وميعاد استحقاق قيمة السندات وأسعارها السوقية تجعل تلك السندات قصيرة الأجل أقل تعرضا للتقلبات الكبيرة في قيمتها السوقية عنها في حالة السندات الحكومية طويلة الأجل وذلك لطول الفترة التي تستحق بعدها.

ولكن تجدر الإشارة، إلى أن هذه التقلبات يجب ألا تجعل البنوك التجارية تحجم عن الاستثمار في مثل هذا النوع من السندات القصيرة الأجل، حيث لا تؤثر قيمتها السوقية على البنك طالما أنه لن يبيع هذه السندات، قبل تاريخ الاستحقاق.

وعموما يمكن أن نرجع أهمية استثمار البنوك التجارية لجزء من أموالها في السندات الحكومية للأسباب التالية: (شلتوت، 1993ص.195).

- تتمتع السندات الحكومية عادة بسوق منتظم يسهل عمليات تصريفها في حالة بيع البنك لها أو الحصول عليها في حالة رغبة البنك في شرائها؛
- يتاح للبنك التجاري الحصول على سندات حكومية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، فيستثمر في كل من هذه الأنواع من الأموال المتاحة لديه ما يحقق له موازنة بين الربحية والسيولة؛
- يمكن للبنك عندما تنخفض أسعار نوع معين من السندات الحكومية أن يغير ما في حوزته نظرا السهولة تسويق السندات الحكومية، مما يعطي البنك مرونة كافية في استثمار الأموال المتاحة لديه؛
- تجد البنوك التجارية الأمان الذي تنشده في استثمار أموالها في السندات الحكومية، هذا إلى جانب أن معظم هذه السندات يكون من النوع القصير الأجل الذي يتمتع بدرجة عالية من السيولة إذ يمكن بيعه قبل ميعاد استحقاقه دون تحمل خسارة كبيرة.

إن المحفظة المالية للبنوك التجارية لا تتضمن فقط هذا النوع من السندات بل تشتمل كذلك على الأوراق التجارية المخصومة وأسهم وسندات الشركات الأخرى.

يمكن تلخيص ما تقدم من خلال الشكل رقم (1-1) الموالي الذي يوضح مصادر تمويل البنوك التجارية واستخداماتها:

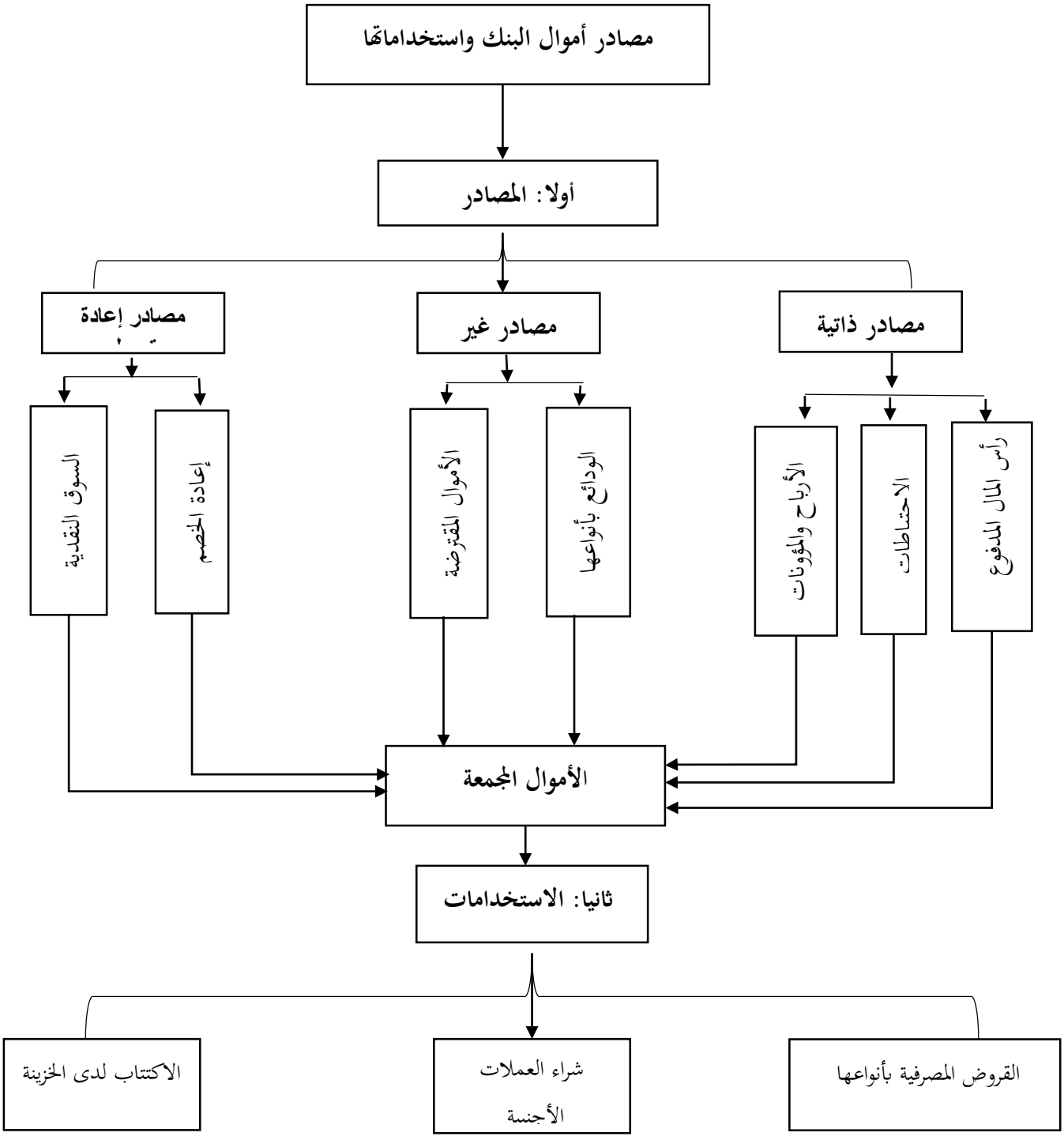

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

الملاحظ من خلال ما سبق أن الجانب الأكبر من مصادر أموال البنك التجاري عبارة عن الودائع بأنواعها المختلفة، لذلك تعمل الإدارة على تخصيص الأموال بشكل يضمن مقابلة السحب على الودائع، وهذا ما يشكل المطلب الأول للسيولة. بينما المطلب الثاني فيتمثل في توفير الأموال لمقابلة الاحتياجات من قروض وغيرها لعملاء البنك والبيئة المحيطة.

﴿ خلاصة الفصل الأول ﴾

ختاما لهذا الفصل نستخلص أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات المالية التي تمارس عمليات الائتمان من خلال تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستخدامات المختلفة، ما يجعلها تنفرد بخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى. كما تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها تحقيق الربح وحد معقول من السيولة بما يضمن الأمان للمودعين. ولتحقيق هذه الأهداف يتوجب على البنوك التجارية العمل على تنظيم مواردها واستخدامها بطريقة فعالة مما يسمح لها بالبقاء والاستمرارية في ظل الظروف المحيطة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمخاطر

﴿ تمهيد الفصل الثاني ﴾

ترافق المخاطر حياة الإنسان من المهد إلى اللحد، فهي الصديق الودود الذي لا يفتر عن صاحبه لحظةً واحدة، ومن هنا أخذ الإنسان يسعى جاهدا إلى التنبؤ بالمخاطر المحيطة به على مختلف مستوياتها وإعداد العدة اللازمة لمواجهتها.

وبالنظر إلى الصعيد المالي والمصرفي نجد بأن المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية والبنوك خلال مسارها متعددة، حتى أنه يمكن القول إن المخاطر بمختلف أنواعها باتت من العناصر الهامة للأنشطة الاقتصادية فلا يمكن الوصول إلى أهداف المسطرة دون مواجهة هذه المخاطر، ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأقدمها المخاطر التسويقية، وناجمة عن تقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة ...إلخ. وأي كان سبب هذا النوع من المخاطر لا بد من وجود إجراءات مدروسة وكذا اختيار الاستراتيجيات الملائمة لتعامل معها، وهو ما يجب أن يتوفر إذا كان البنك يمتلك المفاتيح الأساسية للإدارة الفعالة للمخاطر.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل، تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث يسلط الضوء في المبحث الأول الإطار النظري للمخاطر التسويقية، وفي المبحث الثاني إدارة المخاطر التسويقية، أما المبحث الثالث فقد خصص أساليب إدارة المخاطر التسويقية في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية المخاطر التسويقية.

تمهيد

يعد فهم وتقييم وإدارة المخاطر أحد العوامل الرئيسية لنجاح البنك وازدهاره وتحقيق أهدافه، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أعلى الأرباح إلا أن الفشل في إدارة هذه المخاطر علميًا يمكن أن يؤدي إلى أزمات مالية وافلاس للبنوك.

المطلب الأول: تعريف المخاطر التسويقية.

يعتمد نشاط البنك بشكل عام على المتاجرة بالمال، ويرتكز نشاطه الأساسي على قبول الودائع ومنح القروض، وبالنظر إلى طبيعة نشاط البنك نجد أن المخاطر هي مفهوم وثيق الصلة بالأعمال المصرفية ومفهوم متأصل في الصناعة المصرفية، وفي نهاية الأمر هي عبارة عن تقلبات في القيمة السوقية للبنك.

أولا: تعريف المخاطرة:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها الباحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وانعكس ذلك في وجهتين مختلفتين، أولها الوجهة الموضوعية التي تركز على الجانب الموضوعي للمخاطرة، أما الوجهة الثانية فتتمثل في الجانب الإحصائي والذي يركز على القواعد الاحصائية للمخاطرة.

1- **التعريف الموضوعي للمخاطرة:**

من الصعب تحديد تعريف واحد شامل ودقيق للمخاطر، لكونها مرتبطة بأحداث لا يمكن التنبؤ بها، ولذا نجد أغلب التعاريف الموضوعة للمخاطرة تناولت النقاط التالية:

أ- هي الحالة المعنوية أو النفسية التي تلازم المستثمر عند عملية اتخاذ القرارات، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف من نتائج تلك القرارات التي يتخذها؛ (حاتم، 1986، ص.24).

ب- وتعرف أيضا بأنها حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة؛ (حمودة، 2020، ص127).

ج- وتعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر بأنها: "عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة"(نفس المرجع السابق).

د- حالة عدم التأكد من نتائج القرارات الاستثمارية لنقص معلومات حول الظاهرة محل الدراسة؛ (بن براهيم، 2019).

هـ- وتعرف على أنها الخسائر وتذبذب في العوائد المتوقعة وعدم انتظامها؛ (نفس المرجع السابق).

✓ وبذلك أصبح التعريف الموضوعي للمخاطرة:

المخاطرة هي احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها وغير مرغوب فيها، مع التذبذب والتقلب المستقبلي العائد المتوقع على استثمار معين.

2- **التعريف الاحصائي للمخاطرة:**

تعرف المخاطرة حسب المعايير الإحصائية كما يلي: (بن براهيم،2013-2012، ص4).

المخاطرة تعبر عن درجة تشتت للعوائد المستقبلية عن القيم المتوقعة لها، وتقاس عن طريق التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للعوائد الممكنة في المستقبل. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (2-1).

شكل رقم (2-1): التوزيع الاحتمالي للعائد.

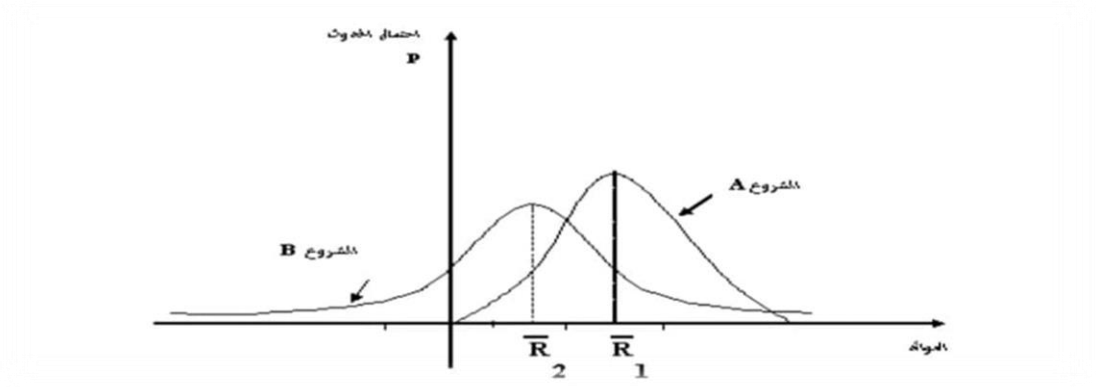

المصدر:(بن براهيم،2013، ص5)

من خلال الشكل يتضح أن المشروع B أكثر تشتتا عن متوسطه، مقارنة بالمشروع A وبالتالي فإن المشروع B أكثر مخاطرة من المشروع A

3- **مصطلحات لها علاقة بالمخاطرة:**

نظرا لارتباط مصطلح عدم التأكد بمصطلح المخاطرة، يبدو أنه من المناسب شرح العلاقة بين المفهومين.

✓ **عدم التأكد وعلاقته بالمخاطرة:**

إن استخدام اصطلاحي المخاطرة وعدم التأكد لدلالة على شيء واحد هو استخدام غير دقيق، لأن هناك فرق بين عدم التأكد والمخاطرة ويتمثل الفرق فيما يلي: (هندى،**2007**، ص389-390).

- **المخاطرة:** هي الحالة التي يتوفر فيها لمتخذ القرار معلومات تاريخية تساعده في وضع احتمالات موضوعية متعددة (توزيع احتمالي)، بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ويطلق عليه التوزيع الاحتمالي الموضوعي.
- **عدم التأكد:** هي الحالة التي لا يتوفر فيها لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية مستقبلية، ومن ثم عليه أن يضع تخمينات معقولة للصورة التي يمكن أن يكون عليها التوزيع الاحتمالي، معتمدا في ذلك على تخمينات متخذ القرار، ويطلق عليه التوزيع الاحتمالي الشخصي.

✓ من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى:

يبدو أن الفرق الجوهري بين المخاطر وعدم التأكد، يكمن في الطريقة التي يتم بمقتضاها تقدير التوزيع الاحتمالي لتدفقات النقدية، حيث في المخاطرة يتم وضع هذه التقديرات على أساس البيانات التاريخية، أما في الحالة الثانية يتم وضع التقديرات على أساس الحكم الشخصي لمتخذ القرار.

ثانيا: تعريف المخاطر التسويقية: Systematic or Market Risk

هناك عدة تعريفات لهذا النوع من المخاطرة:

1. هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية. (مفتاح،2009، ص3).
2. المخاطر التسويقية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الصرف أو أسعار الأوراق المالية...إلخ، وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق. (نجار، ص56).
3. هي المخاطر التي تحدث نتيجة أسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت المالية __أي المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي. (خان، أحمد،2003 ص31).
4. هي حالة عدم التأكد المتعلقة بنوعين من المخاطرة وهي المخاطرة السعرية والأخرى مخاطر أسعار الفائدة. (العلي،2013 ص355).
5. هي المخاطر العامة التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق. (بن حبيب، خالدي، ص209).

✓ ومن هذا المنطلق يمكن أن يصبح تعريف المخاطر التسويقية كما يلي:

المخاطر التسويقية هي الخسارة المحتملة الناتجة عن التحركات المعاكسة في أسعار السوق، والتي قد تؤثر سلبًا على مراكز الاستثمار المالي التي تحتفظ بها البنوك لأغراض المتاجرة أسعار الصرف، وتؤثر على ربحية البنك.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر التسويقية.

تعددت تقسيمات المخاطر التسويقية، وفيما يلي يمكن استعراض مختلف تقسيمات المخاطر التسويقية من خلال الشكل رقم (2-2) التالي:

شكل رقم (2-2): المخاطر التسويقية.

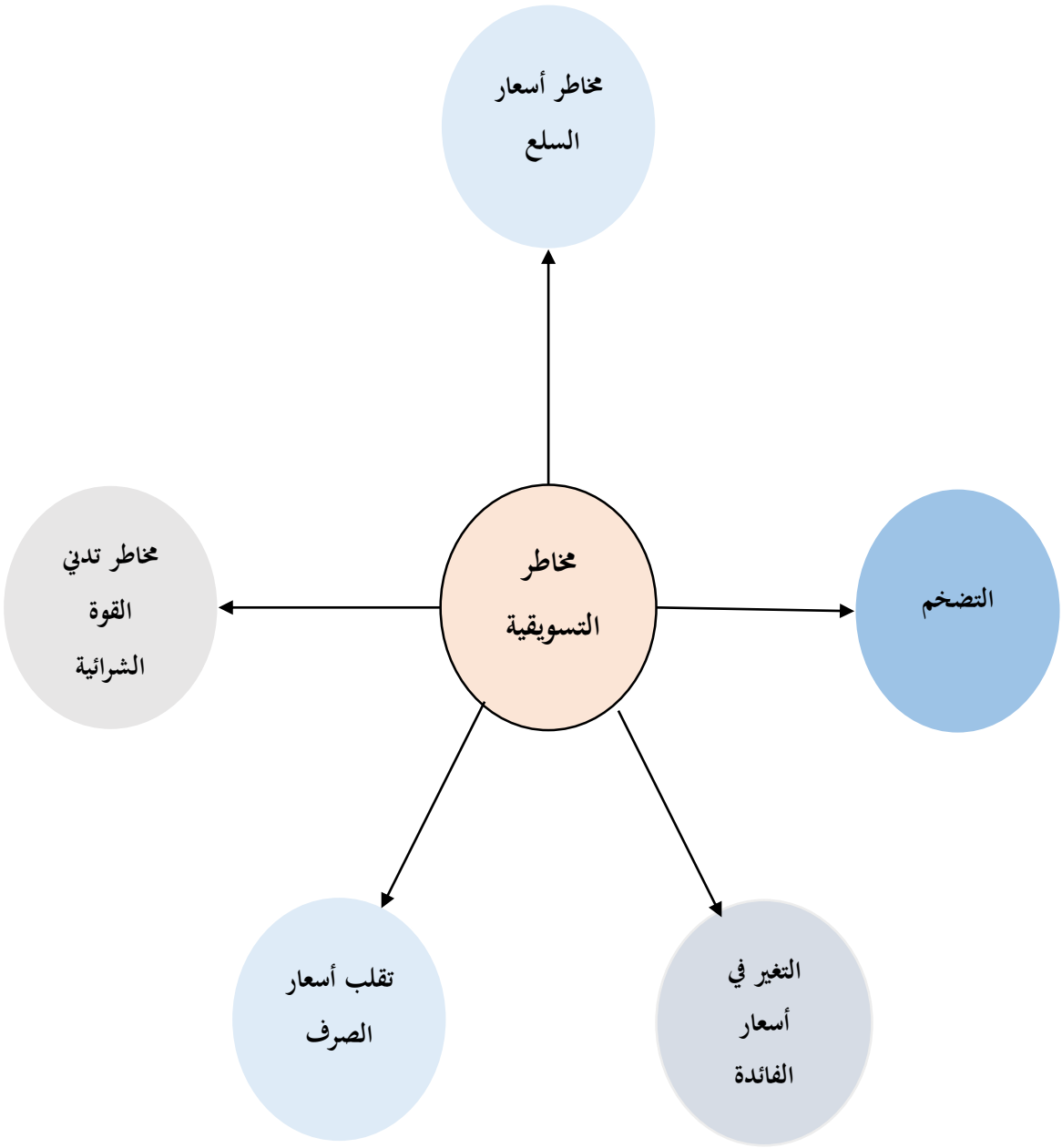

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (أل شبيب،2012، ص235).

1. مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض للقوة الشرائية للعملة، (أل شبيب،2012، ص238).أو هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدل الفائدة، (خضراوي،2008، ص9)، هذا و إن ارتفاع نسبة التضخم يؤدي إلى تخفيض العائد الحقيقي للمصرف، وبالتالي فإن المستثمر يطلب عوائد أعلى حتى يواجه الانخفاض في القوة الشرائية للنقود أي العائد الحقيقي.

2. مخاطر التغير في أسعار الفائدة:

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك لخسائر نتيجة لتحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لأصوله. (Sardi,Jacob, 2001.p102) .

يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، ويعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة،(Bessis، 1996, P17). ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة، وتحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات وتزداد بزيادة ابتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات. وتقاس مخاطر أسعار الفائدة بنسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة كما يلي: (أل شبيب،2015، ص159).

$$\text{مخاطر سعرالفائدة} = \frac{\text{الموجودات الحساسةلسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات لسعر الحساسة الفائدة}}$$

وتتمثل الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فيما يلي:

أ- **الموجودات الحساسة لسعر الفائدة:** هي الأوراق المالية قصيرة الأجل، والقروض ذات الفوائد.

ب- **المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:** هي الودائع تحت الطلب وودائع قصيرة الأجل والقروض التي يحصل عليها البنك.

وأخيرا يمكن القول، أن مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين، فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها. (Coussergues، 1992,P106).

3. مخاطر التغير في أسعار الصرف:

مخاطر سعر الصرف هي المخاطر الناجمة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة خلال فترة الأعمال المصرفية، أو هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك رأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف. (الكرا سنة،2010 ص209). ويعرف أيضا بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر

صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة، وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات في البنك يحقق أرباحا (فوائد أكبر على القرض) ، وبالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي استدان به. (حمودة، 2020، ص129).

4. مخاطر أسعار السلع:

مخاطر السلع هي الخسارة المحتملة بسبب التغير المعاكس في أسعار السلع، حيث أن قيمة السلع تتقلب بصفة كبيرة بسبب التغيرات في العرض والطلب.

وتبدو تأثيراتها واضحة في البنوك التي تتعاطى وتتاجر بالسلع والعقارات والمواد الأولية والمعادن الثمينة، فينبغي أن يأخذ البنك بعين الاعتبار أن احتفاظه بسلع أو أصول حقيقية بغرض البيع أو التأجير يمكن أن ينجر عنه تراجع هوامش الأرباح عليها، وحتى تكبد خسائر محققة في حال هبوط قيمتها السوقية بشكل مفاجئ وغير محسوب، على غرار ما تنكشف له البنوك في تملك محفظة متاجرة بالذهب والعقار ومحفظة أصول موجهة للقرض الإيجاري العملياتي وبعض المعاملات الإسلامية كالاستصناع وعقود السلم. (اوصغير،2020، ص72).

5. مخاطر تدني القدرة الشرائية:

تعرف مخاطر القوة الشرائية، على أنها إمكانية عدم كفاية العوائد المستقبلية الناتجة عن الاستثمار في الحصول على السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالأسعار الحالية.

ويمكن تعريفها أيضا، بأنها المخاطر التي تواجه المستثمر في الموجودات المالية والناتجة عن التأكد حول أثر التضخم في العوائد التي تحققها هذه الموجودات. (قبايلي،2014، ص30).

المطلب الثالث: *مصادر المخاطر التسويقية.*

تنشأ مصادر المخاطرة التسويقية بحسب نوع المخاطر التي تسببها فهناك:

1. مصادر مخاطر التضخم:

تسمى هذه المخاطر بمخاطر أسعار الأوراق المالية، وتنشأ نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية، أو عوامل وهمية كالإشاعات، الاحتكار والبيع والشراء الصوري. (عزام، ألمليح، أبوصوان،2021، ص12).

2. مصادر مخاطر تدني القدرة الشرائية:

يكون هذا النوع من المخاطر كبيرا في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التأمين على الحياة أو السندات أو أي من الاستثمار الذي يحمل معه معدل فائدة ثابت، فإذا ارتفع معدل التضخم يرتفع معه التضخم فتنخفض القيمة الحقيقية للاستثمار، و ذلك لانخفاض قيمته الحالية و يشكل الاستثمار في الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية للمستثمر من مخاطر القوة الشرائية على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي يستجيب غالبا للظروف التضخمية

فترتفع هي الأخرى ،مما يحافظ على القيمة الحقيقية للاستثمار فيها، و بذلك تحمي المستثمر من المخاطر التي يتعرض لها حامل السند. (قبايلي،2014، ص30).

3. مصادر مخاطر سعر الفائدة:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغير المستمر في مستوى معدلات الفائدة في الأسواق، أي قابلية التباين في العوائد عند تأثيرها على الأوراق المالية التي تتحرك في اتجاه معاكس لأسعار الفائدة، حيث أن الاستثمار في الأوراق المالية مرتبط بعلاقة قوية بالتغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر مباشرة في القيمة السوقية للأوراق المالية، والتي بدورها تؤثر في معدل العائد الربحية الذي يحققه المستثمر، حيث أن أسعار الفائدة تؤثر على مختلف الاستثمارات مهما اختلفت ظروفها وطبيعتها، بالتالي تنعكس التغيرات في معدلات الفائدة على أسعار وفوائد الأوراق المالية ما يدفع بالمخاطر إلى الزيادة أو النقصان، وتظهر مخاطر تقلبات أسعار الفائدة خاصة على أوراق الدين، حيث تتأثر الأوراق المالية ذات الدخل الثابت أكثر من أي أوراق مالية أخرى (السندات أكثر من الأسهم العادية والممتازة) وذلك حسب نوع الاستثمار و الأجل. (عزام، ألمليح، أبوصوان،2021، ص12).

4. مصادر مخاطر سعر الصرف:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة وجود: (بركات،2014، ص62).

أ– مركز مفتوح بالعملات الأجنبية، سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة لإجمالي مركز العملات؛

ب– التغيرات الغير مواتية لأسعار الصرف؛

ج– يشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية.

5. مصادر مخاطر أسعار السلع:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بالعرض والطلب مع حساسيتها لعدد من العوامل الأساسية وهي: معدلات الفائدة، أسعار الصرف والأسعار في البورصة. (حمداني،2012، ص24).

المبحث الثاني: إدارة المخاطر التسويقية.

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر التسويقية.

في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر التسويقية وأهميتها.

أولا: مفهوم إدارة المخاطرة:

هناك تعاريف عدة تداولتها المؤلفات المختلفة. وقد اختلفت هذه التعاريف من وجهة نظر قائليها وحسب رغبة كل طرف بما يتصوره عن إدارة الخطر، لذا نجد أغلب التعاريف تركز على ما يلي:

1. الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة. (بلعزوز، قندوز، حبار،2013 ص44).
2. أنها عملية تحديد وتقويم المخاطر، واختيار وإدارة تقنيات، للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها (نفس المرجع السابق، ص45)
3. تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. (قبايلي،2014، ص38).
4. هي العمليات التي يقوم بها البنك لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيء والتحوط لها، ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.
5. وهي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة. (عنانزه، عثمان،2014، ص214).
6. أو هي العملية التي يقوم من خلالها المسيرون بتحديد المخاطر، فهمها وقياسها، والفصل بين المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر التي لا يمكن تجنبها والعمل على تخفيفها وتحديد الوسائل المناسبة لإدارتها ووضع إجراءات لمراقبة وضعية المخاطر الناجمة. (حمودة،2014، ص133).

✓ انطلاقا مما سبق، يمكن أن يصبح تعريف إدارة المخاطر كما يلي:

إدارة المخاطر هي مجموع العمليات والإجراءات التي يقوم بها مجلس إدارة البنك يهدف التقليل من المخاطر المتوقعة بأقل التكاليف، ومحاولة تقليلها إلى الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة، بألية تسمح بتحديد وقياس والسيطرة والرقابة عليها، بما يكفل التقليل من احتمالية حدوث خسارة، وحماية أرباح البنك وتحقيق أهدافه.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطرة:

يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات التي يكتسي فيها تطبيق إدارة المخاطر أهمية بالغة فإدارة المخاطر ليس ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العالمية مما أدى بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية الى البحث عن أساليب جديدة وهذا للوصول إلى إدارة مخاطر ذات هيكلة جيدة، لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال العناصر الأتية: (هام،2016، ص124).

1. المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة.
2. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
3. السيطرة على المخاطر والفهم الكامل لها والتأكد من انها ضمن الحدود المقبولة.
4. التوصل إلى انسب طريقة للتقليل من المخاطر أو التقليل من تكلفة التعامل معها بناءا على قواعد علمية وعملية ممنهجة.
5. تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
6. التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها، واستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.
7. المساعدة في اتخاذ قرار التسعير، لأن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتحديدها وتسعيرها، فإدارة المخاطر لها ارتباط وثيق بقرارات التسعير.

المطلب الثاني: مراحل ومتطلبات إدارة المخاطر.

لكي تتم عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لا بد من توفر المتطلبات اللازمة لهذه العملية، وكذا تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لها.

أولا: مراحل إدارة المخاطرة:

لتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لا بد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لها، لذلك يطلق على هذه الخطوات الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر، وتتمثل تلك الخطوات فيما يلي: الشكل رقم (2-3):

شكل رقم (2-3): مراحل إدارة المخاطر.

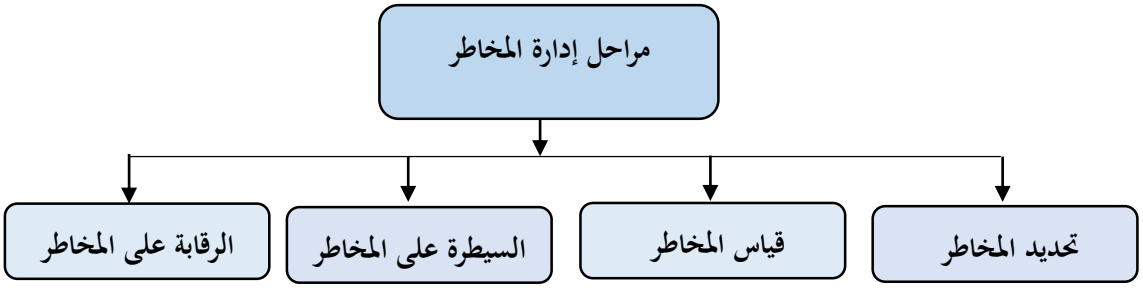

المصدر: (أل شبيب،2015، ص157)

يلاحظ من الشكل أعلاه، أن الحديث عن إدارة المخاطر لا يشمل فقط تعريف المخاطر وقياسها بل يتعداها إلى السيطرة عليها ومراقبة النتائج. وبالتالي فإن عملية إدارة المخاطر تتضمن عدة مراحل أساسية يمكن اجازها فيما يلي:

1. تحديد المخاطر:

من أجل الإدارة الجيدة للمخاطر لابد أولا من تحديدها، وتحديد المخاطر يتم من خلال تحديد أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتحديد المخاطر الأكثر أهمية وتأثير والتي تشكل تهديدا حقيقيا لنشاطات البنوك، وكذا الوقوف على أسباب حدوث المخاطر.

ويتم تحديد الخطر عموما من خلال العديد من الطرق والتي نوجزها فيما يلي: (العمري، الملكاوي، 2007 ص15).

أ- التحديد المعتمد على الأهداف:

تسعى المنظمات والمؤسسات لتحقيق أهداف محددة، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر خطر بالنسبة للبنك.

ب-التحديد المعتمد على السيناريو:

في عملية تحليل السيناريو يتم وضع سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة. بمعنى التعرض لمشكلة أو خطر لا يوجد له حل ضمن السيناريوهات المتوفرة.

ج- التحديد المعتمد على التصنيف:

وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر، بمعنى أن تصنف المخاطر وفق تصنيفات كلية وجزئية وبوجه دقيق.

2. قياس المخاطر:

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر وإن القياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر في البنك. (الكرا سنة،2010 ص46).

3. السيطرة على المخاطر:

بعد تحديد وقياس المخاطر، تأتي الخطوة الثالثة هي السيطرة على هذه المخاطر، وترتكز هذه الخطوة على دراسة البدائل اللازمة لتعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر واتخاذ القرارات التي من شأنها إما تجنب المخاطر أو تحويلها إلى طرف ثان أو قبولها والتعامل معها، وتتم عملية السيطرة على المخاطر من خلال محاولة التحكم في مسبباتها ومدى توفر الحلول الممكنة لتعامل معها والتقليل من حدتها.

4. الرقابة على المخاطر:

تعتبر متابعة ومراقبة المخاطر بشكل منتظم ضرورة حتمية للتعامل مع المخاطر ضمن سياق استراتيجية إدارة المخاطر، واستخدام الطرق الملائمة للحد من تأثيرها بشكل مستمر وعليه فالهدف من هذه العملية تزويد مديري البرامج والجهات المعنية بالتعليقات حول نظام إدارة المخاطر والدلائل المبكرة عن حدوث تقدم أو عدم حدوثه في إنجاز النتائج المرجوة. (بوهالي،2018، ص423).

إن كل الخطوات المذكورة سابقا يمكن أن تساهم بشكل كبير في اكتشاف الأخطار التي تتربص بالبنك، ولكنها إذا أدمجت معا يمكن أن تكون ذات عون كبير بالنسبة لمدير المخاطر إلا أن أي منهج فرديا أو مجموعة مدمجة من هذه المراحل يمكن أن تحل محل مثابرة وخيال مدير المخاطر في سبيل اكتشاف مخاطر المؤسسة، ونظرا لأن المخاطر قد تنشأ من مصادر كثيرة فإن مدير المخاطر يكون بحاجة إلى نظام معلومات واسع النطاق الغرض منه توفير معلومات تساعد البنك في مجابهة المخاطر وتجنب الخسائر.

ثانيا: متطلبات إدارة المخاطرة:

لعله من المفيد استعراض بعض المتطلبات التي تعتبر أساسية للإدارة الفعالة للمخاطر، والتي يمكن تحديدها وايجازها فيما يلي:

1. **لجنة إدارة المخاطر:**

تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مراجعة ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، واستراتيجية ادارة المخاطر والضوابط الرقابية المتعلقة بها للعمل على الحد منها وتحديد النسب المقبولة منها مقابل المنافع المتوقعة ورفع التوصيات الخاصة بذلك إلى مجلس الإدارة، بالإضافة لسياسات البنك للالتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة في جميع انشطته. وتتمثل صلاحيات ومهام هذه اللجنة فيما يلي:

أ- **صلاحيات لجنة إدارة المخاطر:**

- ✓ اللجنة مفوضة من قبل المجلس بمتابعة أي نشاط ضمن اختصاصها والحصول على أية معلومات تطلبها من مختلف إدارات المصرف؛
- ✓ للجنة صالحية محاسبة واستجواب الإدارة التنفيذية عن أية تجاوزات لحدود المخاطر المقبولة والموافق عليها؛

- ✓ تقدم اللجنة توصياتها وترفع نتائج أعمالها وقراراتها إلى مجلس الإدارة بشأن المسائل التي تدخل ضمن اختصاصاتها وبصورة منتظمة.

ب- **مهام لجنة إدارة المخاطر:**

- ✓ وضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك واعتمادها من مجلس الإدارة والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل دوري،
- ✓ وضع ومراجعة وتحديث سياسات إدارة المخاطر في المصرف واعتمادها من مجلس الإدارة، بشكل تتناسب مع وضع وخصوصية المصرف وحجم وتنوع أنشطته وطبيعة المخاطر التي يواجهها وفقا لاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة ة، بحيث تتضمن هذه السياسات إجراءات عمل واضحة لإدارة المخاطر، مع تحديد سقوف عليا للتعرض للمخاطر، ووجود نظام شامل لمراقبتها بشكل منتظم. (ميثاق لجنة إدارة المخاطر،2015).

2. لجنة التدقيق الداخلي:

تعتبر لجنة التدقيق عاملا أساسيا في إدارة المخاطر. وقد تفطنت أغلبية المؤسسات إلى أهمية هذه اللجنة.

أ- **تعريف لجنة التدقيق الداخلي:**

تعددت وتنوعت تسميات هيئة التدقيق الداخلي وذلك باختلاف وتنوع المؤسسات. فهناك من يطلق عليها المفتشية العامة، في حين هناك من يسميها بالرقابة العامة أو التدقيق الداخلي. لكن المؤكد أن المصطلح الأكثر استخداما هو التدقيق الداخلي.

إن التدقيق الداخلي عبارة عن هيئة للرقابة من المستوى الثاني، هدفها هو التأكد من ديمومة فعالية جهاز الرقابة الداخلية. وبهذا فهو جزء لا يتجزأ من جهاز الرقابة الداخلية المكلف بمراقبة ومتابعة مستوى الفعالية.

وقد عرفت، وظيفة التدقيق الداخلي كما يلي: "التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يضمن للمنظمة درجة التحكم في عملياتها، كما يوفر لها نصائحه لتحسينها، ويساهم في خلق قيمة مضافة. كما يساعد المنظمة في بلوغ أهدافها، بمقاربات نظامية ومنهجية، لعمليات إدارة المخاطر، الرقابة وإدارة المؤسسة، وتقديم الاقتراحات لتعزيز فعاليتها أكثر".

إن هذا التعريف ركز على عنصرين أساسيين هما:

- ✓ إلزاميته في حوكمة المؤسسة وإدارة المخاطر، وهو ما يمثل جوهر مهمته؛
- ✓ خلق القيمة المضافة لوظيفته وارشاداته، ذلك أن التدقيق الداخلي لا ينحصر دوره في المراقبة فحسب بل يتعداها إلى الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

ب-معايير فعالية التدقيق الداخلي:

وعليه، يمكن تقييم فعالية التدقيق الداخلي من خلال تضافر معايير معينة هي:

- ✓ تحديد الأهداف بدقة وفق ما ينص عليه دستور مجلس الإدارة؛

- ✓ تحديد دقيق للوظائف الكفيلة بتغطية كل المخاطر. فالتدقيق الداخلي يعرف ويقيم المخاطر كما يقترح توصيات للتحكم فيها، إلا أنه لا يتدخل في إدارتها وال يضطلع بمهمة اتخاذ القرارات؛
- ✓ مستوى للكفاءة لا يستثني أي مجال للخطر؛
- ✓ مخطط تدقيق متعدد السنوات يسمح بتغطية كل النشاطات والهيئات وفق تكرار يتماشى ومستوى الخطر الذي يحدق بالنشاط أو الهيئة؛
- ✓ تقنيات متخصصة تسمح بجلب أكبر حصة من الموارد المتاحة؛
- ✓ وسائل كيفية وكمية كافية لتغطية وبجدارة المهام المسطرة أو المخططة؛
- ✓ استقلاليته وعدم انحيازه يترجمان خاصة بالارتباط السلمي للمستوى الأعلى.

ج- **أعضاء لجنة التدقيق:**

التي تتكون من الأعضاء التاليين:

- ✓ على الأقل عضوين أو ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تابعين للطاقم التنفيذي؛
- ✓ عضو أو أكثر من أعضاء الإدارة المركزية، مع وجوب كون أحدهم على الأقل يتميز بكفاءات في المجال المالي والمحاسبي؛
- ✓ مسؤول التدقيق الداخلي: تؤدي لجنة التدقيق الدور المحرك في عملية حوكمة البنك. فهي تحكم سلطته وشرعيته وذلك باعتبارها منبثقة عن مجلس الإدارة، الذي يعتبر أغلبية أعضاءه ممثلين أساسيين لهذه اللجنة. ويمكن تلخيص المهام الرئيسية للجنة التدقيق فيما يلي:
  - تقويم نوعية الرقابة الداخلية لاسيما تناسق أجهزة القياس والرقابة والتحكم في المخاطر، واقتراح كلما دعت الحاجة، أنشطة تكميلية في هذا الإطار؛
  - مراجعة وفحص وضوح المعلومات المقدمة ومدى ملاءمة المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة من طرف البنك سواء فيما يتعلق بالحسابات الفردية أو المجمعة؛
  - الموافقة على ميثاق التدقيق الداخلي، خطة التدقيق والموازنة؛
  - فحص التقارير المحررة من طرف المدققين الداخلين والخارجين ومتابعة تطبيق التوصيات التي تضمنتها التقارير؛
  - إبداء رأيها فيما يخص تعيين المدقق الخارجي. (نجار، ص 74).

3. توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة:

تشكل المعلومات وتوفرها وتوفر نظام معلومات وأرشفة متطور عنصر هام من عناصر إدارة المخاطر، ويجب أن تشمل هذه المعلومات جميع أوجه العمل داخل المصرف من عمليات وعملاء وموظفين بالإضافة إلى معلومات عن العموميات خارج المصرف والتي يمكن أن تؤثر على عمله كالمعلومات عن تقلبات أسعار الأسهم والعملات وأحوال الاقتصاد ومعلومات عن السوق وكذلك توجهات السوق والتشريعات والقوانين الجديدة ...إلخ.

وتعتمد البنوك في عملية جمع المعلومات على التقارير الدورية النمطية وغير النمطية لكونها عنصر هام من عناصر توفر المعلومات وسلاسة توصيلها للإدارة العليا في الوقت المناسب. وبالطبع فإن وجود أنظمة إلكترونية وحاسوبية متطورة، يسهل على القائمين بإدارة المخاطر الحصول على المعلومات تتعلق بالأوضاع الحالية والمستقبلية للمخاطر التي تهدد سلامة وأمن البنك. (الكرا سنة،2006 ص45).

4. **مجلس إدارة:**

تقع مسؤولية إدارة المخاطر، على عاتق مجلس الإدارة، فهو الذي يقوم بإعداد الاستراتيجيات والعمل على تحقيق أهدافها والرقابة عليها، مما يستوجب على مجلس إدارة تعيين أعضاء مجلس إدارة المخاطر مؤهلين للفهم الدقيق لكل أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وطرق إدارتها. هذا وتتمثل مسؤولية مجلس الإدارة في تعزيز قوة البنك ومستوى أدائه. (حجاج، أخرون،2019 ص133).

5. **نظام مراقبة وقياس المخاطر:**

يجب توفير منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر المحدقة بأعمال البنك، وذلك من أجل تحديد مستوى كل من أنواع المخاطر وأساليب قياسها بغية معرفة وتحديد تأثيرها على أرباح البنك ورأسماله. (هبول، ص2).

6. **وضع خطط لطوارئ معززة بالإجراءات وقائية ضد الأزمات:**

لكي تكون هناك إدارة للمخاطر بصورة فعالة، من الضروري أن يتوفر لدى البنك خطط وإجراءات وقائية، لغرض التأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطيل في الأنظمة وأجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط إلى الاختبار والمراجعة الدورية. (نفس المرجع السابق، ص2).

المطلب الثالث: أدوات قياس المخاطر.

مما لا شك فيه، أن هناك العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس التعرض للمخاطر بالبنوك، حيث تتعدد تلك الطرق والمقاييس بتعدد المخاطر وتنوع الظروف المحيطة بالبنك. لذا نرى أن أشهر التقسيمات التي تناولها الباحثون في مجال نظرية المالية بشكل عام وفي مجال المخاطر وإدارة المخاطر بشكل خاص حيث تقسم هذه المقاييس إلى قسمين: مقاييس الإحصائية ومقاييس التحليل المالي للمخاطر.

أولا: الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر (الخاصة):

وهي الأدوات التي تعتمد على قياس درجة التشتت في قيم التدفقات المالية الداخلة للبنك ومن أهم هذه الأدوات:

1- الانحراف المعياري Standard déviation:

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، وهو يقيس درجة تشتت عن متوسط العائد أو التدفقات النقدية المتوقعة، حيث كلما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري كلما ازدادت المخاطر. ويقاس الانحراف المعياري وفق المعادلة الآتية: (قبايلي،2014، ص33).

$$\text{déviation} = \sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \text{Ri} - E(r)^2\, pi}$$

حيث أن:

- ✓ **Ri** : معدل العائد الممكن الحدوث؛
- ✓ **E(r)** :معدل العائد المتوقع؛
- ✓ **Pi** : احتمال حدوث كل حالة.

2- معامل الاختلاف Coefficient of variation:

هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، فهو يربط بين الخطر والعائد لكل نشاط مصرفي وهو يعبر عن درجة المخاطر لكل وحدة من العائد، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلا من الانحراف المعياري، بحيث كلما ارتفعت قيمة المعامل ارتفع مستوى الخطر. (قوتال،2020 ص16).

ويعبر على معامل الاختلاف كما يلي:

$$cov = \frac{\sigma}{\text{E(r)}}$$

حيث أن:

- ✓ σ: الانحراف المعياري؛
- ✓ E(r) :معدل العائد المتوقع.

3- المدى Range:

يعد المدى أحد مقاييس المخاطرة، فهو عبارة عن الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة للتدفقات النقدية خلال فترة معينة، وبالطبع كلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على حدة تقلبات العائد وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر. (أل شبيب،2012، ص264).

4- معامل بيتا Beta coefficient:

وهو المعامل الذي يقيس درجة حساسية العوائد للنشاط المصرفي للتغيرات التي تحصل في متغير أخر بمخاطر السوق مثل حساسية العائد من الفوائد المصرفية إلى التغير في أسعار الفائدة في السوق، وكلما ازداد معامل بيتا دل على ارتفاع حساسية عائد النشاط المذكور للتغيرات في السوق وارتفاع معدل المخاطر وهو مقياس للمخاطر الخارجية. (نابتي، سحنون،2020 ص83).

ويقاس معامل بيتا وفق المعادلة الآتية:

$$\beta = \frac{cov(ri, rm)}{\sigma^2\, rm}$$

حيث أن:

- ✓ Cov (ri, rm) : التباين المشترك لمتوسط عائد المتغير ومتوسط عائد السوق؛
- ✓ $\sigma^2 rm$: تباين متوسط عائد السوق.

5- التوزيعات الاحتمالية Probability distributions:

وهي تتبع سلوك التدفقات وتحديد القيم متوقعة الحدوث، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى المخاطر. (قوتال،2020 ص15).

6- تحليل الفجوة Gap Analysis:

تحليل الفجوة هو أداة لقياس مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على الميزانية، وتركز هذه الأداة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة. وتعرف بأنها الفرق بين المجودات الحساسة لتغير أسعار الفائدة والمطلوبات الحساسة لتغير أسعار الفائدة، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\boldsymbol{GAP = RSAs - RSLs}$$

حيث أن:

- ✓ RSAs : الأصول الحساسة لتغير أسعار الفائدة؛
- ✓ RSLs : الخصوم الحساسة لتغير أسعار الفائدة.

تعطي المعلومات المستقاة من حساب الفجوة تصورا لإدارة البنك حول الأثار التي تكون على الدخل الصافي والناشئة عن التغير في سعر الفائدة. فإذا كانت قيمة التحليل الفجوة موجبة تكون الأصول الحساسة لأسعار الفائدة أكثر من الخصوم الحساسة. وعليه فارتفاع سعر الفائدة سيزيد من إيرادات البنك والعكس صحيح. (خان، أحمد،2003، ص46).

ثانيا: أدوات الشاملة لقياس المخاطر التسويقية:

هي مقاييس تعطي فكرة شاملة وعامة عن درجة الخطر السوقي الذي تتعرض لها البنوك، في شكل قيمة مطلقة أو نسبة مئوية، ومن بين هذه المقاييس:

1- **القيمة المعرضة للخطر** Value at Risk :

مقياس إحصائي يقيس خطر المحفظة من خلال تحديد الخسائر المحتملة في قيمة المحفظة التي تنتج عن التغيرات غير المواتية في بيئة السوق اليومية.أو هي مجموعة التقنيات التي تبين أن الخسارة ممكن أن تحدث في أي مدة من الزمن وتحت أي مستوى من مستويات الثقة طبقا لمخاطر السوق والمنشآت المالية، وهو ما يجعلها أداة مستقرة تساعد في السيطرة على المخاطر وبأنها جزء مكمل للمنهجية التي تشير إلى توزيع العوائد على مختلف الاستخدامات. (الجميل ،2008، ص123).

إذا تم اعتبار (K) قيمة المحفظة و (α)الاحتمال الذي يتم أخذه بعين الاعتبار، فإنه يمكن التعبير عن القيمة المعرضة للخطر في شكل المعادلة التالية: (قندوز،2020، ص65)

$$\boldsymbol{Pr(\Delta k \leq VAR) = \alpha}$$

حيث:

- ✓ Δk :التغير في قيمة المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة.

وتشير المعادلة السابقة إلى أن احتمال أن الخسارة الناتجة عن التغير في قيمة المحفظة لن تتجاوز القيمة المعرضة للخطر (VAR)يساوي (α)المحدد سلفا.

2- **العجز المتوقع** Expected Shortfall:

يعبر العجز المتوقع عن متوسط الخسائر المتوقعة التي تتعدى القيمة المعرضة للخطر (VAR) وذلك عند نفس درجة الثقة ونفس فترة الاستثمار. (قندوز،2020، ص77). يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (2-4).

شكل (2 -4): العجز المتوقع والقيمة المعرضة للخطر.

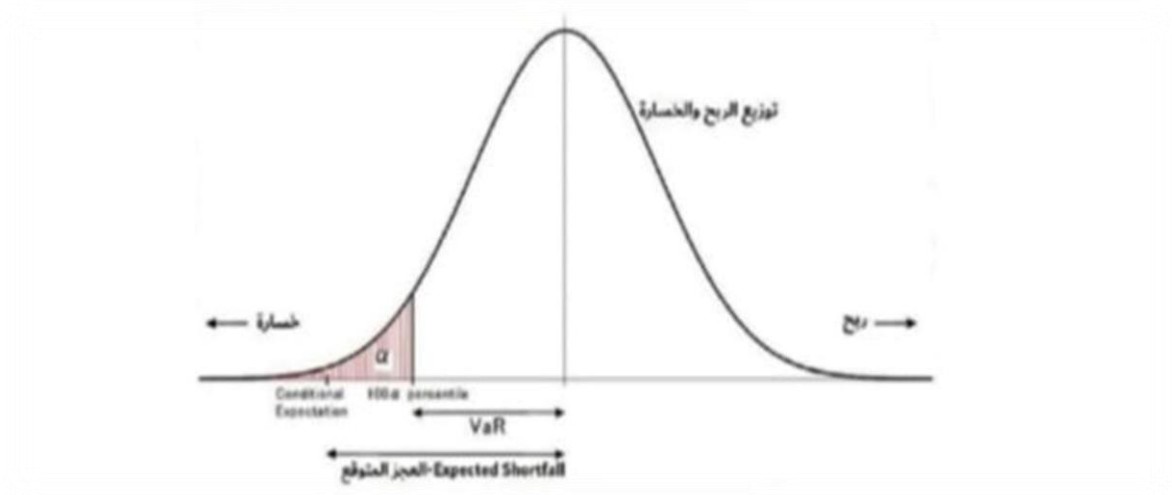

المصدر: (قندوز،2020، ص77)

.

المبحث الثالث: أساليب إدارة المخاطر التسويقية في البنوك التجارية.

تستخدم البنوك طرق وأساليب متعددة بهدف تطوير إدارة المخاطر، وذلك قصد حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن.

المطلب الأول: أساليب المتبعة لإدارة المخاطر التسويقية.

إن كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي عليه مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر. عندما يواجه البنك أي مخاطر فإنه لديه عموما أربعة أساليب يمكن استخدامها للتعامل مع المخاطر وهي:

1. **تجنب المخاطرة** Avoiding risk:

يرفض البنك أحيانا قبول خطر معين، وينشا ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، كامتناعه عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب خاطر اسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، ويعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل مع المخاطرة، ولكنه تقنية سالبة وليست إيجابية في التعامل مع المخاطر، السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة فلو استخدم تفادي المخاطر بشكل مكثف لحرمت البنوك والمستثمرين من فرص كثيرة لتحقيق الربح ولربما عجزوا عن تحقيق أهدافهم. (بلعزوز، قندوز، حبار،2013 ص50).

2. **تحويل المخاطرة** Transferring risk:

من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداد لتحملها ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام تقنية التحويل للتعامل مع المخاطر التحوط فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها. ويقوم المتعاملون والمعالجون وفقا له (التحوط) بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له. وهو عبارة عن تزامن البيع والشراء بغرض التسليم الفوري مع الشراء أو البيع بغرض التسليم المستقبلي. (فرج،2014، ص81).

3. **اقتسام المخاطرة** Mitigation:

وتعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الاستراتيجية تجمع بين تحويل وتجنب المخاطرة). (بلعزوز، قندوز، حبار،2013 ص51

4. **قبول المخاطرة**Acceptance of Risk :

يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها. ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فإن المؤسسات المالية يجب أن يكون لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياسات وتقارير، وإجراءات تقلل من أثر الخسائر عن البنك. (الكرا سنة،2006 ص50).

في حال قبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر، على المفتش أن يقوم بتقييم هذه المخاطر، وعليه يمكن تقسيم المخاطر إلى أربعة أجزاء هي:

أ- مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك، موقع ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك؛

ب- دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى البنك الأشخاص المؤهلين، أنظمة ضبط قوية، مجلس إدارة مستقل، وأنظمة معلومات مرضية وقوية؛

ج- مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك؛

د- التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر أخذا بالاعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر التسويقية وفق المعايير الدولية.

إن تعرض البنوك لمخاطر يعرضها لعدة صدمات يمكن أن تهدد سالمتها من جهة واستقرار النظام المصرفي والمالي من جهة أخرى، وأبرز هذه المخاطر نجد مخاطر السوق فهي المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة لتفرعها في عدة أسواق، مما يجعلها عرضة لتقلبات عنيفة لأسعار الفائدة، وتعاملها بعدة عملات وتداول الأوراق المالية هذا ما يجعها تتأثر بصفة كبيرة لهذا النوع من المخاطر مما يؤثر لا محالة على العوائد التي تتحصل عليها. ومن هنا فعلى هذه البنوك اتخاذ التدابير اللازمة لإدارة هذا الخطر ومحاولة التحوط منه في المستقبل باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب، من أبرزها نجد المعايير الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية.

1. **إدارة مخاطر السوق في البنوك حسب مقررات لجنة بازل:**

من بين أهم الأساليب المعتمدة في إدارة مخاطر السوق في البنوك، نجد الأساليب التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية في تعديلها لاتفاقيتها الأولى بازل I، والتي تقوم على وضع متطلبات رأسمالية لمقابلة المخاطر السوقية خاصة في البنوك، وقد أولت هذه الاتفاقية اهتماما كبيرا بمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، لأن تأثيرهما السلبي على البنوك لا يقل عن ذلك الذي تسببه المخاطر الائتمانية. يتم تقديرها باستعمال طرق نمطية وأخرى داخلية.

- **إدارة مخاطر السوق في البنوك حسب مقررات لجنة بازل**II :

نظرا لحركات المد والجزر التي تميز الأسعار في الأسواق المعاصرة بمختلف أنواعها، والخسائر الناجمة عنها فقد أولت الاتفاقية اهتماما كبيرا بمخاطر السوق وحددت طريقتين لتقديرها هما:

- ✓ **الطريقة النمطية:** والهدف منها حساب الخسائر الناتجة داخل بنود الميزانية وخارجها بالنسبة لسعر الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر أسعار الصرف.(الخطيب،2005، ص48)
  - **بالنسبة لسعر الفائدة:** يعتمد أسلوب القياس على عنصرين هما:
  - **مخاطر محددة:** ناشئة عن مصدر الأداة نفسها وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية حيث تعطي أوزان المخاطر الآتية: للحكومات 0 %، للجهات المؤهلة مثل وحدات القطاع العام وبنوك التنمية الإقليمية أي جهات لها درجة استثمارية من AAA إلى BBB حيث تعطي الأوزان التالية: (25 .0% لأقل من 6 شهور، 1 %من 6 إلى 24 شهرا، % 6.1أكثر من سنتين) وللجهات الأخرى تعطى أوازن مخاطر 1%.
  - **مخاطر السوق العامة:** ويوجد لاحتسابها طريقتين، الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة، أما الثانية فتهتم بالتاريخ الذي تحقق فيه الورقة القيمة الإستردادية لها قبل تاريخ الاستحقاق، وبالتالي تحسب مخاطر أسعار الفائدة لمجموع المخاطر المحددة المتعلقة بمصدر الأداة والجدارة الائتمانية لها وللمخاطر العامة المتعلقة بالسوق.
  - **بالنسبة لحقوق الملكية:** فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل 7 %من قيمة القرض للخطر ويمكن تخفيضها إلى 4 %في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة تمثل نسبة 7%؛
  - **بالنسبة لأسعار الصرف:** ويمثل المتطلب الر أسمالي لها 7 %من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لها في مراكز الذهب؛
  - **بالنسبة للسلع:** يتم احتساب المتطلب الرأسمالي يضرب الصافي ما بين البيع والشراء ×15%.
- ✓ **طريقة النماذج الداخلية:** وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة، في ظل الظروف الطبيعية للسوق، ويعتمد مدخل النماذج الداخلية على مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر VAR والذي يقيس – من خلال تطبيق نظم إحصائية–احتمال التعرض لخسائر مستقبلية نتيجة لتقلب أسعار السوق عند درجات تأكد مختلفة، ومن ثم تقدير الخسائر المحتملة ماليا. (لعراف،2010، ص89).

ويتم حساب أرس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة مخاطر السوق طبقا لأسلوب VAR على أساس أنه يساوي أو يزيد عن نسبة 8 %من ثلاثة أمثال قيمة VAR المحتسبة على أساس درجة تأكد 99 % لمدة عشرة أيام، ولحساب قيمة VAR يمكن استخدام أحد الطرق الإحصائية التالية: (نفس المرجع السابق، ص90)

- **أسلوب الانحراف المعياري:** ويتم فيه حساب قيمة VAR على أساس قيم الانحراف المعياري لأسعار الأصول وكذلك قيم الارتباط بين أصول المحفظة؛
- **أسلوب المحاكاة التاريخي:** ويتم حساب قيمة VAR على أساس تغير أسعار أصول المحفظة، بناء على ملاحظة أسعار السوق لفترات سابقة محددة سنة على الأقل؛

- **أسلوب المحاكاة العشوائي (مونت كارلو)**: وفيه يتم حساب قيمة VAR على أساس تغير أسعار أصول المحفظة بناء على تقديرات عشوائية محتملة لأسعار السوق ارتفاعا وانخفاضا، إلى جانب إمكان إعطاء تقديرات الأحداث غير عادية التي تؤثر على أسعار الأصول بالسوق. (أوصغير،2020، ص75).

﴿ خلاصة الفصل الثاني ﴾

إن إدارة المخاطر بالبنك عملية تضطلع بها عدة أطراف ذات العلاقة بنشاط هذا الأخير كل حسب نطاق مسؤوليته. وعملية معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح وعوائد إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

الفصل الثالث: التطبيقي.

﴿ تمهيد الفصل الثالث ﴾

من أجل توضيح مختلف العناصر التي تم التطرق إليها في الفصلين السابقين، والمتعلقة بدراسة ألية الحد من المخاطر التسويقية في البنوك التجارية، تم إجراء دراسة تطبيقية عنها بهدف مقارنتها مع المفاهيم النظرية التي تم تنولها، لهذا وقع اختيار على بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR –وكالة بسكرة –ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث يسلط الضوء في المبحث الأول تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة –وفي المبحث الثاني يتم دراسة المخاطر التسويقية التي يتعرض لها بنك الفلاحة و التنمية الريفية –بسكرة – أما المبحث الثالث فيتم من خلاله تناول الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

تمهيد:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التي تتكون منها المنظومة المصرفية، حيث يعد من الأدوات المستخدمة من قبل الحكومة في تمويل وتنمية القطاع الفلاحي، ويقوم هذا الأخير بتمويل معظم الأنشطة الاقتصادية للبلد شأنه شأن البنوك التجارية الأخرى.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ليفرض وجوده على المستوى الوطني من خلال دوره في دفع عجلة التنمية.

أولا: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، فهو ينتمي إلى قطاع عمومي إذا يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة إلزامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي، وترقية العالم الريفي ودعم النشاطات التقليدية المختلفة والحرفية، يبلغ رأس المال المسجل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 33 مليار دينار جزائري. وتتمثل مهمته الأساسية في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز المناطق الريفية شمل في البداية 140 فرع، أما حاليا لديه أكثر من 300 فرع و39 مديرية إقليمية، كما يشغل حوالي 7500 موظف فهو يعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره يمتلك أكبر شبكة على المستوى الوطني.

أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية، وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائن اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني (www.Badrbanque.dz)

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يمكن تلخيص مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

1. تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل؛
2. تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود؛
3. إنشاء خدمات جديدة؛
4. تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية؛
5. التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
6. تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بطرق ملائمة؛

7. يبقى في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

أ- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛

ب- عادة تنظيم إدارة القروض؛

ج- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

المطلب الثاني: منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتمثل منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

أولا: منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتمثل أهم منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في :(قطاف،2011، ص203).

1. **الحساب الجاري:** يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون، مؤسسات تجارية، فلاحون ... إلخ) هذا المنتج المصرفي بدون فائدة.
2. **حساب الصكوك** (الشيكات): تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة...إلخ) وذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.
3. **سندات الصندوق** Les bons de caisse: عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
4. **الإيداعات لأجل**Les dépôts à termes : وهي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.
5. **حساب بالعملة الصعبة**Les comptes devises : منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك.

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الاعتمادات والقروض التي يمنحها البنك لزبائنه التي تكون وفق دراسات وشروط مسبقة.

ثانيا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن أهم الخدمات التي يتميز بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل فيما يلي: (www.Badrbanque.dz)

1. تحصيل الشيكات؛
2. عمليات الأوراق التجارية من تحصيل وخصم؛
3. عمليات الكفالات المصرفية؛
4. عمليات الأوراق المالية من شرائها وادارتها لصالح العميل؛
5. إيجار الصناديق الحديدية؛

6. عمليات الحوالات المصرفية؛
7. عمليات التجارة الخارجية من توطين، تحويلات، الاعتماد المستندي ...إلخ؛
8. بيع وشراء العملات الأجنبية.

ومن أجل مواكبة التطورات استحدث بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متطورة من الخدمات، وذلك قصد استمرار الخدمات طيلة أيام لأسبوع وتخفيف الضغط على الشبابيك أهمها:

أ- بطاقة ما بين البنوك؛

ب- عملية تسديد الفواتير والمشتريات مباشرة من المحلات بواسطة نظام TPE؛

ج- خدمات الصندوق الآليLa Caisse Automatique ؛

د- إرسال الشيك عبر الصور؛

هـ- الخدمات عن بعد؛

و- بدر للاستشارة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–

يتميز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بكونه يتكون من مجموعة من الوكالات، ويتمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–في مجموعة من المصالح يمكن توضيحها في الشكل رقم (3-1) كما يلي:

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-

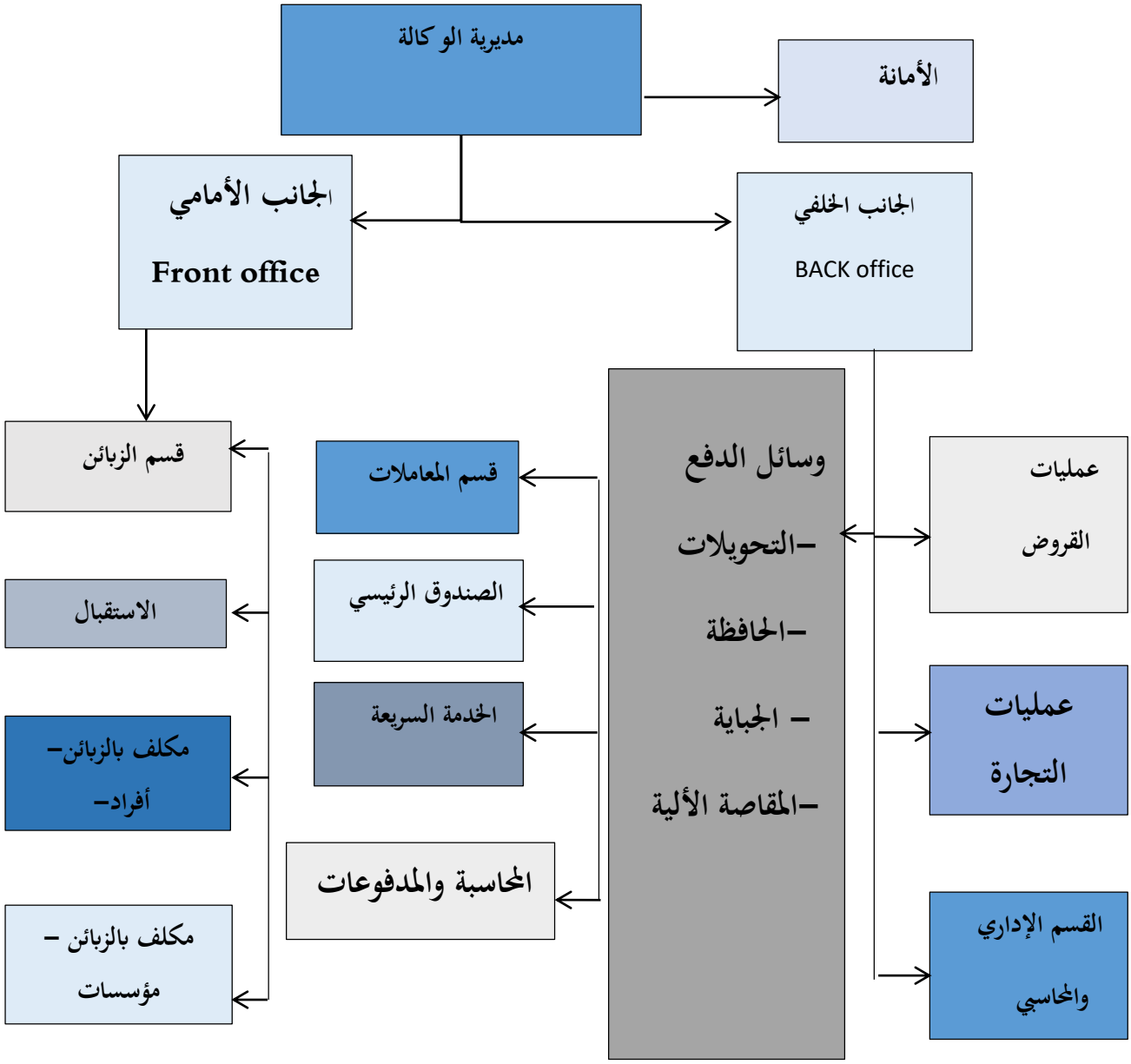

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ملحق01)

من خلال الشكل يتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-يتكون مما يلي:

1. **مديرية الوكالة**: وتتكون من: (مدير الفرعي للبنك)

أ- **مدير الوكالة:** وهو الشخص المسئول عن تطبيق استراتيجية تطوير البنك وتسيير مختلف العمليات التي تقوم بها الوكالة، كما يترأس لجنة القروض وتخول له مهمة المصادقة على القروض والملفات والتأكد من الاستخدام الأمثل لموارد البنك.

ب- **السكرتارية:** وتضطلع بمهمة مساعدة المدير على أداء مهامه من خلال تنظيم البريد الصادر والوارد وترتيب الوثائق المعدة للتوقيع والرد على المكالمات الهاتفية.

ج- **نائب مدير الوكالة:** حيث يشارك المدير في المهام الموكلة له وينوب عنه في حالة غيابه كما يشرف على التنسيق بين مختلف مصالح الوكالة ومتابعة تطبيق النظام الداخلي.

2. **المكتب الأمامي:** وهو فضاء مفتوح يمكن من خلاله استقبال الزبائن ويتكون من:

أ- **المشرف:** وهو الشخص المسؤول عن سير عمل واجهة المكتب من خلال التنسيق بينه وبين المكتب الخلفي مع الاهتمام بمتابعة العمل وحسن استقبال وتوجيه الزبائن.

ب- **الخدمات المشخصة:** وتضم:

- ✓ **مستشار الزبائن:** ويقوم بمساعدة العمال في تشخيص وتقييم المخاطر، تحديد الفرص ومخاطر السوق.
- ✓ **المكلف بالزبائن:** ويقوم بخدمة العميل من خلال تنفيذ مختلف العمليات من فتح حسابات للزبائن الجدد، القيام بمختلف العمليات البنكية كالسحب والإيداع والإجابة على استفسارات الزبائن واستقبال عمليات تحصيل الشيكات.
- ✓ **فضاء الخدمات الحرة:** يضم مجموعة من الوسائل المادية التي يضعها البنك تحت تصرف عملائه والتي يستخدمها بشكل شخصي وتمكنه من تنفيذ بعض العمليات ويضم السحب المباشر من الموزعات الآلية، الاطلاع على الرصيد، سحب كشف بحركة العمليات المالية للعميل وطلب دفتر صكوك من خلال الحاسوب الالكتروني.
- ✓ **الصندوق الرئيسي:** وهو غرفة في الوكالة مهيأة ومؤمنة لضمان تمركز الأموال وتمكن الزبائن من تنفيذ عمليات الإيداع والسحب للأموال عندما تكون بكمية كبيرة، كما يقوم بتمويل الصناديق الآلية للمكتب الأمامي بالأموال وتقييم الحسابات عند انتهاء العمل.
- ✓ **موظفي الاستقبال:** وهم أفراد تلقوا تكوينا يمكنهم من حسن استقبال الزبائن ومساعدتهم.
- ✓ **أعوان الاتصال:** وهم يشكلون حلقة الوصل والقناة الأساسية للاتصال بين المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية، وذلك بتبادل الوثائق والمعلومات لتجنب تنقل المكلفين بالزبائن إلى المكتب الخلفي.

3. **المكتب الخلفي**: وهو امتداد للمكتب الأمامي ويقوم بمساعدة المكلفين بالزبائن في تنفيذ العمليات البنكية، وبالتالي فهو يقوم بتقديم التوجيهات وإتمام العمليات التقنية والتأكد من صحة العمليات، وهو يتكون من:

أ- **المشرف**: وهو مكلف بالإشراف ومراقبة نشاطات المكتب الخلفي وضمان التنسيق بين مختلف مناصب العمل فيه ومساعدة الموظفين في انجاز مهامهم.

ب- **المكلف بالقروض**: يعمل على دراسة ومراقبة ملفات القروض المقدمة من الزبائن في ضوء الشروط التي يضعها البنك، كما يقوم بتسيير الاستخدامات ومتابعة سداد الاستحقاق.

ج- **المكلف بالتحويلات**: وهو مكلف بإجراء التحويلات المختلفة من حساب إلى آخر وذلك لصالح زبائن البنك ومتابعة وتسيير حساب الخزينة ومراقبة تنفيذ التحويلات الآلية.

د- **مكلف بالمقاصة**: وظيفته الأساسية معالجة عمليات المقاصة مع البنك المركزي أو البنوك التجارية مع فحص الانتظام والتسوية اليومية للأرصدة.

هـ- **مكلف بالمحفظة**: دورة إدارة وتحصيل جميع الأوراق المالية والتجارية.

و- **المكلف بعمليات التجارة الخارجية**: وهو مختص بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستورد من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو خطابات الاعتماد، والقيام بعمليات التوظيف البنكي والتحويلات المختلفة للأموال من وإلى الخارج.

ز- **المكلف بالشؤون القانونية والمنازعات**: وظيفته المصادقة على وثائق فتح الحسابات ومتابعة القضايا المتعلقة بالبنك كتشكيل ملفات في النزاعات لاسترداد حقوق البنك، إضافة إلى التأكد من الضمانات المقدمة للقروض وتطبيق الشروط المنصوص عليها.

ح- **المكلف بالمحاسبة والمراقبة**: وهو يهتم بمختلف المهام المحاسبية الخاصة بالوكالة كإعداد الميزانيات وتحليليها والرقابة عليها.

المبحث الثاني: دراسة المخاطر التسويقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يتعرض للعديد من المخاطر أثناء قيامه بمختلف أنشطته، ولعل أبرز المخاطر التي يتعرض لها هي المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض، والمخاطر التسويقية الناتجة عن التقلبات غير مواتية لأسعار الصرف، وما يجعل بنك الفلاحة والتنمية الريفية عرضة إلى هذا النوع من المخاطر هو قيام بعمليات تمويل تجارية مع الخارج،وباعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك التي تقوم بتمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية، خاصة الاستيراد وذلك عن طريق اعتماده على عدة طرق في التمويل والمتمثلة في التحصيل المستندي، التحويل الحر

والاعتماد المستندي بصفة خاصة، ذلك يمتعه بالثقة والضمان وحسن السير ومتابعة عملية تنفيذ الاعتماد المستندي بدقة جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: المخاطر التسويقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة كغيره من البنوك التي تقوم بعمليات تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاستيراد والتصدير، إلى مخاطر سعر الصرف والذي ينتج عن التقلبات التي تحصل في العملة المتعامل بها في المعاملات المالية. لذا سيتم خلال هذا المطلب التعريف بمخاطر سعر الصرف وطرق قياسها وأساليب إدارتها.

أولا: مخاطر سعر الصرف وطبيعتها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حتي يتم تحديد طبيعة مخاطر سعر الصرف في بنك الفلاحة و التنمية الريفية يجب أولا تعريفها .

1. تعريف مخاطر سعر الصرف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أشار المدير الفرعي للبنك أن خطر الصرف وهو خطر تسديد مبلغ أكبر أو تحصيل إيراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى أجنبية غير العملة المحلية، كما يمكن تعريفه بالخطر الذي يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل عملة صعبة بعملة أساسية والتي تكون على الأصول المختلفة (الحقوق والديون المسجلة بعملة صعبة أخرى).

من خلال هذا التعريف يتبين أن خطر الصرف يقع على الطرفين في تمويلات التجارة الخارجية، فالمؤسسة المحلية تتعرض له في حالة زيادة معدل الصرف، أما المتعامل الأجنبي فيتعرض له في حالة انخفاض معدل الصرف.

2. طبيعة مخاطر أسعار الصرف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

ينتج خطر الصرف عن العمليات التجارية سواء كانت استيراد أو تصدير أو عمليات مالية للمؤسسة سواء كانت إقراض أو اقتراض من الخارج ومن هنا نستطيع تحديد طبيعة خطر الصرف وهي: (مسؤول قسم التجارة الخارجية)

أ- **خطر الصرف المرتبط بالعمليات التجارية:** كل بنك يقوم بالعمليات التجارية، ويقوم بتعاملات بعملة أجنبية معرض إلى خطر الصرف التجاري، فعند عقد صفقة قد يكون سعر الصرف يختلف عما هو عليه في يوم التنفيذ وبالتالي فخطر الصرف ينشأ نتيجة لوجود فارق زمني بين تاريخ إبرام الصفقة وتاريخ تنفيذها.

ب- **خطر الصرف المرتبط بالعمليات المالية:** كل مؤسسة مالية تمارس عمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية فهي عرضة إلى خطر الصرف عندما تكون العملة الأجنبية المتعامل بها في ارتفاع، فالمؤسسة التي تقوم بعمليات الاقتراض تجد نفسها ملزمة بدفع مبالغ أعلى من المبالغ المقترضة بكثير، وكذلك بالنسبة العمليات الإقراض حيث أن المقرض يخاف من انخفاض سعر العملة المتعامل بها فينخفض رأس المال المقترض ويجني المقترض مبلغ أقل من المبلغ الأصلي يوم انعقاد الصفقة.

ثانيا: طرق قياس مخاطر سعر الصرف وأساليب تغطيتها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أثناء تعرض البنك إلى مخاطر إدارة سعر الصرف، يلجأ إلى استخدام العديد من الأدوات لقياسها وذلك بقصد معرفة مستوى حدتها، وكذا معرفة أي أسلوب أو إجراء يتم اتباعه لسيطرة عليها.

1. طرق قياس مخاطر سعر الصرف:

تنقسم طرق تقدير خطر سعر الصرف إلى مجموعتين مميزتين، تعتمد على التحليل القاعدي لمحددات أسعار الصرف أو على التحليل التقني لسوق النقود المعتبرة. (المدير الفرعي للبنك)

أ- **التحليل القاعدي:** يعتمد أساسا على تطبيق النظريات المالية الجديدة (تعادل القوة الشرائية وقانون التنبؤات) وتعتمد أساسا على المتغيرات المفسرة لمعدلات الصرف بالتركيز على الدراسات المعمقة الماضية، وعموما هذه المتغيرات هي معدل التضخم، ومعدل نمو التكلفة النقدية، رصيد الميزانية التجارية أو الدفع الجاري ومعدلات الفائدة على المدى القصير، هذه المتغيرات تبنى عليها ترجمة جيدة المعالجة رياضية في إطار نموذج اقتصادي هدفه التقييم الكمي وترجيح المتغيرات ومعدلات الصرف المسبقة كنتيجة لنظام المعدلات المختارة.

ب- **التحليل التقني:** هو عبارة عن مقارنة، حيث يتم البحث فيما يخص التطور المستقبلي لسعر الصرف ما ابتداء من تطوره تركز على وجود مرحلة في السوق تتكرر وبالتالي يستنتج أنه عندما تكون هذه المراحل ملموسة فإنه من الممكن التكهن بميولات معدلات الصرف ويتم ذلك بطريقتين:

- ✓ **الطريقة البيانية:** مبدأها ملاحظة سلوك أسعار الصرف السابقة ومحاولة التعرف على التطورات التي من شأنها أن تكرر مستقبلا لهذا فإنه يجب على المقدر أو المتنبئ الاقتصادي أن يركز إما على تقنيات الإعلام الآلي المتطور جدا أو على بيانات يطلق عليها اسم chortisme ويركز على التحليل ومستويات صمود سعر الصرف.
- ✓ **الطريقة الرياضية:** يتم فيها استعمال متوسطات أسعار الصرف لفترتين مختلفتين من حيث المدة، فترة قصيرة وفترة طويلة.

2. أساليب تغطية مخاطر سعر الصرف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يستعمل البنك العديد من الإجراءات والتدابير لتقليل من مخاطر التي تتعرض لها، والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

أ- **الصرف الأجل:** هي أكثر العمليات استعمالا نظرا لبساطتها، تسمح بمعرفة السعر الأجل لمبلغ الحقوق والديون في تاريخ الاستحقاق، حيث يسمح الشراء الأجل للمستورد بالتغطية ضد ارتفاع أسعار العملة الأجنبية كما يسمح البيع الآجل للمصدر من التغطية ضد انخفاض سعر العملة الأجنبية، هذه التقنية بسيطة وتستعمل لأجال متعددة

وعملات متعددة ويكمن العيب الأساسي في عدم قابليتها للإلغاء وبالتالي لا تسمح بالاستفادة من التغيرات الملائمة في الأسعار. (محاضرات في مقياس سعر الصرف)

ب- **التغطية باستخدام عقود الخيارات:** الخيار هو عبارة عن عقد بين المشتري (الحامل) والبائع (المحرر) لشراء أو بيع أصول معينة، وهذا العقد يحدد حقوق حامل الخيار أو المشتري ووجبات محرر أو بائع الخيار، وحامل الخيار له امكانية تنفيذ الخيار من عدمه ومقابل هذه الحرية في التنفيذ يسلم حامل الخيار علاوة غير قابلة للرد لمحرر العقد.

وبما أن حامل الخيار يعرف سعر الصرف الذي سوف يتم به التسوية مستقبلا ابتداء من تاريخ العقد فانه يعرف مقدار الخسائر الناجمة عن هذه المراكز بالإضافة إلى امكانية الاستفادة من التطورات الملائمة في الأسعار، وبالتالي يمكن لحامل الخيار تغطية مخاطرة السعر عن طريق تثبيت الاسعار المستقبلية بالإضافة إلى امكانية الاستفادة من التطورات الملائمة في اسعار الصرف عن طريق التنازل عن تنفيذ الخيار والتنفيذ من خلال السعر السوقي مقابل خسارة العلاوة. (نفس المرجع السابق)

ج- **منح خصم بهدف الدفع المسبق:** في هذه الحالة المصدر هو من يتحكم في سعر الصرف، وذلك من خلال منح المورد خصم مقابل دفعه للمبلغ المستحق منه قبل تاريخ الاستحقاق، هذه العملية تتم إذا كان هناك توقع في وجود تغير في سعر الصرف. (المدير الفرعي للبنك)

د- **فوترة بعملة صعبة قليلة التقلب:** يقوم المصدرين في هذه الحالة، بإصدار فواتير البضاعة المعدة لتصدير بالعملة التي تعرف استقرار في قيمتها ز التي يثقون بها، وهو إجراء نادر الحدوث. (المدير الفرعي للبنك)

هـ- **فوترة بالعملة الوطنية:** تعتبر الفوترة بالعملة الوطنية وسيلة بسيطة لتفادي مخاطر الصرف فالمستورد أو المصدر الذي يفوتر بالعملة الوطنية، سيعرف بالضبط المبلغ الذي سيدفعه في أجال الاستحقاق وبالتالي يتفادى كليا مخاطر الصرف، وهناك بعض التحفظات على هذه التقنية فيما يتعلق بإمكانية المؤسسة في اختيار العملة. (مسؤول قسم التجارة الخارجية).

المطلب الثاني: دراسة حالة تمويل بالعملة الصعبة للاستيراد بتقنية الاعتماد المستندي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

قبل التطرق إلى دراسة مخاطر سعر الصرف لحالة التمويل بالعملة الصعبة للاستيراد بتقنية الاعتماد المستندي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من الضروري معرفة تقنية التمويل بالاعتماد المستندي.

1. تعريف الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو عملية يتعهد بموجبها البنك ولحساب عميله المستورد بتسديد مبلغ معين في مهلة محددة إلى شخص ثالث المصدر، لقاء تسليم مستندات مطابقة تماما ومطلوبة من المشتري ومثبتة لقيمة البضائع، لمطابقتها وإرسالها. (بن براهيم،2019، ص154).

2. أطراف الاعتماد المستندي:

يساهم في تنفيذ الاعتماد المستندي أربعة أطراف، هم: (زقاي، حتالة،2018، ص120)

أ- الأمر: هو المستورد الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد.ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر. (زقاي، حتالة،2018، ص120).

ب-البنك فاتح الاعتماد: وهو الذي يتقدم إليه المستورد بطلب فتح الاعتماد، وبعد دراسته والموافقة عليه وعلى شروط البنك يفتح الاعتماد ويخطر به المصدر عن طريق أحد فروعه أو عن طريق البنوك المراسلة في بلد المصدر. (زقاي، حتالة،2018، ص120).

ج- المستفيد: هو المصدر الذي ينفذ شروط الاعتماد خلال مدة صلاحيته، بتقديم المستندات التي تفيد بشحن البضاعة، ويتقاضى مستحقاته المالية نقدا بموجب عقد جديد بينه وبين البنك المراسل إذا كان الاعتياد معززا من البنك المراسل في بلده، أو يسحب كمبيالة على المستورد ويقبلها البنك المراسل. (بن براهيم،2019، ص155)

د- البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب. وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر.

3. مستندات الاعتماد المستندي:

يتكون الاعتماد المستندي من مجموعة من المستندات يمكن ايجازها فيما يلي: (بن براهيم،2019، ص156)

أ- مستندات شحن: وهي المستندات التي تثبت شحن البضاعة، يتم إصدارها من طرف شركة الشحن وتثبت خروج البضاعة وهي في طريقها إلى الوصول للمستورد في الأجل المتفق عليه. (أنظر ملحق02).

ب-وثائق التأمين: هي الوثائق التي تغطي الأخطار المنصوص عليها في العقد التجاري بين المصدر والمستورد.

ج- الفاتورة المثبتة لقيمة العقد والسلع نوعا وكما وعملة التعاقد.

د- شهادة المنشأ: هي الوثائق التي تثبت البلد الأصلي للبضاعة المتعاقد عليها.

4. خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي:

يمكن تتمثل خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي في الشكل رقم (3-2) كما يلي:

شكل رقم (3-2): خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي.

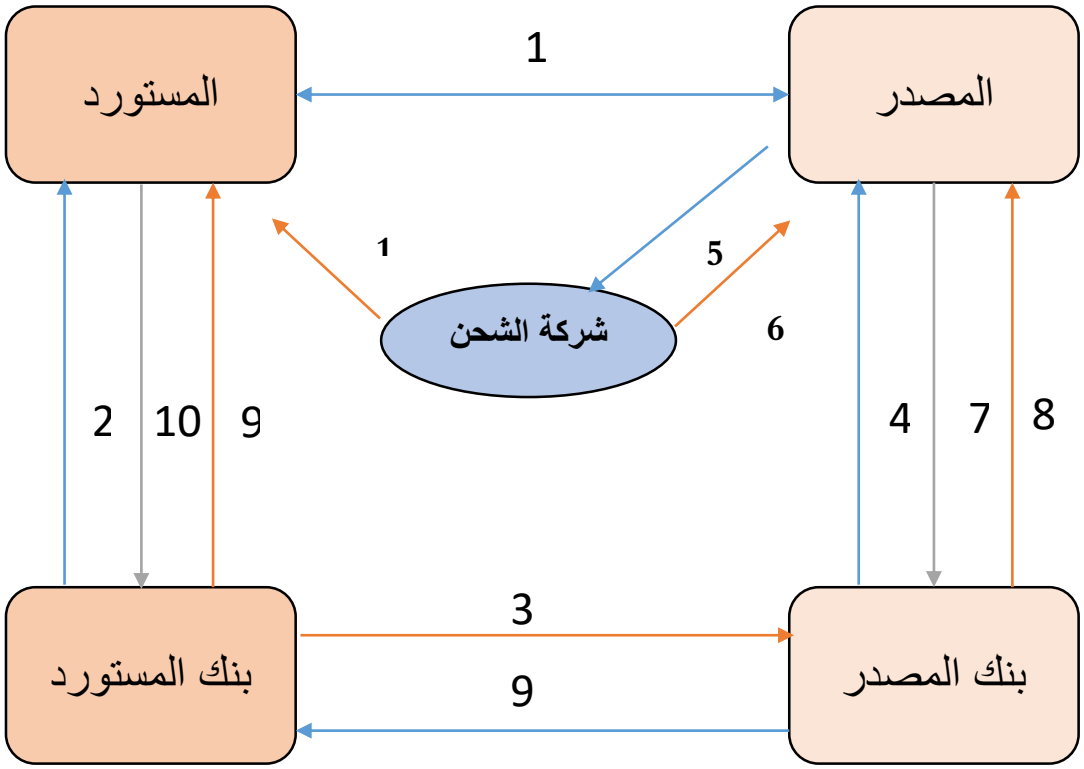

المصدر: (بن براهيم،2019،ص157)

① إمضاء العقد بين المستورد والمصدر؛

② طلب فتح الاعتماد لصالح المستورد (أنظر ملحق03) ؛

③ إرسال بنك المستورد الاعتماد المستندي لبنك المصدر؛

④ إشعار بنك المصدر والتأكيد على فتح الاعتماد لصالحه؛

⑤ مرحلة الشحن : يقوم المصدر بشحن البضاعة إلى بلد المستورد عن شركة النقل؛

⑥ تسليم وثائق الشحن يتسلم المصدر وثائق مختومة من مؤسسة النقل تثبت أنه فعلا تم شحن البضاعة لبلد المستورد؛

⑦ تسليم المستندات للبنك المراسل : يسلم المصدر المستندات التي تثبت الشحن إلى البنك المراسل لتأكد من مدى مطابقتها لشروط المنصوص عليها في عقد الاعتماد؛

⑧التسديد : بعد تأكد البنك المراسل من صحة الوثائق ومطابقتها لشروط الاعتماد المستندي يقوم بالتسديد نقدا للمصدر بقيمة العقد التجاي؛

⑨نقل الملفات للبنك فاتح الاعتماد : يقوم البنك المراسل بتحويل المستندات للبنك فاتح الاعتماد؛

⑩ تسديد المستورد للبنك : يخطر البنك فاتح الاعتماد عميله بوصول المستندات و يطالبه بالدفع نقدا أو كلية أو جزءا.

المطلب الثالث: إدارة خطر الصرف في حالة استراد بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

في هذا المطلب سيتم دراسة حالة لعملية تمويل تجارية مع الخارج لمؤسسة محلية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة – حيث سيتم توضيح إجراءات سير هذه العملية وتوضيح المخاطر الممكنة الحدوث.

أولا: تغطية خطر في حالة انخفاض سعر الصرف: (حالة افتراضية).

بعد انتهاء البنك من عملية فتح الاعتماد المستندي لهذا المستورد، قام بحساب مبلغ الفاتورة النموذجية بالعملة الصعبة (أنظر ملحق04)، والتي قدرت في هذه الحالة بمبلغ 268930.00 أورو وقام بتحويله إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف في يوم الاتفاق على الصفقة، أي2020.10.08 والذي قدر 151.5493دج مضافا إليه 3% من سعر الصرف كهامش للأمان من تقلبات سعر الصرف أي يصبح مبلغ الفاتورة بالعملة الوطنية مساويا ل 41970078.96دج.

بعد قيام البنك بكافة الإجراءات وإرسال الوثائق إلى المصلحة المركزية لشراء العملة الصعبة (أنظر ملحق 05) تتم عملية التحويل المالي الخارج في يوم2021.03.08 بسعر صرف قدر فرضا في ذلك اليوم 145.0583 دج مضافا إليه عمولة التحويل والرسم وعمولة بنك الجزائر المركزي فأصبحت قيمة الفاتورة النهائية مقدرة ب 4018044.48دج.

الجدول (3-1) يوضح خطر الصرف الناتج عن انخفاض سعر الصرف.

طبيعة العملية	تواريخ الصفقة	سعر الصرف بين الدينار والأورو	مبلغ الصفقة بالدينار	خطر الصرف
استيراد بضاعة بمبلغ 250.930.00أورو وسعرشحن17500.00أورو	تاريخ التوطين 2020.10.08	1أورو=151.5493دج	41970078.96دج	37952034.48دج
مبلغ الفاتورة 268430.00أورو	**تاريخ التنفيذ** 2021.08.03	1أورو= 145.0583دج	4018044.48دج	

المصدر: اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

في هذه الحالة المستورد لم يتعرض لأي خطر لأن سعر الصرف اليوم تنفيذ الصفقة كان أقل من سعر الصرف ليوم الاتفاق عليها والفرق بين قيمة الفاتورة النموذجية أي الرصيد المجمد وقيمة الفاتورة الحقيقية (41970078.96-4018044.48) =379552034.48دج، توضع في حساب المستورد.

ثانيا: تغطية خطر في حالة ارتفاع سعر الصرف:

بعد إنشاء الصفقة التجارية بين المؤسسة المحلية والمؤسسة الأجنبية، والاتفاق على أهم التفاصيل التي يجب التفاوض عليها وهي: مبلغ وكمية البضاعة عملة العملية وسيلة الدفع قائمة الوثائق التي يجب تقديمها شروط التسليم. تقوم المؤسسة الأجنبية بتحرير فاتورة شكلية لصالح المؤسسة المحلية (أنظر ملحق 06) وتاريخ الفاتورة الشكلية 2021.02.05.

يقوم البنك بعملية فتح الاعتماد المستندي لهذا المستورد، ثم يقوم بحساب مبلغ الفاتورة النموذجية بالعملة الصعبة (أنظر ملحق05)، والتي قدرت في هذه الحالة بمبلغ 268930.00 أورو وقام بتحويله إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف في يوم الاتفاق على الصفقة، أي2020.10.08 والذي قدر 151.5493دج مضافا إليه 3% من سعر الصرف كهامش للأمان من تقلبات سعر الصرف أي يصبح مبلغ الفاتورة بالعملة الوطنية مساويا ل 41970078.96دج.

بعد قيام البنك بكافة الإجراءات وإرسال الوثائق إلى المصلحة المركزية لشراء العملة الصعبة، تتم عملية التحويل المالي الخارج في يوم2021.03.08 بسعر صرف قدر في ذلك اليوم 159.6439دج مضافا إليه عمولة التحويل والرسم وعمولة بنك الجزائر المركزي فأصبحت قيمة الفاتورة النهائية مقدرة ب 42899635.29دج.

الجدول (3-2): يوضح الخطر الناتج عن ارتفاع سعر الصرف.

طبيعة العملية	تواريخ الصفقة	سعر الصرف بين الدينار والأورو	مبلغ الصفقة بالدينار	خطر الصرف
استيراد بضاعة بمبلغ 250.930.00أورو وسعرشحن17500.00أورو	**تاريخ التوطين** 2020.10.08	1أورو=151.5493دج	41970078.96دج	929556.33دج
مبلغ الفاتورة 268430.00أورو	**تاريخ التنفيذ** 2021.08.03	1أورو=159.6439دج	42899635.29دج	

المصدر: اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول يتبين أن سعر الصرف ارتفع إلى 159.6439دج في يوم التنفيذ بعدما كان يوم التوطين 151.5493دج، وهنا يتضح أن المؤسسة المحلية قد وقعت في خطر الصرف أي أنها سوف تدفع مبلغ إضافي على المبلغ المتفق عليه سابقا والمبلغ الإضافي هو فرق بين مبلغي الصفقة بالدينار أي:

42899635.29-4170078.96=929556.33دج.

تقوم المديرية بإرسال إلى الوكالة الإشعار بالمدين مرفق بـ: SWIFT، الفاتورة النهائية، وثيقة الاقتطاع بالعملة الصعبة (أنظر ملحق08) ثم بعد هذا تقوم الوكالة مباشرة باقتطاع المبلغ من حساب المؤسسة المحلية، وبهذا يكون الملف قد تم تصفيته وإدراجه.

هذا ويمكن للمؤسسة المحلية (المستوردة) أن تتفادى خطر الصرف بالاعتماد على العديد من الأساليب من بينها:

1. التغطية باستخدام الصرف الأجل:

حتى يتفادى المستورد خطر الصرف الذي يتمثل في ارتفاع سعر صرف هذه العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، يمكنه يلجأ إلى البنك ويطلب منه هذه العملة الأجنبية بنفس مبلغ الفاتورة (268.430.00 أورو)، ويتم اتخاذ الإجراء

الأولي لهذه الطريقة من خلال قبول المستورد التوقيع على العقد الآجل مع البنك، وبما أن المستورد يريد شراء عملات آجلة فإن البنك يلتزم بتسليمه إياها بسعر محدد يوم إبرام العقد.

ومن أجل ذلك البنك يقوم بشراء العملات الأجنبية المطلوبة من السوق ولكن تمويل هذا الشراء يتم باقتراض مبلغ من السوق النقدي بالعملة الوطنية خلال مدة مساوية لأجل العملية ثم يقوم بتوظيف هذه العملات خلال هذه المدة في سوق العملات، كي يستطيع تسديد الفوائد الناتجة عن اقتراض المبلغ وبعد بلوغ مدة الاستحقاق يقوم البنك باسترجاع المبلغ بالعملة الأجنبية، ويمنحه لزبون الذي بدوره يستخدمه للوفاء بقيمة القرض.

في هذه الحالة يغطي الزبون الخطر الناجم عن ارتفاع سعر الصرف والذي أدى بالزبون إلى تسديد مبلغ أكبر من المبلغ المتفق عليه يوم ابرام العقد عن طريق الفرق الذي سيجنيه من خلال شراء العملة الأجنبية أقل من سعرها الحقيقي. ويتم توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أ- في تاريخ إبرام العقد كانت قيمة الفاتورة كما يلي:

(151.5493*268930.00) +3% (151.5493*268930.00) = 41970078.96دج

ب- في تاريخ الاستحقاق ارتفع سعر الصرف إلى 159.6439 فأصبحت قيمة الفاتورة كما يلي:

(268930.00*159.6439) 3%+(159.6439*268930.00) = 42899635.29دج

يتعرض البنك إلى خسارة قدرها 42899635.29-4170078.96=929556.33دج.يتم تغطيتها من خلال الصرف الأجل حيث أن المستورد اتفق مع البنك على شراء 268430.00أورو بسعر صرف 151.5493دج أي تاريخ ابرام العقد أين كان سعر الصرف منخفض.

2. التغطية باستخدام عقد خيار الشراء:

قصد تغطية مخاطر سعر الصرف، يمكن أن يلجأ المستورد إلى شراء خيار الشراء لتحوط من مخاطر الصرف، أي يقوم بشراء خيار الشراء لمبلغ الفاتورة المقدر ب 268430.00أورو وبسعر صرف تاريخ ابرم العقد المقدر ب 151.5493دج وذلك مقابل دفع عمولة لبائع.

عند تاريخ استحقاق الفاتورة ارتفع سعر الصرف إلى 159.6439دج يمكن للمستورد أن ينفذ حق الشراء مع دفع عمولة، وعند تنفيذ حق الشراء يحقق المستورد أرباح يغطي بها خطر سعر الصرف.

المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة.

من خلال هذا المبحث سيتم استعراض أهم الخطوات والإجراءات المعتمدة للدراسة الميدانية.

المطلب الأول: حدود الدراسة وصعوبتها.

يتم فيها تحديد الإطار المكاني والجغرافي للدراسة الميدانية، وتحديد بدقة التوقيت الزمني، إضافة إلى تحديد الأفراد المستجوبين:

أولا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

4. الحدود المكانية.

شملت هذه الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة، ومن بين مبررات اختيار بنك الفلاحة والتنمية بسكرة أنه من البنوك تتعرض لنوع من المخاطر التسويقية المتمثل في مخاطر سعر الصرف، وذلك لقيامها بتمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية.

5. الحدود البشرية.

يتمثل في المسؤولين على قسم التجارة الخارجية وكذا المدير الفرعي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة-.

6. الحدود الزمنية.

الإطار الزمني الذي مرت به الدراسة الميدانية يحدد بدءا من جمع بيانات المذكرة إلى غاية الانتهاء من تحليل المقابلة، وقد بدأت هذه العملية من فيفري 2022 إلى غاية جوان 2022.

كما اشتملت الدراسة على عدة مراحل بحثية يتم ايجازها كما يلي:

المرحلة الأولى: شملت هذه المرحلة التعرف على عدة بنوك في مدينة بسكرة، وقد تم استهداف وتحديد بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لتكون محل الدراسة الميدانية، من خلال القيام بزيارة استكشافية للعديد من البنوك كبنك السلام وبنك ترست وبنك الخليج –وكالة عين مليلة – وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية –فرع سيدي عقبة بسكرة، والقيام بمقابلة وجه لوجه مع مسؤولي البنك، ولكن لم تتم الإجابة على أسئلة المقابلة لانشغالهم من جهة أو لعدم فهمهم للموضوع من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: تضمنت هذه المرحلة القيام بالمقابلة مع مسؤول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث حصلت بعض التغيرات منها:

1. حذف بعض الأسئلة لتكرارها بصيغ أخرى.
2. إعادة النظر في طرح الأسئلة، يجب أن تكون واضحة ومختصرة.

المرحلة الثالثة: وشملت هذه المرحلة الإجابة على أسئلة المقابلة.

ثانيا: صعوبات الدراسة.

من بين العوائق التي تمت مواجهتها أثناء هذه الدراسة ما يلي:

1. سرية العمل المصرفي ومن ثم صعوبة بل واستحالة الحصول على بيانات رقمية تخدم البحث بشكل مباشر؛
2. صعوبة الإجراءات القانونية؛
3. عدم توفر المسؤول للإجابة على أسئلة المقابلة؛
4. الالتزام بوقت محدد أثناء طرح الأسئلة مراعاة لانشغالات بعض الإطارات في أماكن عملهم؛
5. انعدام ثقافة إدارة المخاطر التسويقية في البنوك التجارية، والاكتفاء فقط بكيفية إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

انحصرت الدراسة الميدانية على استخدام أداة منهجية للبحث وجمع المعلومات وهي:

أولا: المقابلة.

تم استخدام المقابلة كأداة منهجية للبحث كون طبيعة الموضوع تفرض الاعتماد على المقابلة باعتبارها أفضل أسلوب لجمع البيانات فعملية إدارة المخاطر التسويقية تخضع لاعتبارات الشخصية لا يمكن ايصالها بوضوح عند استخدام وسائل أخرى، كما الأشخاص القائمين على إدارة المخاطر التسويقية هم جزء صغير من البنك، لذا فانه من الضروري ان تكون المحادثة شخصية مع مسؤول البنك ومسؤول التجارة الخارجية كون لهما المام بكافة المعلومات حول إدارة نوع من المخاطر التسويقية والمتمثل في إدارة خطر سعر الصرف في هاته المؤسسة. لذا تعد المقابلة أداة ذات أهمية كبيرة للحصول على المعلومات المراد الوصول اليها، لتحقيق أهداف الدراسة.

وقد تم صياغة هذه المقابلة على شكل مجموعة من الأسئلة، والتي تم طرحها على مسؤول التمويل التجارة الخارجية والمدير الفرعي في المؤسسة محل الدراسة، مع اعطائه بعض الشروحات التي تساعده وتجعل الاجابة في حدود ما نريد الوصول إليه، أثناء المقابلة مع مدير البنك تم فتح المجال للمسؤول في تقديم بعض اضافات المتعلقة بإدارة المخاطر التسويقية.

تمت صياغة الأسئلة بالطريقة التي يمكن من خلالها معرفة الأساليب التي يتم من خلالها إدارة المخاطر التسويقية.

الأسئلة والأجوبة.

1. **السؤال الأول**: هل يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمخاطر التسويقية؟

نعم، يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مخاطر التسويقية وأهمها المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف لكون البنك يقدم خدمات تمويل التجارة الخارجية.

2. **السؤال الثاني**: ما هو مصدر هذا النوع من المخاطر التسويقية؟

إن أهم مصدر لتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى خطر تقلبات سعر الصرف هو:

التغيرات الغير مواتية لسعر الصرف.

3. **السؤال الثالث**: هل يوجد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة قسم يعنى بإدارة المخاطر؟

بالرغم من أن مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتعرض لمخاطر، إلا أنه لا يوجد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة قسم يعنى بإدارة المخاطر البنك إلى أي نوع من المخاطر يتم إدارتها على مستوى المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة. فعند تعرض

4. **السؤال الرابع**: ماهي طرق قياس مخاطر التسويقية التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

يتم قياس مخاطر التسويقية (مخاطر تقلبات سعر الصرف) بواسطة طريقتين:

أ- التحليل القاعدي Analyse de Base: يتم اعتمادا على الدراسات المعمقة السابقة كتضخم، معدل الفائدة ورصيد الميزانية التجارية.

ب- التحليل التقني Analyse technique: وتتم بطريقتين:

- ✓ طريقة بيانية: تقوم على مبدأ ملاحظة أسعار الصرف السابقة، ومحاولة معرفة المخاطر الصرف التي يمكن أن تحدث مستقبلا.
- ✓ طريقة رياضية: يتم فيها استعمال متوسطات أسعار الصرف على فترتين مختلفتين من حيث المدة.

5. **السؤال الخامس**: ماهي مختلف الإجراءات والأليات التي يتبعها البنك لتغطية المخاطر التسويقية التي يتعرض لها؟

عند تعرض البنك إلى مخاطر سعر الصرف مثلا يتم استخدام العديد من الأليات والإجراءات قصد تغطية هذا النوع من المخاطر وأهمها:

أ- إصدار فواتير بعملة أجنبية قليلة التقلب؛

ب- منح الخصم بهدف دفع مسبق؛

ج- الصرف الأجل.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج المقابلة.

سيتم في هذا الجزء عرض ومناقشة نتائج الأسئلة أي القيام بالتحليل الوصفي لدليل المقابلة وتفسير نتيجة كل نتيجة

عرض ومناقشة الاسئلة:

1. **عرض ومناقشة السؤال الأول:**

تمت صياغة السؤال الأول بالطريقة التالية: هل يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمخاطر التسويقية؟ والهدف من هذا السؤال هو معرفة إن كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتعرض للمخاطر التسويقية أم لا.

وبناءا على إجابة المبحوث تم التوصل إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتعرض إلى نوع من أنواع المخاطر التسويقية ألا وهو مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك لكون البنك يقوم بعمليات تمويل التجارة الخارجية مما يجعله أكثر عرضة إلى هذا النوع من المخاطر التسويقية.

2. **عرض ومناقشة السؤال الثاني:**

تمت صياغة السؤال الثاني بالطريقة التالية: ما هو مصدر هذا النوع من المخاطر التسويقية؟ والهدف من هذا السؤال هو معرفة مصدر المخاطر التسويقية التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

وبناءا على إجابة المبحوث تم التوصل إلى أن مصدر مخاطر سعر الصرف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة هو التقلبات غير مواتية لسعر الصرف، ولكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بتعاملات بعملة أجنبية فهو معرض إلى خطر الصرف التجاري، فعند عقد صفقة قد يكون سعر الصرف يختلف عما هو عليه في يوم التنفيذ وهو ما يعرض البنك إلى هذا النوع من المخاطر.

3. **عرض ومناقشة السؤال الثالث:**

تمت صياغة السؤال الثالث بالطريقة التالية: هل يوجد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة قسم يعنى بإدارة المخاطر؟ والهدف من هذا السؤال هو معرفة إن كان يوجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة قسم يعنى بإدارة المخاطر.

وبناءا على إجابة المبحوث تم التوصل إلى أنه لا يوجد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة قسم يعنى بإدارة المخاطر وأن المخاطر التي يتعرض لها البنك يتم إدارتها على مستوى المديرية العامة للبنك أو يقوم بإدارتها مدير الوكالة لذا فمدير الوكالة يأمل أن يتم تخصيص قسم يقوم بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

4. **عرض ومناقشة السؤال الرابع:**

تمت صياغة السؤال الرابع بالطريقة التالية: ماهي طرق قياس مخاطر التسويقية التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

والهدف من هذا السؤال هو معرفة الطرق التي يتم من خلالها قياس مخاطر التسويقية التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبناءا على إجابة المبحوث تم التوصل إلى أنه توجد طريقتين لقياس المخاطر التسويقية التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتمثل هذه الطرق في التحليل القاعدي الذي يتم عن طريق متغيرات مفسرة لمعدلات الصرف وذلك بالاعتماد على دارسات معمقة سابقة أما الطريقة الثانية فتتمثل في التحليل التقني ويقوم على طريقتين الأولى بيانية استعملت أول مرة في السلع مبدؤها ملاحظة أسعار الصرف السابقة، ومحاولة معرفة المخاطر الصرف التي يمكن أن تحدث مستقبلا أما الطريقة الرياضية ففيها يتم حساب معدلات سعر الصرف على فترتين مختلفتين من حيث المدة.

5. **عرض ومناقشة السؤال الخامس:**

تمت صياغة السؤال الخامس بالطريقة التالية: ماهي مختلف الإجراءات والأليات التي يتبعها البنك لتغطية المخاطر التسويقية التي يتعرض لها؟ والهدف من هذا السؤال هو معرفة الأليات والإجراءات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتغطية المخاطر التي يتعرض لها.

وبناءا على إجابة المبحوث تم التوصل إلى عند تعرض البنك إلى مخاطر سعر الصرف مثلا يتم استخدام العديد من الأليات والإجراءات قصد تغطية هذا النوع من المخاطر وأهمها:

أ- إصدار فواتير بعملة أجنبية قليلة التقلب: إجراء نادر ما يحدث، وفي حالة حدوثه يتحمل كل من المصدر والمستورد خطر سعر الصرف للعملة الأجنبية.

ب- منح الخصم بهدف دفع مسبق: وفي هذه الحالة يقوم المستورد بتسديد الالتزام المالي قبل فترة الاستحقاق.

ج- الصرف الأجل: عبارة عن اتفاق على شراء مبلغ من العملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد ونهائي في تاريخ لاحق متفق عليه.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.

سيتم في هذا المطلب اختبار صحة الفرضيات.

الفرضية الرئيسية: تستخدم البنوك التجارية أساليب مختلفة لإدارة المخاطر التسويقية كقبول المخاطرة، أو تجنب المخاطرة، وتحويل المخاطرة كل ذلك بهدف تقليل من أثارها وحماية أرباح البنك.

سيتم الإجابة على الفرضية الرئيسية من خلال فرضياتها الفرعية والإجابات كانت كالتالي:

الفرضية الأولى: تتمثل المخاطر التسويقية في كل المخاطر التي تتعلق بعملية بيع وشراء السلع والخدمات البنكية.

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن المخاطر التسويقية هي خسائر البنك الناشئة عن حركات أسعار السوق نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية.

الفرضية الثانية: تستخدم البنوك التجارية لإدارة المخاطر التسويقية العديد من المقاييس وتقنيات حديثة تقسم إلى مقاييس تتعلق بالمعايير الإحصائية ومقاييس تعتمد على تحليل الجوانب المالية للبنك التجاري.

من خلال الدراسة الميدانية تبن أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستخدم طريقتين لقياس المخاطر التسويقية التي يتعرض لها وتتمثل هذه الطرق في التحليل القاعدي الذي يتم عن طريق متغيرات مفسرة لمعدلات الصرف وذلك بالاعتماد على دارسات معمقة سابقة أما الطريقة الثانية فتتمثل في التحليل التقني ويقوم على طريقتين الأولى بيانية استعملت أول مرة في السلع مبدؤها ملاحظة أسعار الصرف السابقة، ومحاولة معرفة المخاطر الصرف التي يمكن أن تحدث مستقبلا أما الطريقة الرياضية ففيها يتم حساب معدلات سعر الصرف على فترتين مختلفتين من حيث المدة.

الفرضية الثالثة: تقوم البنوك التجارية بإدارة المخاطر التسويقية بالاعتماد على إجراءات مختلفة لتغطية المخاطر التسويقية والتحكم بها.

من خلال الدراسة الميدانية تبن أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد في تغطية المخاطر التسويقية التي يتعرض لها على موارده الداخلية، والتي تتمثل في الأموال الخاصة التي تضم حساب مخصصات الأخطار والأعباء

(Provisions pour risques et charges) وهو حساب تسجل فيه كل المؤونات المخصصة لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتحملها البنك كمخاطر الصرف ومخاطر القضائية.

الفرضية الرابعة: تستخدم البنوك التجارية مختلف المقاييس التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية (اتفاقية لجنة بازل) لإدارة المخاطر المصرفية عامة والتسويقية خاصتا.

من خلال الدراسة الميدانية تبن أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يطبق مجموعة من المعايير التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية لإدارة مخاطر السوق ولم تتعرض لصعوبات في تطبيقها حيث يظهر مستوى صحتها من خلال اعتماد البنك على مجموعة من الأدوات لقياس المخاطر التسويقية كالأدوات الرياضية والبيانية لتقدير حجم الخطر الذي تتعرض له.

﴿ خلاصة الفصل الثالث ﴾

خصص هذا الفصل من الدراسة للجانب التطبيقي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم دراسة نوع من أنواع المخاطر التسويقية التي يتعرض لها البنك وهو خطر تغير سعر صرف لحالة تمويل بتقنية الاعتماد المستندي لمستورد، إلى جانب محاولة معرفة مختلف الأليات والإجراءات التي يستخدمها البنك لتغطية هذا النوع من المخاطر.

﴿ الخاتمة ﴾

إن تعرض البنوك التجارية بشكل دائم للمخاطر يعد المبرر الأساسي للعوائد المالية التي يجنيها، فكلما كانت المخاطر المحيطة بالبنك كبيرة، كلما كان العائد المتوقع كبيرا. وبالتالي، فإن فالسمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها لأن تفاديها كليا أمر مستحيل التحقق.

هذا وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تعاظم هذه المخاطر بالإضافة إلى تغيير طبيعتها. فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك، حيث أضيفت إليها مخاطر التسويقية والتشغيلية والمالية، فالمخاطر التسويقية هي الخسائر التي تتعرض لها محافظ البنوك نتيجة تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف أسعار السلع، والتضخم ومخاطر تدني القدرة الشرائية، فأي كان سبب هذا النوع من المخاطر لا بد من وجود إجراءات مدروسة وكذا اختيار الاستراتيجيات الملائمة لتعامل معها وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.

قسمت نتائج الدراسة إلى نتائج نظرية تتعلق بالجانب النظري للدراسة، وأخرى تطبيقية تتعلق بالدراسة الميدانية، ويمكن عرضها كما يلي:

النتائج النظرية:

نظريا يمكن تحديد مجموعة من النتائج التالية:

- المخاطر التسويقية هي الخسارة المحتملة الناتجة عن التحركات المعاكسة في أسعار السوق والتي تؤثر سلبا على المركز الاستثمار المالي للبنوك؛
- تتكون مخاطر التسويقية من عدة مخاطر فرعية والمتمثلة في مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر السلع، مما يؤدي إلى صعوبة التحكم فيها؛
- تنشأ المخاطر التسويقية بحسب نوع الخطر الذي تسبب فيها؛
- تتمثل أهمية إدارة المخاطر التسويقية في تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- تتضمن إدارة المخاطر التسويقية مراحل أساسية تتمثل في تحديد المخاطر التسويقية ومراقبتها قياسها والسيطرة عليها؛
- كي يتم إدارة المخاطر التسويقية بشكل فعال لابد من توفر الممتطلبات الأساسية لإدارة المخاطر والمتمثلة في لجنة إدارة المخاطر التي تتولى مراجعة ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، لجنة التدقيق الداخلي التي هدفها التأكد من ديمومة فعالية جهاز الرقابة الداخلية، توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة عنصر هام من عناصر إدارة المخاطر، مجلس إدارة هو من تقع على عاتقه مسؤولية إدارة المخاطر، نظام مراقبة وقياس المخاطر يجب توفير منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر المحدقة بأعمال البنك، وأخيرا وضع خطط لطوارئ معززة بالإجراءات وقائية ضد الأزمات ولكي تكون هناك إدارة للمخاطر بصورة فعالة من الضروري أن يتوفر لدى البنك خطط وإجراءات وقائية، لغرض التأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطيل؛

- تقسم الأدوات المستخدمة لقياس التعرض للمخاطر في البنوك التجارية إلى قسمين الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر (الخاصة) وهي الأدوات التي تعتمد على قياس درجة التشتت في قيم التدفقات المالية الداخلة للبنك، وأدوات شاملة تعطي فكرة شاملة وعامة عن درجة الخطر السوقي الذي تتعرض لها البنوك؛
- تستخدم البنوك التجارية أساليب وإجراءات مختلفة لإدارة المخاطر التسويقية كتجنب المخاطرة وتحويل، قبول واقتسام المخاطرة إضافتا إلى الأساليب والإجراءات التي تنص عليها الاتفاقيات والمعايير الدولية عامة ولجنة بازل خاصة.

النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة الميدانية التي تم إجرائها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، تم التوصل إلى النتائج التطبيقية التالية:

- إن يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة للمخاطر التسويقية يمثل نسبة منخفضة جدا تكاد تكون معدومة لا تؤثر بصفة كبيرة على عائدات البنك ومركزه المالي؛
- تعتبر مخاطر تقلبات أسعار الصرف أبرز مكونات مخاطر السوق التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة كونه يقوم بعمليات تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاستيراد والتصدير؛
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة في قياس المخاطر التي يتعرض لها على التحليل التقني والتحليل القاعدي؛
- يستخدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة العديد من الأليات والأساليب لتغطية مخاطر سعر الصرف حيث يقوم بتجميد 03% من مبلغ الفاتورة كهامش أمان لتحوط من مخاطر الصرف إضافة إلى التغطية بواسطة الصرف لأجل أو استخدام خيار الشراء.

التوصيات:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات، نوجز أهمها في النقاط التالية:

- نوصي البنوك الجزائرية بتسريع عملية مسايرة الاتفاقيات الدولية وهذا لضمان كفاءة عالية في ادارة المخاطر خاصة مخاطر السوق، مما يجعلها قادرة على منافسة؛
- إيلاء المزيد من الجهد لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر التسويقية في البنوك، مما يساعدها على الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها؛
- إنشاء إدارة للمخاطر بالبنوك العمومية تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، وضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها، بهدف الوصول إلى تحديد وتصنيف واضحين لكافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها البنك؛
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية من خلال فتح دورات حول المخاطر التسويقية للبنوك.

أفاق الدراسة:

كأفاق لدراسة يمكن اقتراح ما يلي:

- اجراءات التحوط من مخاطر التسويقية في البنوك التجارية؛
- فعالية البنوك المركزية في الحد من المخاطر التسويقية؛
- إدارة المخاطر التسويقية في البنوك التجارية؛
- أثر المخاطر التسويقية المصاحبة للخدمات المصرفية.

قائمة المراجع

I. الكتب بالعربية:

1. الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منهج علمي وتطبيق عملي-، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
2. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي المصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000
3. الغالي بن براهيم، تقنيات بنكية، ط1، دار علي بن زيد لطباعة، بسكرة، الجزائر،2019.
4. إبراهيم الكرا سنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، أبو ظبي، الطبعة 2، 2010.
5. بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، ط1، الوراق لنشر عمان، الأردن،2013.
6. حسن عبد الله الأمين الودائع المصرفية في الإسلام ط1 دار الشروق السعودية 1983.
7. حافظ محمود شلتوت، اقتصاديات النقود والبنوك مصر 1990.
8. جهاد همام، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار أمجد لنشر وتوزيع عمان، الأردن،2016.
9. خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2015
10. دريد كامل أل الشبيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2012.
11. دريد كامل أل الشبيب، إدارة العمليات المصرفية ط1، دار المسيرة، عمان، 2015.
12. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط2، عمان، الأردن،2003.
13. سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1986.
14. شاكر القزويني، محاضرات في نشأة البنوك، المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.
15. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإرادات والتكلفة، عامل الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.
16. طارق عبد العال محاد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة، 2000.
17. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ط1، جدة المملكة العربية السعودية،2003.
18. منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة 1999.
19. مصطفى رشدي شحة، النقود والبنوك والائتمان، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
20. محمد الحسن الجبر العقود التجارية والعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية مطابع جامعة الملك سعود السعودية 1984.
21. محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2013.
22. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج لنشر عمان، الأردن،2006.

23. مروان عطوان، أسعار صرف العملات: أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، الجزائر،1992
24. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت العقاد، النقود والبنوك الاقتصادية دار النهضة العربية، بيروت،1997.
25. محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، ط1، المؤسسة العربية لنشر بيروت،1985.

II. المقالات والأطروحات:

- والأطروحات:

1. الغالي بن براهيم، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية :من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: كلية العلوم التسيير جامعة محمد خيضربسكرة،2012-2013.
2. حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة، في البنوك التجارية في ظل نظام اقتصادي لا ربوي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضربسكرة،2007-2008.
3. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: جامعة فرحات عباس سطيف،2013-2014.
4. حورية قبايلي، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر دراسة حالة بنك التنمية المحلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014،2013.
5. سارة بركات، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية دراسة حالة سوسيتي جنرال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014-2015.
6. فيروز قطاف، تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه: جامعة محمد خيضربسكرة،2011-2012.
7. فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010/2009.
8. نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضربسكرة،2007-2009

- المقالات:

1) د. أديب العمري. إبراهيم الخلوف الملكاوي، دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، دراسة نظرية المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية. 16 -18 نيسان 2007.
2) حفيظة زقاي، معمر حيتالة، أهمية الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 07 جامعة مستغانم،2018
3) رحمة نابتي، محمود سحنون، تقييم العلاقة بين العائد والمخاطر في سوق الأسهم الإسلامي، دراسة حالة سوق ماليزيا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07العدد01، جوان2020.

4) سرمد كوكب الجميل، "تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات 1 العصبية الاصطناعية"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل (العراق)، مجلد 30، العدد 89 ،2008.

5) صالح مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009،

6) عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، المجلد 6، العدد 12، جامعة البصرة، العراق، 2014.

7) فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35 جامعة زيان عاشور الجلفة 2018.

8) مهدي حجاج، لطفي زعباط، نعيمة سعداوي، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2019.

9) محمد جلال سليمان الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي رقم 4 2- القاهرة، مصر1996.

10)محسن عبيد عبد الغفار يونس عزام ، نسرين محمد سعيد أمليح، إيمان محمد إبراهيم أبو صوان ،مداخل الحد من المخاطر المالية في الفكر المحاسبي :دراسة نظرية، المقالة 21، المجلد 13، العدد 1، مارس 2022.

11)عبد السلام لفتة سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، جملة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11، العراق، 2006.

12)ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، رأس المال الممتلك والودائع ودورها في تحديد السياسة الافتراضية للمصرف، دراسة مقارنة بني مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار، جملة جامعة أهل البيت، العدد 10، العراق، 2010.

المحاضرات والقوانين:

- **المحاضرات:**

1. ابتسام قوتال، مقياس تسيير المخاطر المالية، أدوات قياس وإدارة المخاطر المالية، سنة ثانية ماستر -تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر 3-2020.
2. شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصص نقود ومالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة البويرة 2014.

- **القوانين:**

-قانون النقد والقرض ،90-10، المادة 110-114.

III. المراجع الأجنبية والمواقع:

- **المراجع الأجنبية:**

A. Ammour Ben Halima, Pratique des Techniques Bancaires, Dahlab, Alger, 1997.
B. Antoine Sardi et Henri Jacob, Management des Risques Bancaires, Afges, Paris, 2001.
C. J Bessis, Gestion des risques et gestion actif-passif des banques, Dalloz, Paris, 1996.
D. Sylvie de Coussergues, gestion de la banque, Edition Dunod, Paris, 1992.

- **المواقع:**

- https://badrbanque.dz

قائمة الملاحق.

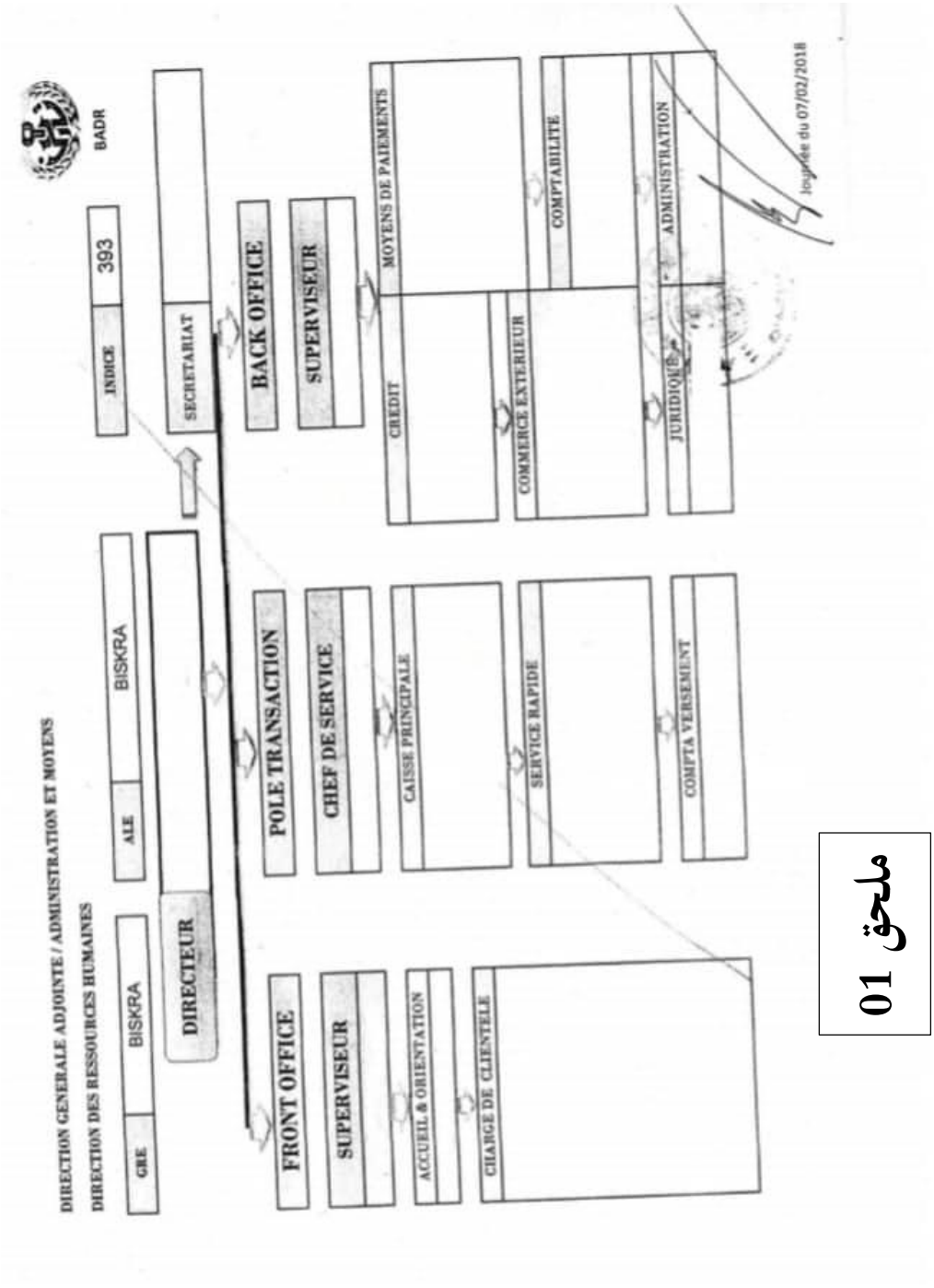

ملحق 01

[redacted]

NO. [redacted]

Consignee
A L'ORDRE DE LA B A D R

Notify Address
[redacted]
ALGERIE

Place of Receipt

Vessel
BURGUNDY / OHF8BS1MA

Port of loading
HAMBURG PORT EUROPEEN

Port of discharge
PORT D'ALGER

Place of Delivery

Original Bill of Lading

Marks and Numbers	Number and Kind of Packages	Description of Goods	Gross Weight in KGS	Measurement in M3
	1 x 20GP CONTAINER 4 x 40HC CONTAINER STC 120 Package(s)	SYSTEME COMPLET POUR UN BATIMENT REPRODUCTEUR PONTE (NON ASSEMBLE) (INCLUS: EV-P2150, RAVASSAGE DES OEUFS, STOCKAGE ALIMENT, APPROVISIONNEMENT ALIMENT, CLIMAT COMPLET, ARMOIRE ELECTRIQUE)	62308.6 KG	111.028 M3

[redacted]

FRET PAYE

LE NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE DE L'ORDONNATEUR (NIF): [redacted]

SHIPPED ON BOARD [redacted]

Shipment Ref: [redacted]

Total Packages: FIVE CONTAINER(S)

*Shipper Load and Count

particulars furnished by the shipper

The goods and instructions are accepted and dealt with subject to the Terms and Conditions printed overleaf
Taken in charge in apparent good order and condition, unless otherwise noted herein, at the place of receipt for transport and delivery as mentioned above.

If at least one original of this Bill of Lading was issued, one original Bill of Lading must be surrendered duly endorsed in exchange for the goods or a delivery order. In witness whereof the original Bills of Lading all of this tenor and date have been signed in the number stated below, one of which being accomplished the other(s) to be void.

Freight amount	Freight Payable at	Place and date of issue
FREIGHT PREPAID	HAMBURG, GERMANY	HAMBURG, GERMANY 16-Feb-21
Cargo Insurance through the undersigned ☐ Not Covered ☐ Covered according to attached Policy	No. of Originals 3 (THREE)	Stamp and Signature

For delivery of goods please apply to:
Ipsen Logistics
8, Rue Gharnata ex Aquitaine
Bir Mourad Rais 16300
Algeria

as agent for the Carrier
GWconsolution GmbH

ملحق 02

ملحق 03

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Formulaire demande d'ouverture de crédit documentaire

Cadre réservé au client

Nom de l'agence bancaire de domiciliation : BADR AGENCE 393 BISKRA .

1 DONNEUR D'ORDRE (nom, adresse complète, téléphone, fax et boite Email)
Sarl [redacted] Tél : [redacted]

2 BENEFICIAIRE (nom, adresse complète, téléphone et fax)
[redacted] GmbH Adresse: [redacted]
Tél : [redacted] Fax : [redacted]

3 MONTANT ET DEVISE (en chiffres et en lettres) :
268.430, 00 Euro / Deux Cent Soixante Huit Mille Quatre Cent Trente Euros
SPECIFICATION DU MONTANT : ☒ Maximum ☐ Environ

4 FORME DU CREDIT ☒ Irrévocable ☐ Transférable

5 INSTRUCTIONS DE CONFIRMATION ☐ sans confirmation avec confirmation ☒

6 DATE DE VALIDITE : 18/03/2021
LIEU DE VALIDITE : SIDI OKBA - BISKRA

7 CREDIT REALISABLE AUPRES :

par paiement ☐ à vue différé à 21 jours

8 EXPEDITIONS PARTIELLES : ☐ autorisées ☒ interdites ☐ autres

9 TRANSBORDEMENTS : ☐ autorisés ☒ interdits

10 EMBARQUEMET EXPEDITION ☐ PRISE EN CHARGE
PAR ☒ bateau avion ☐ camion chemin de fer

CONDITIONS DE LIVRAISON : FOB ☐ CIF ☒ CFR Autres..... Lieu :
AU PLUS TARD LE : 25/02/2021 de : Tout port Européenne à destination de : Port d'ALGER

11 DESCRIPTION DES MARCHANDISES/SERVICES (brève description)
Système Complet pour un Bâtiment Reproducteur Ponte (non assemblé)
(inclus : EV-P2150, Ramassage des œufs, stockage aliment, approvisionnement aliment, climat complet, armoire électrique).
- Transport CFR port Alger

12 DOCUMENTS D'EXPEDITION REQUIS :

- Facture Commerciale signée en trois(03) exemplaires.
- Connaissement (lettre de transport) consigne au demandeur 3/3 original et estampille fret paye d'avance.
- Liste de Colisage en trois(03) exemplaires.
- Certificat d'origine.
- Certificat de conformité
- Certificat de EUR 1

13 PERIODE DE PRESENTATION DES DOCUMENTS :
Dans les 21 jours après la date d'expédition
*A défaut d'indication, le délai est fixé à 21 jours maximum

ملحق 04

[redacted]

[redacted] INTERNATIONAL

Big Dutchman International GmbH - P.O. Box 1163 - 49360 Vechta - Germany

SARL [redacted]
BISKRA
ALGERIE

NIF: 001 907 024 387 495

FACTURE COMMERCIALE
NO. 00421894

ORDER NO: 3041484
D-49360 VECHTA 25.02.2021

ORIGINAL

NOUS VOUS LIVRAISON PAR NAVIRE DE HAMBURG A PORT D'ALGER:

REFERENCES: 3041484

	PRIX TOTAL
SYSTEME COMPLET POUR UN BATIMENT REPRODUCTEUR PONTE (NON ASSEMBLE) (INCLUS:EV-P2150,RAMASSAGE DES OEUFS,STOCKAGE ALIMENT,APPROVISIONNEMENT ALIMENT,CLIMAT COMPLET,ARMOIRE ELECTRIQUE)	EUR 250.930,00
ORIGINE:EU (UNION EUROPEENNE)	
MONTANT TOTAL DEPART USINE	EUR 250.930,00
+ MONTANT DU FRET CFR	EUR 17.500,00
LE MONTANT CFR TOTAL NET A PAYER:	**EUR 268.430,00**
CONTRAT DE VENTE: CFR PORT D'ALGER.	

IRREVOCABLE DOCUMENTARY CREDIT NUMBER 101LCIV203130501

NOUS CERTIFIONS QUE LA MARCHANDISE LIVREE EST DE TOUS POINTS DE VUE CONFORME A LA FACTURE PROFORMA NO:N117312-7 FD 2020 DU 01.10.2020

LE NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE DE L'ORDONNATEUR (NIF):00[redacted]

NOUS CERTIFIONS QUE LES MARCHANDISES DENOMMEES DANS CETTE FACTURE SONT DE FABRICATION ET D'ORIGINE DE LA REPUBLIQUE FEDERALE D'ALLEMAGNE (UNION EUROPEENNE) ET QUE LES PRIX INDIQUENT CI-DESSUS S'ACCORDENT AVEC LES PRIX COURANTS SUR LE MARCHE D'EXPORTATION.

[redacted]

ملحق 05

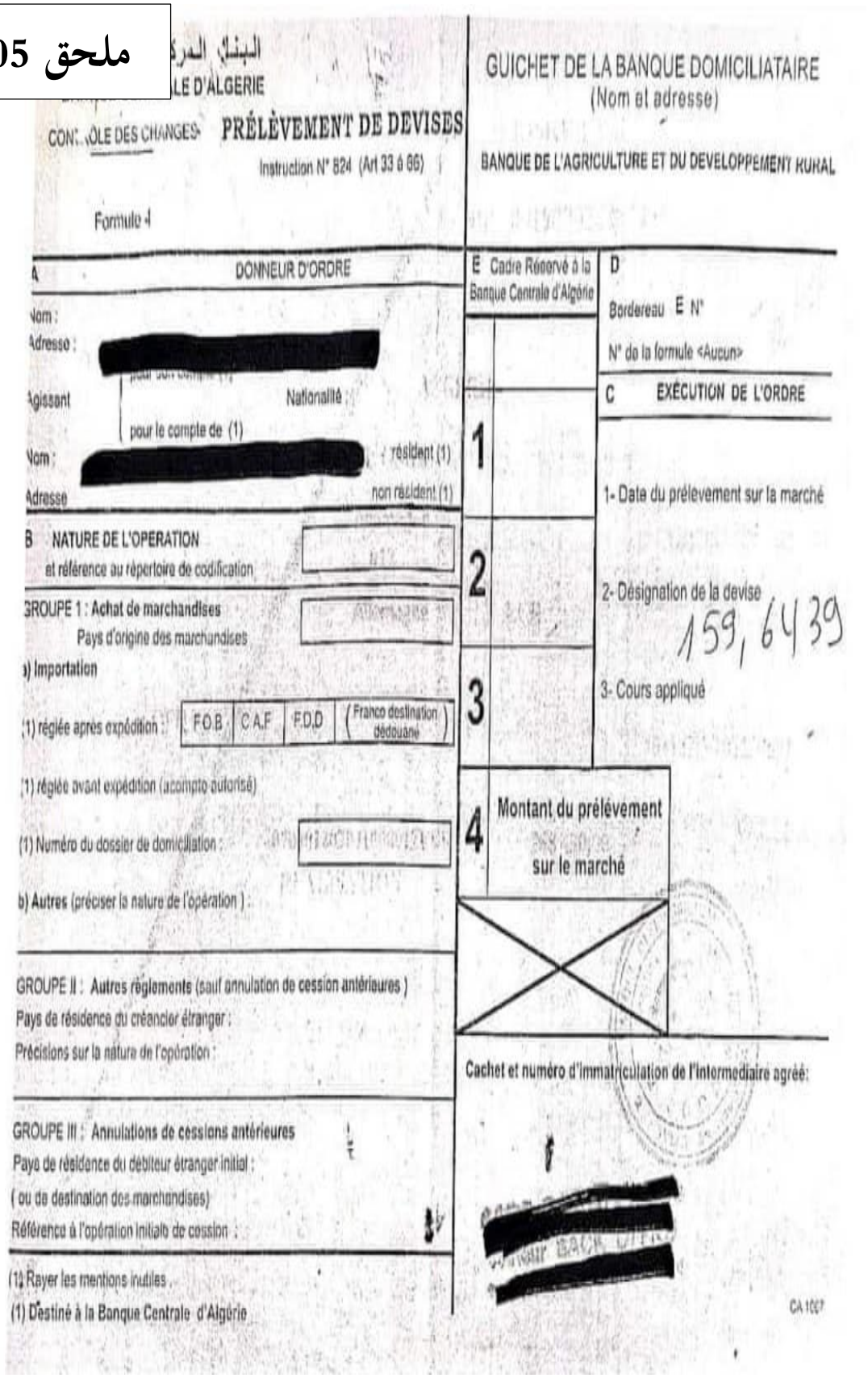

البنك المركزي
LE D'ALGERIE

CONTROLE DES CHANGES

PRÉLÈVEMENT DE DEVISES

Instruction N° 824 (Art 33 à 66)

Formule 4

GUICHET DE LA BANQUE DOMICILIATAIRE
(Nom et adresse)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

A DONNEUR D'ORDRE

Nom :
Adresse :
[redacted]
Agissant pour le compte de (1) Nationalité :
Nom : [redacted]
Adresse résident (1) non résident (1)

B NATURE DE L'OPERATION
et référence au répertoire de codification

GROUPE 1 : Achat de marchandises
Pays d'origine des marchandises

a) Importation

(1) réglée après expédition : F.O.B | C.A.F | F.D.D | (Franco destination dédouané)

(1) réglée avant expédition (acompte autorisé)

(1) Numéro du dossier de domiciliation :

b) Autres (préciser la nature de l'opération) :

GROUPE II : Autres règlements (sauf annulation de cession antérieures)
Pays de résidence du créancier étranger :
Précisions sur la nature de l'opération :

GROUPE III : Annulations de cessions antérieures
Pays de résidence du débiteur étranger initial :
(ou de destination des marchandises)
Référence à l'opération initiale de cession :

(1) Rayer les mentions inutiles.
(1) Destiné à la Banque Centrale d'Algérie

E Cadre Réservé à la Banque Centrale d'Algérie

1
2
3
4 Montant du prélèvement sur le marché

D
Bordereau E N°
N° de la formule <Aucun>

C EXÉCUTION DE L'ORDRE

1- Date du prélèvement sur la marché

2- Désignation de la devise
159,6439

3- Cours appliqué

Cachet et numéro d'immatriculation de l'intermédiaire agréé:

[redacted]

CA 1007

ملحق 06

[redacted]

Facture Pro-Forma

N117312-7 PO 2020

صحيحة 03

P.O. Box 1163		Auf der Lage 2	date	01.10.2020	**Destinataire de facture**
D-49360 Vechta Calveslage		D-49377 Vechta Calveslage	monnaie	EURO	

Contact:	Téléphone	[redacted]	**Pays:**	Algérie
	Télécopie	[redacted]	**Ville:**	Biskra
Bénéficiaire	B[redacted]			
Le banque de confirmation	Banque	Commerzbank AG - Germany	**Client**	[redacted]
	Compte	[redacted]		
	Swift:	COBADEFF290		
	IBAN:	[redacted]		

N° Devis	Quantité	Article	Description Article		Prix total
117312-7	1		Système complet pour 1 batiment Reproducteur Ponte (non assemblé) (inclus : EV-P2150, ramassage des œufs, stockage aliment, approvisionnement aliment, climat complet, armoire électrique)		250.930,00 €
			Transport CFR port d´Alger		17.500,00 €
			Prix total des équipments CFR Port Alger, Algérie:		**268.430,00 €**

Conditions de paiement:
100% paiement par lettre de crédit (LC), irrévocable et confirmée en faveur de Big Dutchman GmbH, confirmé par notre banque. Toutes les taxes et dépenses en Algérie sont à la charge du client

Validité: 1 mois après cette date
Origine: E E C (Allemagne)
Livraison: de tout les portes allemandes (Bremerhaven ou Hamburg)
Livraison partielle: livraison partielle non- autorisé
Délai de livraison: 14 semaines après réception et confirmation de la lettre de crédit

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
DOMICILIATION IMPORT
A. L. 05 BISKRA 303
07 04 01 2020 4 40 0002 EUR

Nous certifions que les marchandises dénommées dans cette facture sont de fabrication et d'origine de la communauté européenne et que les équipments sont conform[redacted] Les prix indiqués ci-dessous s´accordent avec les prix courants sur le marché d'exportation. Nous certifions que cette facture est sincère et conforme.

[redacted]

Nous confirmer l'ordre et les conditions de paiement susmentionné en haut

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	
الفصل الأول: البنوك التجارية	**11-33**
تمهيد الفصل الأول	11
المبحث الأول: مدخل للتعريف بالبنوك التجارية	12
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية	13
المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك التجارية	14
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية	14
المبحث الثاني: مصادر الأموال في البنوك التجارية	16
المطلب الأول: الموارد الذاتية (الداخلية)	16
المطلب الثاني: الموارد غير الذاتية (الخارجية)	18
المطلب الثالث: موارد إعادة التمويل	22
المبحث الثالث: استخدامات الأموال في البنوك التجارية	24
المطلب الأول: القروض المصرفية	25
المطلب الثاني: شراء العملات الأجنبية	27
المطلب الثالث: الاكتتاب لدى الخزينة	28
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: الإطار النظري للمخاطر	**35-56**
تمهيد الفصل الثاني	35
المبحث الأول: ماهية المخاطر التسويقية	36
المطلب الأول: تعريف المخاطر التسويقية	39
المطلب الثاني: أنواع المخاطر التسويقية	41

المطلب الثالث: مصادر المخاطر التسويقية	41
المبحث الثاني: إدارة المخاطر التسويقية	42
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر	43
المطلب الثاني: مراحل ومتطلبات إدارة المخاطر	44
المطلب الثالث: أدوات قياس المخاطر	49
المبحث الثالث: أساليب إدارة المخاطر التسويقية في البنوك التجارية	53
المطلب الأول: أساليب المتبعة لإدارة المخاطر التسويقية	53
المطلب الثاني: إدارة المخاطر التسويقية وفق المعايير العالمية	54
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	**59-73**
تمهيد الفصل الثالث	59
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–	60
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه.	60
المطلب الثاني: منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	61
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–	62
المبحث الثاني: *دراسة المخاطر التسويقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية*– بسكرة –	61
المطلب الأول: المخاطر التسويقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–	66
المطلب الثاني: دراسة حالة تمويل بالعملة الصعبة للاستيراد بتقنية الاعتماد المستندي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–	68
المطلب الثالث: إدارة خطر الصرف في حالة استراد بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–	71
المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة.	75
المطلب الأول: حدود الدراسة وصعوبتها.	75
المطلب الثاني: أدوات الدراسة.	76
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.	79
خلاصة الفصل الثالث	82
خاتمة	83
قائمة المراجع	88
الملاحق	92